

حق العودة

العدد (٣)

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

كانون ثاني ٢٠٠٤

الاختناحية

آلام الصمود أهون من ألم التنازل

تتواصل حملة العدوان الصهيوني-أمريكية على شعبنا، بكل تفرعاته الإنسانية والمادية، دون هوادة ولا التفات لأي محرم من المحرمات الدولية. وتضع على رأس قائمة أولويات جرافاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، حقوق شعبنا وجوهر قضيتنا الوطنية المتمثل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي اقتلعتهم عنها عصابات الإرهاب الصهيوني.

فاقتلاع الشجر وتدمير المنازل والمزارع وفصل المدن والقرى والمخيمات عن بعضها بقوة وجبروت السلاح، لا يعني إلا الوصول إلى هامة الصمود الفلسطيني لتخضع لمنطق القوة، والجبروت، ولتجلس القيادة الفلسطينية في الصف الدراسي الأمريكي لكتابة درس الإملاء كما يلقنه لها المعلم ابن العم سام.

لذا لا نستغرب حملات المبادرات التي كثر في السوق السياسية التي تطرح على الفلسطينيين شعباً وقيادة وتطلب منهم شراء البضاعة الفاسدة التي تطرح عليهم دون اعتراض! مفترضين أن الإرادة الشعبية قد أنهكتها الحصار.

وعندما لم يجدوا لبضاعتهم سوقاً يشنون حملات إعلامية بملايين الدولارات، جندتها حكومات ومنظمات دولية الهدف منها المساس بإرادة الشعب الفلسطيني ويجملون بالكلمات فسق وفساد بضاعتهم، ومن لا يرغب أو يناهض تلك البضاعة ينعث بالعديد من الوصفات الجاهزة، كالتطرف، وعدم الواقعية، والابتعاد عن آلام الشعب، وغيره الكثير. وكان صناع البضاعة يعيشون على الأرض بينما الشعب الفلسطيني يعيش في المريخ، ويظنون أن شعبنا تعب، وأن مجريات حملات القمع قد نالت من عزيمته، وهذا ما تروجه المبادرات ووسائل الإعلام مدفوعة الأجر، تحاول تصوير شعبنا أنه الآن في مرحلة تنازل عن حقوقه وعن تاريخه، وحتى عن اسمه، لكن تلك الوسائل الإعلامية والمروجون للمبادرات لا يلتفتون للشعب عندما رد على تلك المبادرات وعلى أصحابها ومروجوها، ولم تلتفت وسائل الإعلام إلا لما ندر من النشاطات والفعاليات الجماهيرية في الداخل والشتات فهناك آلاف النشاطات من مؤتمرات وندوات ومظاهرات واعتصامات وبيانات صدرت عن كافة الهيئات والأحزاب والحركات السياسية ومنظمات العمل الأهلي والجماهيرية.

بقي أن نقول أن شعبنا ناضل منذ أكثر من مئة عام، وقد عبر وحركته الوطنية والمجتمعية صعاب وعقبات عصفت بوجوده وهويته لكنها لم تزل منه ومن صموده، واستطاع الشعب أن يعيد إنتاج ذاته نحو الأفضل.

ولسان حاله يقول أن آلام الصمود والتقدم نحو تحقيق حقوقنا الوطنية أهون بألف مرة من ألم التنازل والذل والخضوع.

وكلنا أمل أن نكون عند حسن ظن القراء الكرام في عدتنا الثالث من صحيفة «حق العودة» كما نأمل منكم المساهمة لإثراء العدد الرابع، سواء كان بالكتابة للعدد أو الاقتراحات لتطويره.

وكل عام وشعبنا وامتنا العربية بخير بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

«هيئة التحرير»

شكر خاص

بشكر بديل /المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين جمعية المساعدات الشعبية النرويجية على مساهمتها في انجاز العديدين الأول والثاني من جريدة «حق العودة». إن مركز بديل ينظر بكثير من التقدير والاحترام إلى جهود ومساهمة جمعية المساعدات الشعبية النرويجية في دفع حقوق اللاجئين الفلسطينيين إلى الأمام.

اتفاقيات السلام، اللاجئون والمشاركة الشعبية

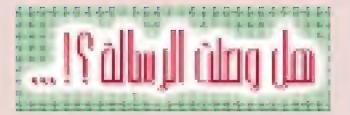
لماذا يجب أن يكون اللاجئون الفلسطينيون «خروجاً عن القاعدة»؟



عبر دراسة مقارنة لاتفاقيات السلام في ثلاث عشرة منطقة مختلفة من العالم، سعى بديل /المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين إلى القاء الضوء على أفضل النماذج المطبقة لاتفاقيات السلام ودور القانون (خاصة قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني العالمي) إلى جانب أهمية المشاركة الشعبية في عملية صياغة وتطبيق اتفاقيات السلام، وتطرقها لحل قضية اللاجئين والمهجرين في هذه المناطق تحديداً. وتشترك قيمة الدراسة من قيمة محاورها، خاصة ونحن نشهد تغيب متعمد لحقوق اللاجئين من أجندة المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، بل يتعداه إلى غيابها حتى عن المبادرات غير الرسمية التي طرحت في الفترة الأخيرة كمبادرة نسيبة-أيالون، ووثيقة جنيف.

ويبدو جلياً أن جميع الاتفاقيات التي تم تحليلها من أجل انجاز هذه الدراسة، قد تضمنت نصوصاً واضحة بخصوص حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والمشاركة الشعبية في صياغة وتطبيق الاتفاقيات. وتركز غالبية الاتفاقيات على حقوق اللاجئين والمهجرين بالعودة إلى ديارهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم باعتبار ذلك أحد أهم عناصر عملية تسوية النزاعات.

(اقرأ التقرير الكامل ص ٤)



«تغطية خاصة»

«حق العودة» ترصد ردود فعل الشعب الفلسطيني المنددة بوثيقة جنيف

تقارير ميدانية من مخيمات اللاجئين في قلنديا، طولكرم، ورفح

في هذا العدد

٨

«النكبة هي المرأة التي تعكس صورتنا الحقيقية، وحق العودة للاجئين هو الشرط الأساس لتحقيق التسوية»

٨

نتائج البعثة البرلمانية البريطانية لتقصي الحقائق حول اللاجئين الفلسطينيين المستخلصة من شهادات اللاجئين

٦

دور القانون الدولي في حفظ الأمن والسلام وفي صياغة الحلول الدائمة والشاملة للاجئين الفلسطينيين

٦

نحو دراسة الحل الجنوب أفريقي لفراضي الأراضي

٢

فلسطينيون يكتبون عن اللجوء والعودة والحنين

٢

اللقاء التنسيقي الرابع للائتلاف الفلسطيني لحق العودة

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبر عن وجهة نظرهم/ن.

هل وصلت الرسالة؟!

«ان اتفاق جنيف هو صك استسلام جديد، وخطيئة كبرى، لا يمكن للشعب الفلسطيني ولا لأي شعب عربي ومسلم أن يقبل به بحال من الأحوال، فهو يشطب-عمليا- حق العودة للشعب الفلسطيني المشرد من ارضه، ودياره، وهو يحول الدولة الفلسطينية»الموودة« الى مجرد محمية منزوعة السلاح مفتوحة فضاءاتها ومياهها وحدودها لجيش الاحتلال الغاشم؟»

حركة المقاومة الاسلامية-حماس.

١ كانون أول ٢٠٠٣.

هذا ماورد في وثيقة جنيف...

المادة 7- اللاجئين

١. **أهمية مشكلة اللاجئين**

١. يقر الطرفان أنه في سياق دولتين مستقلتين هما فلسطين واسرائيل، تعيشان جنباً الى جنب في سلام، فإن حلاً متفقاً عليه لمشكلة اللاجئين ضروري لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم بينهما.

ب.؟ سيكون مثل هذا الحل رئيسياً من أجل بناء الاستقرار والتنمية في المنطقة.

٢.قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ومبادرة السلام العربية.

١. يقر الطرفان بأن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ومبادرة السلام العربية (المادة ٢ ب) فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين تشكل أساس حل قضية اللاجئين ويتفقان على تحقيق هذه الحقوق بموجب المادة ٧ من هذه الإتفاقية.

٣.**التعويض**

١. بحق للاجئين الحصول على تعويض عن لجوئهم وفقدانهم للممتلكات على ألا يمس ذلك أو يتضرر بمكان الإقامة الدائم للاجئين.

ب . يقر الطرفان بحق الدول التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين في التعويض.

٤.**اختيار المكان الدائم للاقامة**

ينطوي حل الشق الخاص بمكان الإقامة الدائم في مشكلة اللاجئين على قرار مدروس من قبل اللاجئين يمارس بناء على الخيارات والوسائل المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. تكون أماكن الإقامة الدائمة التي يحق للاجئين الاختيار بنها كما يلي:

أ . دولة فلسطين، بموجب البند (١) أدناه.
ب . المناطق في اسرائيل التي يتم نقلها الى فلسطين من خلال تبادل الأراضي، بعد خضوعها للسيادة الفلسطينية بحسب البند (١) أدناه.
ج. دول أخرى، بناء على البند (٢) أدناه.
د. دولة اسرائيل حسب البند (٣) أدناه.
هـ.الدولة المضيفة الحالية، بموجب البند (٤) أدناه.

١. يعتبر الخياران المتعلقان بمكان الإقامة الدائم في

وراءهم، أنفسهم بحق التنازل عن ثوابت الشرعية الدولية والقومية والوطنية في الصراع التاريخي مع المشروع الصهيوني، اذا فهو ليس شكل للحركة السياسية الميدانية للاستقلال والسيادة، فتعاملوا مع حق العودة والقرار الدولي ١٩٤ الذي كفل لشعبنا هذا الحق بخفة سياسية هبطت عن سقف التفسير القانوني الدولي لخصوص القرار، هذا التفسير الذي يعطي شعبنا حقاً جماعياً وفريدا بالعودة الى دياره، وأصبحت الخيارات المطروحة على شعبنا والتي تترجم هذا الحق تقبل كل شيء الا العودة الى الوطن التي جاءت الصياغة بشأنها من أجل أن تخرجها من اطار حق الاختيار وتضعها في اطار المبادرات الانسانية التي يمكن للعدو ان يسمح بها وينزعه من مضمونه الحقوقي القانوني».

أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

«الأيام»، ٧ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

«وثيقة جنيف تنازلت عن القضايا الخمس التي تمسك بها الأخ الرئيس ياسر عرفات منذ محادثات كامب ديفيد وهي العودة والدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس، والحدود والاستيطان. ان وثيقة جنيف تقول ان هناك شركاء فلسطينيين في التنازل وليس في السلام والحل السياسي.. انني أؤمن بالعمل بالساحة الاسرائيلية واقناع المجتمع الاسرائيلي بأنك تريد السلام لكن ليس على حساب حقوقنا، فآية محاولة للاختراق في جبهة الخصم يجب الا تتم على حساب اختراق في جبهتنا».

صخر حبش، عضو اللجنة المركزية لحركة

التحرير الوطني الفلسطيني-فتح.

«القدس»، ٢ كانون اول ٢٠٠٣.

«إن من أهم الأهداف الصهيونية الخبيثة لهذه الوثيقة بثٌ شعور قاتل بالإحباط واليأس وفقدان الأمل في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني، فلسان حالها يقول للشعب الفلسطيني إن تضحياتك بالآلاف من الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى و المعتقلين، ودفعك ثمناً باهظاً من أمك واستقرارك وحياتك اليومية وقوت أبنائك لم يكن ليقربك من أهدافك الوطنية التي تجاهد من أجل تحقيقها، ولكن على النقيض من ذلك فإنك بهذه التضحيات تتراجع إلى الوراء، و تزداد بعداً عن تحقيق أهدافك في الحرية والاستقلال، وهدف الصهانية من وراء ذلك صرف الشعب الفلسطيني عن المقاومة والانتفاضة ليبقى الاحتلال في أمن و استقرار إلى الأبد .»

د. عبد العزيز الرنتيسي، أحد قادة حركة المقاومة الاسلامية-حماس.
٢ كانون ثاني ٢٠٠٤.

«خرج علينا بعض الشخصيات التي فقدت الدور والطريق، وتعيش مازق خيارها الاستراتيجي، ورهاناتها الخاسرة على التسوية المذلة، وتاكل رصيدها الوطني في الشارع الفلسطيني، وتذهب دون أي غطاء أو شرعية إلى منتجعات البحر الميت وسويسرا تتفاوض في الظلام، في أسوأ محاولة لاستثمار الدم الفلسطيني الطاهر المقاوم، ودون أي حساب لثمن هذه الخطوات الانهزامية وما يُلحقه ذلك من ضرر بالقضية الفلسطينية، وهي التي طالما تشدقت بأنه لا يجوز لأحد أن يجرّ الشعب الفلسطيني بكاملة إلى أجندته وخياره الخاص، فيما تسمح لنفسها دون أي رصيد شعبي بالتنازل عن الوطن المقدس، ضاربة عرض الحائط ليس فقط بالشعب الفلسطيني وإنما بالأمة كلها».

الشيخ نافذ عزام، القيادي في حركة الجهاد

الاسلامي.

كانون اول ٢٠٠٣.

«دعو حركة فتح جماهير شعبنا وقواه السياسية لتعزيز الوحدة الوطنية والنضالية في مواجهة الاحتلال، ورفض وثيقة جنيف، وأمثالها من مبادرات، ورفض كافة المحاولات الرامية الى انقاذ شارون من محنته ومازقه الداخلية والدولية، وتحذر الحركة في هذا الوقت بالذات من مخاطر توفير طوق نجاة لشارون في ظل المتغيرات والاحداث الاقليمية والدولية الراهنة».

حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح، دولة فلسطين.
٢٩ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

«ان هيئة العلماء والدعاة في فلسطين بيت المقدس لتسجل رفضها القاطع لما سمي وثيقة جنيف شكلا ومضمونا، وترى أنها ليست وثيقة رسمية من السلطة ولا منظمة التحرير، كما أنها ليست وثيقة شعبية، اذ ان الشعب الفلسطيني بكل فئاته وتنظيماته يرفضها ويشجبها، فقد سجلت هذه الوثيقة تنازلات عن ثوابت وحقوق الشعب الفلسطيني لا يمكن قبولها ومنها حق اللاجئين في العودة والتعويض، وهو حق كفله القانون الدولي وجاء من غير الفلسطينيين، فهل يكون الفلسطينيون أقل تمسكا بحقوقهم من الآخرين.. «.

هيئة العلماء والدعاة في فلسطين بيت المقدس.
٩ كانون اول ٢٠٠٣.

«ان هذه الوثيقة [جنيف] تفرط في حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين تعتبر قضيتهم لب القضية الفلسطينية.. ان هذه الوثيقة مرفوضة ولا نعترف بها وبخاصة ان السلطات الاسرائيلية ماضية في سفك الدماء وهدم المنازل وبناء المستوطنات حيث تم الاعلان في نفس اليوم الذي وقعت فيه الوثيقة عن اقامة مستوطنة «المنظر الذهبي» في جبل المكبر المطل على المسجد الاقصى المبارك من الجهة الجنوبية، ذلك المكان الذي كبر فيه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما شاهد المدينة المقدسة عند قدومه لاستلام المدينة المقدسة من البطريك صفرونيوس».

فضيلة الشيخ عكرمة صبري، مفتي القدس والديار الفلسطينية.

«القدس»، ١٣ كانون اول ٢٠٠٣.

«ان قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية واساسها وابرز مظاهرها، وتقف على قدم المساواة في الاهمية مع قضية القدس والارض. وعلى ضوء ما يجري اليوم من مفاوضات وما يعلن عن اجماع صهيوني على رفض حق شعبنا الفلسطيني في العودة وتبجح قادة العدو الصهيوني بانهم لا يتحملون المسؤولية عن مشكلة اللاجئين، في ذات الوقت الذي يجمع فيه شعبنا وبشكل قاطع مما قد يدفع بعض الجهات الاقليمية والدولية لطرح حلول توفيقية- تنتقص من حق اللاجئين في العودة- للخروج من هذا المازق، فاننا وبوضوح ومن منطلق مسؤوليتنا الشرعية والتاريخية في تبيان الموقف الشرعي تجاه قضية اللاجئين وحقهم في العودة. فاننا في رابطة علماء فلسطين نفتي بما يلي؟ ان عودة اللاجئين والنازحين والمهجريين الى مدنهم وقراهم وبيوتهم وممتلكاتهم التي هجروا منها في فلسطين حق شرعي وتاريخي وهو حق اساسي من حقوق الانسان كفلته الشرائع السماوية والمواثيق العالمية؟ لذا فالحكم الشرعي باي اتفاقية او معاهدة لا تحقق العودة الكاملة غير المشروطة للاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وبيوتهم وممتلكاتهم التي اخرجوا منها سواء اكان ذلك بالتعويض بدلا عن حق العودة او التوطين او التاجيل او العودة الجزئية او الفردية تحت عنوان جمع شمل العائلات او الاستعاضة عنها بالعودة الى الضفة وغزة باطل شرعا وغير ملزم لشعبنا وامتنا واجيالها المتعاقبة».

رابطة علماء فلسطين.

«ان اعادة بناء استراتيجية تفاوضية فلسطينية جديدة هي قضية راهنة وهي ملك لكل الشعب الفلسطيني معبرا عنه بقواه وفصائله الرئيسية، وطنية ديمقراطية واسلامية، ولم يعد مسموحا لأحد ممارسة أهواء السياسية التي اکتوينا بنارها. اتفاق جنيف فاقد التوازن، لأنه أولا صناعة لا زالت محكومة بعيون توسعية اسرائيلية خبرها شعبنا وشكلت نضالاته وانتفاضته سدا لتصحيح المسار نحو سلام شامل متوازن تحت سقف الشرعية والرقابة الدولية..»

نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
٢٩ تشرين أول ٢٠٠٣.

«وفي قراءتنا لهذه الوثيقة [جنيف] يمكننا القول أن أبسط ما يمكن أن يوصف به هذا المشروع بأنه عبث غير مسؤول وغير مسموح به ويتعدى حدود الاجتهاد المشروع الذي يحتمل الخطأ أو الصواب أو الالغاء أو التعديل. فهي أول وثيقة فلسطينية خول فيها موقعوها، ومن وقف

«إن أكثر من خمسة ملايين لاجيء في الخارج يقدرون لكم ذلك ويؤمنون بما تداعيتم من أجله ويتمسكون بحق العودة ويتحملون كل عذابات الغربة والتشرد والاضطهاد بانتظار عودتهم الى فلسطين الحبيبة. لقد ناضل المجلس الوطني الفلسطيني في المؤتمرات الدولية وحصل على عدة قرارات تؤكد على حق العودة عالميا، ومن ثم لا يجوز لأحد من أعضائه أن ينفرد أو يشارك في أي نشاط يدعو الى التنازل عن حق العودة سواء في وثيقة جنيف أو غيرها».

سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.
المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة، غزة، ١ كانون أول ٢٠٠٣.

«بدأت قضية الشعب الفلسطيني بقضية اللاجئين ولن تحل إلا بعودتهم الى أراضيهم وأوطانهم. ان كفاح شعبنا وتضحياته لا تسمح لأحد بالتنازل عن أي حق من حقوقه. وإذا كانت مبادرات السلام المختلفة التي تعرض على شعبنا الفلسطيني وقيادته ستكون على حساب حقوقنا المشروعة فلتذهب كل مبادرات السلام الى الجحيم. لن نسمح لأحد بأن يتاجر بدماء شهدائنا وسنستمر في نضالنا، وإذا لم نتمكن من تحصيل حقوقنا بالسلام فالمقاومة والجهاد حق مشروع كفلته لنا القوانين الدولية».

رفيق النتشة، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني.

المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة، غزة، ١ كانون أول ٢٠٠٣.

«ما دامت إسرائيل لم تتخل عن مبادئها التي أعلنتها في المؤتمر الصهيوني الأول، حيث إنها متمسكة بكل هذه الادعاءات ولم تتنازل عنها، ولذلك نحن لا نستطيع أمام هذا الواقع أن نعمل اعتبار لأي نوع من هذه المعادلات التي تطرح، وأنا ضد كل هذه الأشياء ما لم يكن هناك تعديل على الموقف الإسرائيلي.. على الأقل الاعتراف بحقنا».

د. حيدر عبد الشافي، رئيس الوفد الفلسطيني للمفاوضات الى محادثات مدريد-واشنطن.

كانون اول ٢٠٠٣.

«إن مشكلة اللاجئين تمثل لب الصراع العربي الاسرائيلي وجوهر المشكلة الفلسطينية والتي على اساسها قامت م.ت.ف. وانطلقت الثورة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف... وأن محاولات شطب حق العودة والقفز عليه منذ مشروع التوطين في سبئاء عام ١٩٥٤ وحتى ما يسمى بوثيقة جنيف كلها مشاريع منقوصة تفتقر إلى حد الأدنى من الحقوق الفلسطينية وتتجاوز قرارات الشرعية الدولية وما أقرته مؤسسات (م.ت.ف) وما أكده الرئيس عرفات دائماً بأن قضية اللاجئين خط أحمر لا يمكن تجاوزه وأن السلام العادل لا يمكن أن يتحقق دون حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وعلى أساس قرار ١٩٤. وعلى هذا الأساس الواضح والقاطع فلا يجوز لأية مجموعة أو أفراد تحت أي مسمى أن تتصرف في هذه القضية وفق أهوائها وآرائها، فقضية حق العودة هي حق أساس من حقوق الشعب الفلسطيني وإن أي حل يتجاهل هذا الحق باطل ومرفوض من كل أبناء الشعب الفلسطيني وإن (م.ت.ف) وعلى رأسها الأخ ياسر عرفات لن يكونا إلا إلى جانب الشعب الفلسطيني ومطالبة العادلة ولن يتخليا عن الثوابت الفلسطينية»

د. زكريا الأغا، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس دائرة شؤون اللاجئين (م.ت.ف)، المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة، غزة، ١ كانون أول ٢٠٠٣.

«ان مبادرة جنيف تفتقر الى الحد الأدنى من الأسس التي تبلي الحقوق الوطنية الأساسية لشعبنا الفلسطيني بما فيها حقوق اللاجئين الفلسطينيين».

منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين.
«الحياة الجديدة»، ١ كانون أول ٢٠٠٣.

حق العودة

ثوابت واجماع شعبنا وتفريطا بتضحياته».

الشيخ شريف الطحايينة، القيادي في حركة

الجهاد الاسلامي.

١ كانون اول ٢٠٠٣.

«يا احفاد القسام وعبد القادر الحسيني، في هذا الزمن العصيب، والمنعطف التاريخي الخطير الذي تمر به قضيتنا الوطنية العادلة، زمن ازمة المبادرات الاستسلامية ممن لا علاقة لهم بالمقاومة ليعلنوا الاستسلام، ولا علاقة لهم بتمثيل الشعب ليمثلوه، ومن لا يمتلكوا بطاقة اللجوء ليتنازلوا عنها، ومن لا يصنعوا الموقف الوطني لقرروا فيه، فاننا في شبيبة فتح، شبيبة المقاومة والعطاء والتضحية، لا يسعنا في هذه المحنة الا ان نعيد التأكيد على موقفنا التالي من مبادرة جنيف، مبادرة اعلان الردة: اولا، نعلن تمسكنا الثابت بكافة ثوابتنا الوطنية وعلى رأسها حق العودة لكافة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي شردوا منها، ومواصلة نضالنا حتى تحقيق هذا الهدف السامي، ومحاربة هذه المبادرة وكل مبادرة اخرى تنتقص من حقوقنا الوطنية، ومواجهة من يقفون ورائها بكل الوسائل السياسية الممكنة»

منظمة الشبيبة الفتحاوية، فلسطين.

٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

«ان مبادرة جنيف هي مبادرة غير رسمية ولا تمثل وجهة نظر حركة فتح، ولا تلبى طموحات الشعب الفلسطيني. ونؤكد أنه لا يحق لأي كان أن يجتهد في اتخاذ قرارات مصيرية نيابة عن الشعب الفلسطيني الا من خلال مرجعياته الوطنية والديمقراطية.»

حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح، اقليم

الجنوب.

٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

«وثيقة جنيف ليست لنا، انما علينا. هي طعنة نجلاء في صدر الشعب الفلسطيني وأخطر من سايكس بيكو، اعتبرها باطلة لانها لا تمثل شعبنا ومن وقعها لا يحمل صفة رسمية. لا يجوز لدولة راعية لمعاهدات جنيف التي تحمي حقوق الافراد في السلم والحرب أن تهدر الحق الفلسطيني وتعفي اسرائيل من مسؤوليتها عن الحرب والعدوان.»

عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لحركة

فتح، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

«عرب٤٨»، ٧ كانون أول ٢٠٠٣.

«إن ما أقدم عليه البعض في سويسرا يشكل خطوة خطيرة تمسّ الثوابت الوطنية وإن وثيقة جنيف تحمل في طياتها مخاطر كبيرة وأهمها التنازل عن حق العودة المقدس لدى الشعب الفلسطيني الذي أقرته قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار ١٩٤ وهي تتعارض مع خيار الشعب الفلسطيني خيار الانتفاضة والمقاومة، خيار التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم»

عباس الجمعة، عضو اللجنة المركزية،

ومسؤول العلاقات السياسية في جبهة التحرير

الفلسطينية.

«العودة»، ٢ كانون اول ٢٠٠٣.

«وثيقة جنيف هي خروج عن الاجماع الوطني الفلسطيني ومسا بالثوابت وهو ما ترفضه فتح جملة وتفصيلا.. ان من قام بهذه الخطوة أنهم عملوا بدون تفويض أو وجه حق.. ان هذه الاعمال لن تحرف الانظار عما يقترفه شارون ولن تضيع البوصلة الوطنية المتجهة دوما الى الحرية والخلاص عبر كل وسائل المقاومة والانتفاضة».

حسين الشيخ، أمين سر مرجعية فتح في الضفة

الغربية.

«الحياة الجديدة»، ٢ كانون اول ٢٠٠٣.

«ان ما جاء في وثيقة جنيف من نصوص وبنود يخفض من سقف الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، ويعتبر خروجا عن الاجماع الوطني ويسيء اساءة بالغة لثوابتنا الوطنية المتضمنة في القرارات الصادرة عن المجلس الوطني والمجلس المركزي في دوراتها المتعاقبة..»

أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدون في

الأردن.

«الحياة الجديدة»، ٣ كانون أول ٢٠٠٣.

عن مقررات المجالس الوطنية المتعاقبة ، وبالتالي فان هذا الاتفاق لن يحقق شيئا للشعب الفلسطيني و إنما سوف يزيد من حجم الخلاف بين صفوفه. انني ادعو إلى إفشال اتفاق جنيف ومقاومته وتراجع من وقعوا عليه و اعلان تمسكهم بالاهداف الوطنية وحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف».

الأسير حسام خضر، عضو المجلس التشريعي

الفلسطيني، ورئيس لجنة الدفاع عن حقوق

اللاجئين الفلسطينيين.

«الحياة الجديدة»، ١٢ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

الفقرتين (١) و (ب) حقا لكل اللاجئين الفلسطينيين وسيتم ذلك بالتطابق مع قوانين دولة فلسطين.

٢. يظل الخيار (ج) خاضعا للقرار السيادي للدولة الثالثة بموجب الأعداد التي تقدمها كل دولة ثالثة للمفوضية الدولية. وتشكل هذه الأعداد إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ستقبلهم كل دولة ثالثة.

٣. يظل الخيار (د) خاضعا للقرار السيادي لدولة اسرائيل وبموجب الأعداد التي ستقدمها اسرائيل الى المفوضية الدولية. ويشكل هذا العدد اجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ستستقبلهم اسرائيل. وكقاعدة، ستنتظر اسرائيل في متوسط الأعداد الكلية المقدمة من مختلف الدول الثالثة الى المفوضية الدولية.

٤. يكون الخيار (هـ) خاضعا للقرار السيادي للدولة المضيفة الحالية. وعندما يكون هناك ممارسة لهذه الحق، فإن ذلك سيتم في سياق برامج التنمية وإعادة التاهيل الفورية والمكثفة للاجئين. تعطى الأولوية فيما سبق الى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

٥. الخيار الحر والدوروس

ستتم العملية التي يعبر فيها اللاجئين الفلسطينيون عن اختياراتهم بشأن مكان اقامتهم الدائم على أساس قرار حر ودوروس ويلتزم الطرفان نفسيهما ويشجعان الأطراف الثالثة على تسهيل الخيار الحر للاجئين في التعبير عما يفضلونه ويلتزمان بمواجهة أية محاولات للتدخل أو الضغط المنظمة على عملية الاختيار. وهذا لن يضر بالاعتراف بفلسطين باعتبارها تجسيدا لتقرير المصير الفلسطيني.

٦. انتهاء وضعية اللاجئين

يتم انتهاء وضعية اللاجئين الفلسطينيين فور تحقيق مكان الإقامة الدائم للاجئ حسبما تحدده المفوضية الدولية.

٧. انتهاء المطالبات

تنص الاتفاقية على حل دائم وشامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ولا يجوز رفع أية مطالبات بخلاف تلك المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة ١٧ - بنود ختامية

وتشمل بندا ختاميا ينض على اصدار قرار من مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومن الجمعية العمومية في الامم المتحدة بتبيان الاتفاقية وبلغيان قرارات للأمم المتحدة السابقة.

متلازمة: هي حق العودة إلى الديار الأصلية التي شرد منها اللاجئين عام ١٩٤٨، وحق استعادة الممتلكات، والحق في التعويض حسب معايير القانون الدولي».

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة/ مكتب لبنان

وسوريا (بيروت).

٦ كانون أول ٢٠٠٣.

« إن وثيقة جنيف هي تعارض مباشر مع روح ونصوص القانون الدولي الإنساني مشددة على أن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في أرضه لا تسقط بالتقادم ولا يحق لأحد التفاوض عليها».

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)-

لبنان.

٢ كانون اول ٢٠٠٣، «العودة».

«ان وثيقة جنيف هي توثيق تاريخي للتفريط بحقوق الأمة ومحاولة عقيمة لإنهاء المقاومة الفلسطينية الباسلة وتكرر لدم الفلسطيني والشهداء الأبرار عبر عقود من الكفاح الذي ستخلل سيرته مبععا للفخر ومدرسة للتضحية».

وائل السقا، نقيب المهندسين الأردنيين (عمان).

١٣ كانون اول ٢٠٠٣، «العودة».

«يا جماهير شعبنا الفلسطيني... لتكن ذكرى تقسيم فلسطين يوم التأكيد على .. حق العودة الى بيوتنا التي طردنا منها ومقاومة كافة المشاريع التي تتجاهل هذا الحق كخارطة الطريق واتفاقية جنيف...»

لجان الأرض للدفاع عن حق العودة (سوريا).

٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

«إن مهمة الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين ومجابهة كافة مشاريع التاهيل والتوطين هي مهمة وطنية وقومية واسلامية تأتي في إطار النهوض بالمهمة الوطنية والقومية المشتركة والتصدي لاحتلال والتوسع الصهيوني دفاعا عن الأرض العربية، وبتوحيد كافة هذه القوى للوقوف صفا واحدا في مواجهة العدو المشترك تستعيد امتنا كافة حقوقها المغتصبة... إن حق تقرير المصير لا يصح دون حق العودة ناجزا وكاملا وان وحدة الشعب العربي الفلسطيني شرط أساسي ليتمكن من ممارسة حقه في العودة وتقرير المصير».

طلعت أبو عثمان، الناطق الإعلامي باسم لجان

الدفاع عن حق العودة في الأردن.

مؤتمر البقعة، ١٥ كانون الأول ٢٠٠٣، «العودة».

«إننا، وكافة جماهير شعبنا في الوطن والشتات نؤكد تمسكنا بالحقوق الوطنية الثابتة وفي المقدمة منها حق العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة بعاصمتها القدس، ونعلن رفضنا المطلق لوثيقة جنيف وما جاء فيها من تنازلات مجانية للعدو الصهيوني باعتبارها تمس بالثوابت الوطنية وتحمل في طياتها مخاطر كبيرة تهدد الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا.. اننا ندعو القيادة الفلسطينية الى إعلان رفضها الواضح لهذه الوثيقة، ورفع الغطاء السياسي عن كافة الموقعين عليها، كما وندعو الحكومات العربية ومؤسسات المجتمع الدولي إلى عدم توفير أي شرعية رسمية لها باعتبارها تتناقض مع قرارات الإجماع العربي والدولي التي تنص على حقوق شعبنا ..»

المنظمات والهيئات الشبابية الفلسطينية في منطقة صور (لبنان): مركز التواصل الاجتماعي (أجيال)، الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين، رابطة بيت المقدس لطلبة فلسطين، اتحاد الشباب الديمقراطي، منظمة الشبيبة التقدمية الفلسطينية، منظمة الشبيبة الفلسطينية، شبيبة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، شبيبة حزب الشعب الفلسطيني، منظمة شبيبة جبهة التحرير الفلسطينية.

١٥ كانون اول ٢٠٠٣.

«إن حق شعبنا في العودة الى دياره هو حق تاريخي مقدس يستند الى مبادئ الحق والعدل المطلقين وهو غير قابل للتصرف أو المساومة أو التفاوض أو الاستفتاء ولا يسقط بالتقادم ومرور الزمن. إن حقنا في العودة يتعارض جذريا مع كل الدعات المشبوهة الداعية للتوطين أو الدمج أو الإنابة أو التعويض بديلا عن العودة وكل المشاريع التي يروج البعض لها والتي تشكل خروجا على الثوابت الوطنية». عبد المجيد دنديس، عضو اللجنة العليا للدفاع عن

حق العودة الأردن (عمان).

١٣ كانون أول ٢٠٠٣، «العودة».

اتفاقيات السلام، اللاجئين والمشاركة الشعبية

لماذا يجب أن يكون اللاجئين الفلسطينيون «خارجاً عن القاعدة»؟

عبر دراسة مقارنة لاتفاقيات السلام في ثلاث عشرة منطقة مختلفة من العالم، سعى بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الى القاء الضوء على افضل النماذج المطبقة لاتفاقات السلام ودور القانون (خاصة قانون حقوق الانسان والقانون الانساني العالمي) الى جانب اهمية المشاركة الشعبية في عملية صياغة وتطبيق اتفاقيات السلام، وتطرقها لحل قضية اللاجئين والمهجرين في هذه المناطق تحديداً. وتشقت قيمة الدراسة من قيمة محاورها، خاصة ونحن نشهد تغيب متعمد لحقوق اللاجئين من أجندة المفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية، بل يتعداه الى غيابها حتى عن المبادرات غير الرسمية التي طرحت في الفترة الاخيرة كمبادرة نسبية-أيالون، ووثيقة جنيف١.

ويبدو جلياً أن جميع الاتفاقيات التي تم تحليلها من اجل انجاز هذه الدراسة، قد تضمنت نصوصاً واضحة بخصوص حقوق الانسان وحقوق اللاجئين والمشاركة الشعبية في صياغة وتطبيق الاتفاقيات. وتركز غالبية الاتفاقيات على حقوق اللاجئين والمهجرين بالعودة الى ديارهم الاصلية واستعادة ممتلكاتهم باعتبار ذلك احد اهم عناصر عملية تسوية النزاعات. في الوقت ذاته، فإن بعض الاتفاقيات تنص على ضرورة انشاء المؤسسات والهيئات المحلية والوطنية والعالمية والتي تتولى مهمة تسهيل ومتابعة عملية عودة اللاجئين الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، كما ان هذه الهيئات تتولى مهمة اعادة دمج اللاجئين في مجتمعاتهم من اجل ضمان ازالة كافة الترسبات السلبية التي نتجت عن الصراعات التي ادت الى تهجيرهم.

الموضوع للعشوائية والانتقائية بل ان الحق هو ملك لكل لاجئ بغض النظر عن اي اعتبارات اخرى.

وفي الوقت ذاته، فإن العديد من اتفاقيات السلام قد تضمنت بنوداً تنص على ضرورة انشاء المؤسسات الدولية او الوطنية وحتى المحلية تكون مهمتها متابعة عملية اعادة اللاجئين والمهجرين الى ديارهم الاصلية واستعادة ممتلكاتهم او الاشراف على عمليات تعويضهم عن الخسائر والأضرار في حال نصت الاتفاقيات المبرمة على ذلك. كما ان هذه المؤسسات او الهيئات تعنى بمتابعة اعادة دمج اللاجئين في مجتمعاتهم الاصلية ومراقبة تحصيلهم لكافة حقوقهم.

وتوفر هذه الدراسة التحليلية ملخصاً شاملاً لدور حقوق اللاجئين في المفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية الهادفة الى تسوية الصراع بين الطرفين كما انها تقدم ملخصاً مفصلاً عن حقوق اللاجئين في اتفاقيات شبيهة وكيف تم التعامل مع القضايا المماثلة.

حقوق اللاجئين: عنصر اساسي في اتفاقات السلام الدائمة

منذ بداية عملية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين في مؤتمر مدريد قبل عقد من الزمن، لوحظ التغيب الكامل لحقوق اللاجئين من ضمن اجندة هذه العملية. وقد بنيت عملية مدريد- اوسلو بالاساس على فكرة انشاء دولتين منفصلتين على ارض فلسطين التاريخية تكون واحدة للفلسطينيين والاخرى «لليهود». وبالنسبة للاجئين، فقد أوجت صيغة عملية السلام المذكورة على ان حل قضيتهم سيتم من خلال اعادة توطينهم في الدولة الفلسطينية التي ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

وبالنسبة، فإن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين مبني في الاساس على كونها قضية انسانية مع تجاهل مطلق للقوانين الدولية والاتفاقيات العالمية التي تكفل لكل لاجئ حقوقه الشرعية. ولا يوجد في جميع مشاريع السلام التي طرحت حتى الآن اي اشارة الى حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم الاصلية التي هجروا منها عنوة كما انها تخلو من اي اشارة الى استعادة حقوق السكن والملكية.

وتشكل حقوق اللاجئين عموماً عنصراً أساسياً في اتفاقات السلام الدائمة، كما انها تلعب دوراً مركزياً خاصة في الصراعات بين القوميات والإعراق المختلفة. وقد ركزت جميع اتفاقيات السلام التي تضمنت حقوق اللاجئين بشكل كامل، ركزت على منح اللاجئين حق العودة الى ديارهم الاصلية واستعادة ممتلكاتهم. ومن الامثلة على هذه الاتفاقيات، والتي قام مركز بديل برصدها ودراستها، اتفاقيات السلام التي حلت الصراع في كل من مقدونيا، كوسوفو، كرواتيا، البوسنة والهرسك، طاجكستان، جورجيا، بوروندي، رواندا، ليبيريا، سيراليون، موزامبيق، كمبوديا وغواتيمالا.

وقد نصت اتفاقيات السلام في كل من مقدونيا، كوسوفو، كرواتيا، البوسنة والهرسك، بوروندي، غواتيمالا وليبيريا، وبشكل واضح على حق اللاجئين والمهجرين بالعودة الى ديارهم الاصلية او اماكن سكناهم.

اتفاقيات السلام وحقوق اللاجئين

لقد اثبتت الدراسات التحليلية للعديد من اتفاقيات السلام في العالم ان الاطراف المتنازعة تمكنت من تحديد أسباب الخلافات بينها ويجاد الارضية المشتركة للاتفاق قبل توقيع اتفاقيات السلام، ولكن العنصر الاهم كان دوما الاعتراف بحقوق اللاجئين وتقديم الحلول الدائمة والشاملة لقضيتهم. وفي ذات الوقت، فإن تجاهل حقوق اللاجئين في الاتفاقيات يؤدي دوما الى التأثير السلبي على عملية اصدار التشريعات الخاصة بحقوق المهجرين واللاجئين، ويزداد الوضع تعقيداً عندما تكون الغالبية العظمى من السكان هم من المهجرين واللاجئين.

وتتمتع كل قضية من قضايا اللاجئين بميزاتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من القضايا. وعليه، فإن الحل المطروح لكل قضية يتميز بآلياته الخاصة التي تضمن تطبيق الحل الدائم والشامل لقضيتهم. وازافة الى ذلك، فإن حق اللاجئين والمهجرين بالعودة الى ممتلكاتهم وديارهم الاصلية يأتي ضمن العناصر الاساسية التي تضمن ديمومة وشمولية الحل السلمي المقترح.

وبدوره، يعتبر الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي صراعاً فريداً من نوعه. ولا يعود تميز الصراع هذا فقط بسبب عناصره المميزة، رغم فريدة بعضها، بل أيضاً بسبب الغياب المطلق لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وغياب اي التزام اسرائيلي حيال مسؤوليته بنشوء القضية عن اجندة المفاوضات ومركبات مشاريع ومبادرات السلام المطروحة. اضافة الى ذلك، فإن هنالك غياب تام لقضايا حقوق الانسان او إنشاء المؤسسات المختصة بمتابعة تطبيق هذه الحقوق طبقاً للمعايير والاتفاقيات الدولية في هذا السياق. ومن البديهي القول ان الاعتراف بحقوق الانسان يوفر الإطار العام الذي ينظم العلاقة بين الأعداء السابقين، كما انه يضع الأسس للحوار المستقبلي بين كافة الأطراف اضافة إلى كونه يساعد بشكل كبير على التخلص من مخلفات الصراع والنزاعات التي كانت قائمة.

«وفي ظل منظومة متوازنة لحقوق الانسان، فإن الأساس في هذه الحقوق هو الحق المطلق للإنسان بالعيش في المكان الذي ولد فيه او العودة الى هذا المكان في حالة تم تهجيرهم منه. ويعتبر اي خرق لهذا الحق الانساني هو السبب الذي يؤدي إلى نشوء قضايا اللاجئين في جميع الحالات، حيث ان بعض هذه القضايا تكون معقدة الى درجة تتطلب الكثير من الجهود لحلها».٢ ولكل لاجئ الحق الفردي الاختياري المطلق بالانتماع بحقوقه الكاملة ومن ضمنها حق العودة واستعادة الممتلكات. «ولا يعني الحق الفردي الاختياري هنا غياب المعايير التي تحت اللاجئين على العودة وانما تعني انه يجب الا يمنع اللاجئين من ممارسة حقهم في العودة لاي سبب من الأسباب»٣. كما ان الحق الفردي متاح لكل اللاجئين دون اي شكل من اشكال التمييز ودون إخضاع



العائدين الى المحاکمة بسبب مشاركتهم في الصدامات السابقة او الحرب الاهلية التي دارت في ذلك البلد. اما اتفاقية السلام الرباعية الموقعة في عام ١٩٩٥ حول جورجيا، فقد نصت على «تمتع اللاجئين والمهجرين بالعودة الآمنة دون اي تهديد بالتعرض للاعتقال او السجن او اية اجراءات جنائية اخرى».

ولم تغفل الاتفاقيات الواردة حق استعادة الممتلكات للاجئين والمهجرين، فقد تطرقت العديد من هذه الاتفاقيات اليه بشكل لا يقبل التاويل. ومن بين هذه الاتفاقيات، نورد على وجه الخصوص اتفاقيات السلام في كل من البوسنة والهرسك، كوسوفو، كمبوديا، غواتيمالا، موزامبيق، بوروندي، كرواتيا، وجورجيا. فتنص اتفاقية السلام الموقعة بين أطراف النزاع في كوسوفو في العام ١٩٩٩، على سبيل المثال، على حق جميع اللاجئين والمهجرين باستعادة ممتلكاتهم التي صودرت منهم بما فيها العقارات، واعادة الاستفادة من هذه الممتلكات بالطريقة التي يرونها مناسبة. اما اتفاقية «اردوت» الكرواتية والموقعة في العام ١٩٩٥، فتنص على حق اللاجئين في استعادة ممتلكاتهم والحق في تلقي التعويض المناسب عن الممتلكات التي لا يمكن استعادتها نتيجة تعرضها للدمار والخراب وان هذا الحق متاح لجميع اللاجئين دون اي تمييز عرقي او ديني.

المعلومات الواجب تزويد اللاجئين بها قبل تقريرهم لمكان اقامتهم

تنص غالبية الاتفاقيات التي تم تحليلها في هذه الدراسة على ضرورة ان تقوم الأطراف المعنية بتزويد اللاجئين بقدر كاف من المعلومات حول الاماكن المعروضة لهم لاختيار اقامتهم المستقبلية. واذا اخذنا اتفاقية السلام في بوروندي كمثال، نلاحظ انها تنص بوضوح على ضرورة اطلاق حملات التعريف والتوعية بين اللاجئين والمهجرين حول الاماكن المتاحة امامهم للعودة اليها وكذلك تنظيم زيارات لديارهم الاصلية من اجل التعرف على الأوضاع هناك قبل ان يقرروا المكان الذي سيعودون اليه. اما في جورجيا، فقد اتفقت جميع الأطراف على فتح الابواب امام اللاجئين من اجل الحصول على المعلومات الدقيقة والكافية عن الاماكن التي يحق لهم العودة اليها من اجل اعطائهم الفرصة لاختيار المكان المناسب. وكما اشرنا سابقاً، فإن اتفاقيات السلام تشدد على ضرورة انشاء المؤسسات والهيئات المحلية او الدولية والتي تتولى تنسيق وتسهيل عملية عودة اللاجئين. ومن الامثلة على ذلك، اتفاقية السلام الشاملة حول طاجكستان، والتي وجهت من

وقد ورد في اتفاقية العام ١٩٩٩ الملحقة باتفاقية السلام في كوسوفو: «تعترف جميع الأطراف بحق جميع الأشخاص بالعودة الى ديارهم التي هجروا منها»٤. وبالإضافة الى ذلك، فإن العديد من اتفاقيات السلام قد نصت بشكل واضح على حق جميع اللاجئين بالعودة الى الديار التي هجروا منها دون اي تدخل عشوائي بهذا الحق. ويشير اتفاق دايتون للسلام الموقع في العام ١٩٩٥ لحل الصراع في البوسنة والهرسك، على أنه: «يحق للأفراد والعائلات اختيار اماكن اقامتهم بشكل حر... وتتعهد جميع الأطراف بعدم التدخل في اختيار اللاجئين لاماكن اقامتهم كما ان الأطراف المعنية تتعهد بعدم اجبار السكان على ترك اماكن سكناهم او الانتقال الى اماكن قد تشكل خطراً على حياتهم وسلامتهم او اجبارهم على الانتقال للاقامة في اماكن تفتقر لمقومات البنية التحتية اللازمة من اجل حياة كريمة وطبيعية للاختيارية للعودة. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، نصت اتفاقية السلام الموقعة بين الأطراف المتنازعة هناك على ان «تقوم الحكومة بتوفير الظروف المناسبة والتسهيلات المطلوبة من اجل ضمان حرية العودة الاختيارية للاجئين الى المناطق التي اقلعوا منها الى اي اماكن اخرى يختارون التوجه للاقامة فيها». اما في البوسنة والهرسك، فقد نصت الاتفاقية على ان «تقوم جميع الأطراف المعنية باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان الحرية المطلقة للاجئين والمهجرين بالعودة الآمنة الى الاماكن الاصلية التي اقلعوا منها». ويتطلب هذا الامر، حسب نص الاتفاقية، تعديل الاجراءات الادارية والتشريعات المطبقة في المناطق الخاضعة لسيطرة كل طرف والتي قد تعيق عملية العودة الاختيارية للاجئين او تميز بين لاجئ وآخر.

في الوقت ذاته، تشدد الاتفاقيات على مبدأ حق كافة اللاجئين والمهجرين بالعودة بأمان وكرامة. فاتفاقية السلام بين الأطراف المتنازعة في بوروندي والتي وقعت في تنزانيا عام ٢٠٠٠، تنص بوضوح على ان «تتم عملية العودة بكرامة وفي ظل توفر الضمانات الامنية اللازمة مع مراعاة خاصة لاوزاع وقدرات الاطفال والنساء». اما اتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك، والموقع في العام ١٩٩٥، فينص على «التزام جميع الأطراف بالسماح للاجئين والمهجرين بالعودة الآمنة بدون اية مخاطر او مضايقات او تهديد او اضطهاد. كما تظل عملية العودة متاحة لكافة اللاجئين دون اي تمييز على اساس العرق او الدين او الآراء السياسية».

وإضافة إلى ما تقدم، فإن العديد من الاتفاقيات قد نصت على توفير الضمانات الأمنية والعفو للاجئين. فقد نصت اتفاقية السلام الموقعة بين الأطراف المتنازعة في طاجكستان، على التزام الحكومة بعدم تقديم اللاجئين

هل وصلت الرسالة؟ ...

«مقترحات ياسر عبد ربه وبيلين ويعالون هي محاولات لإضفاء الشرعية على عملية التطهير العرقي وللحكم على اللاجئين بالنفي المؤبد بعيدا عن ديارهم... اننا لا نعترف بآية محاولة لإسقاط حق العودة والذين يروجون لهذه المحاولات لا يمثلون الشعب الفلسطيني ولا يعبرون عنه، ونناشد العالم الوقوف إلى جانبنا لكي ينعم الشرق الأوسط بالسلام دون تطبيق قواعد القانون الدولي وأولها حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم».

المنظمات الفلسطينية العاملة في مجال حق العودة وأعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني في لبنان. من بين الموقعين: مجموعة عائدون، المركز الحماني لحقوق الإنسان، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان، مركز العودة الفلسطيني، اتحاد لجان حق العودة، هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية الفلسطينية، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، المجموعة ١٩٤، تجمع حتما سنعود، الاتحاد العام للأطباء، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، جمعية تضامن المرأة العربية، المنظمة النسائية الديمقراطية الفلسطينية، جمعية التضامن الاجتماعية، اتحاد مراكز الشباب الفلسطيني، منظمة أسر الشهداء، تجمع المهندسين الفلسطينيين واتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني.

كانون أول ٢٠٠٣.

«إن أي اتفاق يهدف إلى حل القضية الفلسطينية لا يملك مشروعيته إلا من خلال انسجامه مع الإطار العام للقانون الدولي وعلى رأس ذلك قضايا الدولة والقدس والحدود والمستوطنات والمياه واللاجئين. ورغم أن اتفاق جنيف يعلن بأنه ليس اتفاقا رسميا إلا أنه في مضمونه وفي روحه العامة يسلم بمشروعية الطلب الإسرائيلي في إسقاط حق العودة وذلك قبل أن تبدأ المفاوضات أصلا».

مركز العودة الفلسطيني (لندن).

كانون أول ٢٠٠٣.

«إرضاء لله ثم وفاء لدماء الشهداء ولتراب الآباء والأجداد وحفاظا على حقوق وكرامة الأجيال القادمة نعلن نحن المجتمعون والممثلون لكافة فئات الشعب الفلسطيني في الأردن رفضنا لمشاريع التوطين والوطن البديل ونصر على حقنا المقدس والقانوني في العودة إلى وطننا فلسطين».

«وثيقة البقعة»، مؤتمر البقعة.

١٥ كانون الأول ٢٠٠٣، «العودة».

«اننا نطالب السيد ياسر عرفات بإقصاء تلك الشخصيات الفلسطينية التي توصلت إلى اتفاق جنيف عن أي موقع من مواقع المسؤولية السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية، وندعو جميع أبناء الشعب الفلسطيني لا سيما اللاجئين منه إلى تعزيز كفاحهم ووحدتهم لدرء كل المخاطر التي تهدد حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم».

رسالة من اللجان الشعبية والاجتماعية والأهلية الفلسطينية للدفاع عن حق العودة ودعم الانتفاضة في سورية إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. من بين الموقعين: اتحاد لجان حق العودة، مجموعة عائدون، رابطة العودة الفلسطينية، لجنة حتمية العودة، المجموعة ١٩٤، ملتقى الشباب الفلسطيني، المنتدى الثقافي الديمقراطي الفلسطيني، لجان الأرض للدفاع عن حق العودة، لجنة التنسيق للمنظمات والفعاليات الشبابية، اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني، اللجنة النسائية لدعم حق العودة، مؤسسة بيسان للتنمية الاجتماعية، منظمة الشبيبة الفلسطينية، المنظمة النسائية الديمقراطية الفلسطينية، منتدى غسان كنفاني الثقافي، لجان المرأة الشعبية الفلسطينية، المكتبة الثقافية الفلسطينية، مؤسسة فرح الفلسطينية للأطفال، النادي السينمائي الفلسطيني، فرقة بيسان للفنون الشعبية، مركز الشباب الفلسطيني (جفرا)، ونادي الشهيد عز الدين القسام.

٢٣ تشرين أول ٢٠٠٣.

(يتبع على الصفحة التالية)

الفلسطينيين على وجه العموم لم يكونوا أبدا جزءا من «موضوع الحديث» منذ أن التأم مؤتمر باريس للسلام، عقب الحرب العالمية الأولى، والفلسطينيون هم موضوع الحديث والحوارات والجدالات وإصدار القرارات التي تخص قضيتهم وحلها بالطرق السلمية، لكنهم نادرا ما كانوا جزءا من هذه العملية. وعلى الرغم من أن اتفاقات السلام هي نتيجة عملية تفاوض بين النخب السياسية مدعومة بموقف دولي يستهدف تسهيل الوصول إلى الاتفاقيات وتطبيقها، إلا أن القطاعات الشعبية والمجتمعية، تظل تمثل العامل الأساسي للتطبيق الفعلي والفعال للاتفاقيات.

بناء على ما تقدم، تتجلى أهمية المشاركة الشعبية في عملية صياغة اتفاقات السلام وتطبيقها، وهو ما يوفر للقطاعات المجتمعية الفرصة للتعبير عن رأيها فيما يخص عملية إنهاء الصراع إلى جانب المشاركة في تحديد طبيعة وشكل السلام الدائم المنشود. كما تساهم المشاركة الشعبية إلى حد كبير في تدعيم المبادئ والتركيبية الديمقراطية بالإضافة إلى شمل المسائل الأكثر تعقيدا ضمن الحل وإضفاء الشرعية على الاتفاقيات. عدا عن ذلك، فإنها توسع قاعدة الائتلاف الشعبي حول الاتفاقيات مما يشكل أحد أهم الدعامات التي تؤدي إلى تخفيفت الاتفاقية على المدى البعيد.

وتشير الدراسات المقارنة لاتفاقيات السلام التي وضعت حدا للصراعات والنزاعات طويلة الامد إلى أنه، «عندما يتوفر الدعم الشعبي للعرض لاتفاقيات السلام، فإنه يصبح من السهل جدا التغاضي مع القضايا الخلافية الحرجة والحساسية من خلال الحوار والنقاش السياسي وحل المشاكل الأخرى وعملية البناء». كما أن وجود قاعدة شعبية داعمة، يوفر البيئة المناسبة التي تمكن اطراف النزاع من وضع الحلول لاجذور الصراع وتسويته وليس فقط التعايش معه أو ادارته.

المفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية

منذ انطلاقتها الأولى، وفرت عملية السلام الفلسطينية- الاسرائيلية، بعض الفرص المحدودة للمشاركة الشعبية سواء على مستوى التمثيل في المفاوضات أو لعب الادوار الاستشارية أو المشاركة المباشرة. وتاريخيا، تم حرمان الفلسطينيين من حقهم الاساسي في المشاركة في اتخاذ القرارات التي لها علاقة مباشرة بتسوية قضيتهم ورسم آفاق مستقبلهم. فعلى سبيل المثال، تجاهلت دول الحلفاء المنتصرة والتي شاركت في مؤتمر باريس للسلام والذي عقد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ارادة الفلسطينيين وطموحهم وحقوقهم وقررت وضع الاراضي الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني، كتمهيد لمخطط أشمل لاقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، بدون مراعاة رغبة وخيار سكان فلسطين الأصليين في الاستقلال. وفي العام ١٩٤٧، عقدت الأمم المتحدة سلسلة من المشاورات حول الوضع المستقبلي لفلسطين، ولكنها سرعان ما تجاهلت ارادة ورغبة الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين الذين اختاروا العيش في دولة ديمقراطية يكون جميع السكان مواطنين فيها ومتساوي الحقوق ورفضوا فكرة تقسيم فلسطين بين الشعبين على اسس عرقية ودينية وقومية. وفي العقود التي تلت، تم تجاهل الفلسطينيين وقيادتهم من اجندة كافة المشاريع التي طرحت من اجل صنع احلال السلام بينهم وبين الاسرائيليين.

وبقي الوضع على ما هو عليه حتى بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي عندما اقترت الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني القادر على التفاوض باسمهم من اجل تحقيق السلام في المنطقة. ومع ذلك، فقد استمرت هذه الدول والقوى في تجاهل ارادة ورغبة القطاعات الشعبية الفلسطينية سواء في عدم استشارتها بخصوص ما يجري على الأرض أو تغييرها عن سير العملية السلمية. ومع ذلك، فقد عمل الفلسطينيون منذ البداية على تفعيل آليات وشق سبل تكفل لهم المشاركة في عملية صنع السلام بما يتلائم وروح نضالهم ومبادئهم وحقوقهم. فشرع اللاجئون الفلسطينيون، على سبيل المثال، منذ بداية الخمسينات على تشكيل الهيئات الخاصة بهم والتي تعمل على تنظيم عملية المطالبة بحقوقهم قبل ان قامت الأمم المتحدة بإنشاء الهيئات والمنظمات الدولية التي تعنى بقضية اللاجئين الفلسطينيين، ك لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين. وبعد ان التقت هذه الأخيرة بممثلي اللاجئين في بيروت، اشارت في تقرير خاص لها: «لقد تآثر أعضاء اللجنة كثيرا بموقف ممثلي اللاجئين الذين عبروا عن رغبتهم بالعودة إلى ديارهم

ديارهم الاصلية داخل اسرائيل، قد يؤدي الى تهديد الهوية اليهودية لاسرائيل. وفي تعليقه على هذه المسألة، يقول يوسي بيلين، احد مهندسي وثيقة جنيف، «ان هذا الوضع [عودة اللاجئين إلى ديارهم الاصلية داخل اسرائيل] قد يؤدي إلى تحويل اسرائيل إلى دولة «عادية» وليس دولة كما نريدها نحن».

(جريدة القدس/ ١/٥/٢٠٠١) وبالتالي، فإن سبب تجاهل حق اللاجئين يعود لكونهم فلسطينيين وليسوا يهودا. «في اللحظة التي تفقد فيها اسرائيل غالبيتها اليهودية، فإنها ستفقد ميزة كونها دولة قومية لليهود. وبالتالي، لن يكون بإمكانها الاستمرار في الوجود بناء على الاساس الذي انشئت عليه». ويعود السبب في كون غالبية سكان اسرائيل من اليهود الذين يسيطرون على الاراضي ومحتوياتها، لكون الفلسطينيين قد حرموا من ابسط حقوقهم الانسانية والمتمثل بالحق في العودة إلى ديارهم الاصلية التي اقتلعوا منها. كذلك الامر، فقد ساهمت هيمنة فكرة ان الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي مبني بالاساس على الاحتلال العسكري الاسرائيلي المستمر للاراضي الفلسطينية في تغليب مسألة حقوق اللاجئين عن عملية صنع السلام بين الطرفين حتى الآن. كذلك الامر، فإن المجتمع الدولي قد اقر بحق الفلسطينيين في تقرير المصير واقامة دولتهم المستقلة بناء على مبدأ رفض احتلال اراضي الغير بالقوة وليس بناء على مبدأ كون الاحتلال الاسرائيلي هو حركة استعمارية عنصرية. وقد اجبرت منظمة التحرير الفلسطينية على قبول هذا الافتراض كشرط اساسي من اجل انطلاق عملية التفاوض السياسي بين الطرفين.

ان الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة واقامة الدولة الفلسطينية في هذه المناطق بحد ذاته لم يكن كافيا من اجل تحديد جذور الصراع بين الطرفين والذي من ضمن عناصره الاساسية تهجير عدد هائل من الفلسطينيين من اراضيهم ومصادرة ممتلكاتهم وحتى مصادرة مواظنتهم وتحويلهم إلى لاجئين في الوطن والشتات. وقد ركزت عملية صنع السلام بين الطرفين حتى الآن على فكرة اقامة دولتين منفصلتين للشعبين تتمتع كل منهما بالسيادة الكاملة ويكون لكل دولة وحدتها العرقية والقومية والدينية مع تجاهل كامل للحقوق الانسانية للافراد او ايجاد حل عادل ودائم لقضية اللاجئين.

وبالنسبة للعديد من الفلسطينيين، فإن قضية اللاجئين قد نتجت عن حركة استعمارية بدأت قبل ما يزيد عن نصف قرن ولا تزال مستمرة لغاية اليوم. وبناء عليه، فإن نهاية الحركة الاستعمارية من الضروري ومن الطبيعي ان يرافقه عودة اللاجئين إلى ديارهم الاصلية واستعادة ممتلكاتهم ومساكنهم التي جردتهم اسرائيل منها، ولكن معظم الاسرائيليين يرفضون هذه الرؤية للصراع. ومن ضمن الاسس التي اعتمدت كخلفية قانونية لانشاء دولة لليهود في فلسطين هي فكرة الحاجة لانشاء دولة لليهود من اجل حمايتهم من اضطهاد اعدائهم. وبناء عليه، فإن أي حل للقضية الفلسطينية، يجب ان لا يشمل حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم. وطالما انه لا يوجد اتفاق حول الاسباب الحقيقية للصراع، فبالتالي لن يكون من الممكن الاتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين.

غياب الحقوق قد يؤدي الى تضيق

آفاق تحقيق السلام

من الصعب القبول بفكرة تجاهل حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة واستعادة ممتلكاتهم كما هو الحال في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية الحالية في الوقت الذي اقرت واعترفت فيه جميع اتفاقيات السلام التي انتهت الصراعات الكبرى في العالم بحقوق اللاجئين، وبالتالي لا يمكن القبول باعتبار الحالة الفلسطينية استثناء لهذه القاعدة. ويعتبر الاعتراف بهذه الحقوق هو الاساس للديمقراطية واحترام حقوق الانسان الاساسية والحريات. ان أية اتفاقية لا تعترف بحقوق اللاجئين وخاصة حق العودة الاختياري قد تقود إلى تجاهل حقوق المهجرين واللاجئين وبالتالي لا يمكن ضمان عدم تكرار المشكلة مستقبلا.

اتفاقيات السلام

والمشاركة الشعبية

في الوقت الذي تغيب فيه حقوق اللاجئين الفلسطينيين المفاوضات الرسمية، وبعض المبادرات غير الرسمية، فإن

خلالها كافة الاطراف الدعوة الى الامم والم المتحدة ومنظمة الامن والتعاون الاوربية ومكتب مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، من اجل العمل على المساعدة على ضمان عودة اللاجئين والمهجرين والمساهمة في اعادة ترتيب اوضاعهم في الامكن التي يختارون العودة إليها. اما في كمبوديا، فإن الادارة الانتقالية التي عينتها الامم المتحدة قد لعبت دورا محوريا في تسهيل عملية عودة اللاجئين إلى الامكن التي اقتلعوا منها. وفي بوروندي، اتفقت جميع الاطراف المتناحرة على تشكيل هيئة وطنية عليا مهمتها تنظيم وتسهيل عودة اللاجئين واعادة دمجهم في الامكن الجديدة التي يختارون الإقامة فيها على ان تعمل هذه الهيئة بالتعاون والتنسيق مع الهيئات الدولية والدول المعنية بالقضية.

على صعيد آخر، فقد نصت بعض الاتفاقيات التي تم استعراضها في هذه الدراسة على تشكيل الهيئات المنفصلة التي تتولى معالجة قضايا الملكية للاجئين والبت في أي نزاعات حول هذه القضايا. وقد تم تشكيل مثل هذه الهيئات في كل من البوسنة وجورجيا وبوروندي. وفي حالات أخرى، كما حصل في كوسوفو، قامت الأمم المتحدة بإنشاء هيئات خاصة تتولى مهمة التعامل مع الخلافات التي تبرز حول موضوع المساكن والممتلكات التي استعادها اللاجئون. واخيرا، نشير إلى انه في حالات معينة، في البوسنة وبوروندي على سبيل المثال، تم انشاء هيئات مختصة لتحديد قيمة التعويضات التي ستمنح للاجئين الذين لا يرغبون في العودة إلى مساكنهم وممتلكاتهم ويختارون الإقامة في اماكن بديلة.

اللاجئون الفلسطينيون: قضية مؤجلة

تنص اتفاقية الاطار (اتفاقية اعلان المبادئ) الموقعة في العام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية (المادة ٥/ ٣) والاتفاقية الملحقة الموقعة في العام ١٩٩٥ (القسم الثالث، المادة ١٨) على انه سيتم معالجة قضية اللاجئين الذين اقتلعوا من اراضيهم في العام ١٩٤٨ في مرحلة لاحقة ضمن مفاوضات السلام التي ستتناول الوضع النهائي والحل الدائم للصراع بين الطرفين. في ذات الوقت، تنص الاتفاقية على ان يتم تناول قضية اللاجئين الفلسطينيين، الذين اقتلعوا من اراضيهم في العام ١٩٦٧ (أي من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال الفترة الحالية. ومن اجل تحقيق ذلك، نصت اتفاقية اعلان المبادئ (اوسلو) على تشكيل لجنة رباعية دائمة تكون مهمتها تحديد اللاجئين الذين طردوا من اراضيهم الواقعة في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ وبالتالي ينطبق عليهم نص الاتفاق القاضي ببحث قضيتهم في الفترة الحالية (المادة السابعة من اعلان المبادئ). وقد وربت نصوص مشابهة في الاتفاقيات الملحقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين حول تحديد اللاجئين الذين هجروا في العام ١٩٦٧ نتيجة الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة كما ورد في المادة (١٧/ ٢) من اتفاقية غزة- اريحا الموقعة في العام ١٩٩٥ والمادة (٢٧/ ٢- القسم الرابع) من الاتفاقية الملحقة الموقعة في العام ١٩٩٥. وما يثير الدهشة في هذا السياق، هو ان المفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية وحتى لحظة توقفها في العام ٢٠٠١، لم تتناول مسألة المهجرين والنازحين الفلسطينيين من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، كما انها لم تقدم أي تصور او مسودة اتفاق حول قضية لاجئي عام ١٩٤٨. كما ويلاحظ غياب أي اشارة لحق اللاجئين والمهجرين بالعودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم في المبادرات غير الرسمية التي طرحت مؤخرا بقصد وضع تصورات للحل النهائي بين الفلسطينيين والاسرائيليين كخطة نسيبة- ايلون وتفاهمات جنيف. وفي الوقت نفسه، فإن بعض المبادرات تتضمن صياغة تميل إلى عرض الخيارات المتاحة للاجئين ضمن مجموعة من التصورات والاقتراحات لحل قضيتهم ولكن هذه المبادرات تخلو من الوضوح مما ينفي عنها صفة كونها خيارات يحق للاجئين الاختيار من بينها.

وبالرغم من كون هذه المبادرات تتطرق بشكل واضح إلى دور المؤسسات العالمية في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين إلا انها لا تتطرق بشكل واضح وفعال إلى السلطات التي ستخول لهذه المؤسسات من اجل حل قضية اللاجئين. كما ان المبادرات المذكورة، لم تتطرق إلى دور المؤسسات الوطنية والمحلية في تسهيل وتنسيق عملية عودة اللاجئين إلى وطنهم واستعادة مساكنهم وممتلكاتهم.

لماذا تم تغيب حقوق اللاجئين

تنص الاتفاقيات الموقعة بين الفلسطينيين والاسرائيليين على تأجيل البحث في موضوعة الحق الفردي للاجئين. وازضافة إلى ذلك، فإن اسرائيل ترفض بشكل مطلق أن تمنح السكان الفلسطينيين (غير اليهود) حقوق مواطنة كاملة. ويعود السبب إلى ان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى

حق العودة

قامت هذه اللجنة بتنظيم مؤتمر للحوار الوطني المفتوح. وقد شارك في هذا المؤتمر ما يزيد على الخمسين منظمة وهيئة من المهتمين بالصراع بما فيها المنظمات الطائفية، قطاعات الاعمال، النقابات، والجمعيات الخيرية والتعاونية حيث تم نقاش القضايا المفصلية المتعلقة بالصراع في ذلك البلد. وقد ساهمت هذه المحادثات في وضع اطار عام للاتفاقية، وتم انتخاب هيئة خاصة مكونة من ممثلي عشرة مؤسسات مجتمعية مختلفة حيث تم تفويض اعضاء هذه الهيئة لوضع مسودات الاتفاق حول القضايا المثيرة للخلاف هناك. الا ان هذه الهيئة فقدت صفة كونها هيئة من هيئات المجتمع المدني بعد ان انخرطت في حل قضايا سياسية معلقة بين الحكومة والثوار خصوصا مع تزايد حدة الخلافات بين هذه الفئات.

وقد تمكن اللاجئين في غواتيمالا من تنظيم انفسهم ضمن اطار هيئة دائمة حيث عمل ممثلو اللاجئين من خلال هذه الهيئة على التفاوض المباشر من اجل حق جميع اللاجئين بالعودة الى ديارهم وممتلكاتهم. وقد كفلت الاتفاقية للاجئين كافة حقوقهم وامנם وحرية تشكيل التنظيمات الخاصة بهم بعد العودة الى موطنهم الاصلي واستعادة ممتلكاتهم تحت اشراف مراقبين دوليين. كما كفلت لهم ان يخضعوا للسلطات المدنية وليس للسلطات العسكرية. الى جانب ذلك، فان قطاع النساء من بين اللاجئين قد نجح في تنظيم النساء ضمن هيئات خاصة في اطار تنظييمات اللاجئين حيث عملت هذه الهيئات على تحسين اوضاع النساء اللاجئين بعد عودتهن مع عائلاتهن الى غواتيمالا. وكما اشار العديد من الباحثين والمختصين، فان اللاجئين في غواتيمالا لم ينتظروا صنع السلام، بل شاركوا منذ البداية في صياغته وتطبيقه كذلك. كما ان المشاركة الشعبية الفعالة ساهمت الى حد كبير في ارساء دعائم نظام ديمقراطي كفل للجميع حقوقهم. اما في موزامبيق وبنينا بيساو الجديدة، فان المبادرة باشارك منظمات المرأة والمؤسسات الكنسية، قد ساهم مساهمة فعالة جدا في تطبيق اتفاقية السلام هناك الى جانب المساهمة الى ارساء دعائم السلام في ذلك البلد.

المشاركة الشعبية تسهل عملية صنع السلام وتطبيقه في الوقت الذي تتجنب فيه العديد من الحكومات والهيئات فتح باب المفاوضات امام المشاركة الشعبية، الا ان الدراسات المقارنة تشير الى ان الأخيرة تلعب دورا بارزا في تسهيل تطبيق اتفاقيات السلام وضمان حالة من السلام الدائم والشامل، سواء على مستوى الدور الاستشاري او المشاركة المباشرة. من جهة أخرى، فان الاتفاقيات التي لا تفسح المجال امام المشاركة الشعبية، تقود عادة الى فقدان الثقة الشعبية في هذه الاتفاقيات وبالتالي تعرض شرعيتها للمساءلة الشعبية مما ينتج عنه ضعف امكانية تطبيقها وأفاق السلام المستقبلية. اما طرح الاتفاقيات للمشاورات بعد ان يتم التفاوض عليها وتوقيعها، فهو عمل لا قيمة له كون الامور تصل الى درجة لا يمكن معها اعادة صياغة جوهر هذه الاتفاقيات مرة أخرى. كذلك فان الاتفاقيات التي توقع دون ان يكون للقطاعات الشعبية اي دور في صياغتها، قد تكون مصدر للخلافات والصراعات المستقبلية اكثر من كونها اتفاقيات تهدف الى وضع حد للخلافات والصراعات والنزاعات.

اضافة الى ما تقدم، فان المشاركة الشعبية تشكل الضمانة الضرورية لاعطاء الاتفاقيات والقيادات الناتجة عنها الصفة الشرعية وعدم اللجوء الى الصراعات الجانبية. وكذلك، فان المشاركة الدولية في عملية صنع السلام، تؤدي هي الأخرى الى اضافة المزيد من الشرعية الدولية على الاتفاقية وعدم تركها محدودة وخاضعة لقوانين محلية او اقليمية محددة، بل تعطيها صفة الشرعية على مستوى العالم مما يشكل عنصرا مهما في تثبيتها وتدعيمها.

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين



عملية التسوية وتوفير القاعدة الشعبية العريضة التي وفرت لهذه العملية الحماية وضمان الاستمرارية.

وقد وفرت اتفاقية احلال الديمقراطية في جنوب افريقيا لحوالي سبع وعشرين منظمة وهيئة بما فيها احزاب سياسية واتحادات تجارية ومؤسسات دينية من اجل اجراء مفاوضات حول الترتيبات السياسية ووضع الدستور الجديد للجمهورية. وقد تم اعتماد مبدأ التمثيل النسبي في اختيار المشاركين في الوفود التي تفاوضت حول هذه القضايا حيث تم فيما بعد دمج كافة المشاركين في مجموعات خاصة عملت على وضع الاساسيات للتسوية السياسية. وقد ضمت كل مجموعة شخصا مختصا في البحث في اتفاقيات السلام الشبيهة من اجل تقديم المشورة للمفاوضين حول افضل النماذج المطبقة في العالم. وبسبب تصعيد عمليات العنف وعدم الاتفاق على القضايا الخلافية، فان الاتفاقية لاحلال الديمقراطية في جنوب افريقيا قد جمدت. ومع ذلك، فان العديد من الافكار التي نتجت عن عملية الحوار والتفاوض قد اعتمدت من خلال المفاوضات الجزئية التي جرت بين الاحزاب السياسية المختلفة هناك. كما ان القطاعات الشعبية قد ساهمت في صياغة الدستور الخاص بالجمهورية من خلال اللقاءات والمؤتمرات الخاصة التي عقدت في جميع انحاء الدولة لهذا الغرض. كما ان المواطنين قد تمكنوا من التعبير عن آرائهم واحتياجاتهم من خلال رسائل مكتوبة تم ارسالها الى صناع القرار بعد ان وضعت الهيئات المختصة صناديق خاصة لتجميع هذه الرسائل في الاماكن السكنية المختلفة. اما في ايرلندا الشمالية، فان العديد من النشاط غير الطائفيين وعدد من افراد المؤسسات غير الحكومية قد شكلوا منتدى وطني عرف باسم «مبادرة عام ١٩٩٢». وقد وفر المنتدى للمواطنين والقطاعات الشعبية الفرصة من اجل طرح قضاياهم بشكل حر مباشر بعد ان كانت هذه القضايا تطرح من خلال الاعمال العسكرية للمجموعات المسلحة فقط. كما تم عقد جلسات استماع لطلبات المواطنين في جميع انحاء الجمهورية من خلال لجنة محايدة مكونة من سبعة اعضاء و برئاسة شخصية غير ايرلندية. وقد تم ترجمة ونشر محتويات جلسات الاستماع لتشكيل القاعدة التي يعتمد عليها بهدف زيادة الدعم الشعبي لاتفاقية السلام الموقعة والاطر العام الذي تم من خلاله حل النزاع في ذلك البلد.

وفي غواتيمالا، فان اتفاقية السلام قد وفرت المجال الفسيح امام المشاركة الشعبية في صياغة وتطبيق الاتفاقية. ففي نهاية الثمانينات، قامت لجنة المصالحة الوطنية والمكونة من ممثلي اثني عشر حزبا سياسيا مختلفا، الحكومة، الجيش، واتحاد الكنائس الكاثوليكية،

على انها مبادرات خاصة ناتجة من مؤسسات المجتمع المدني، الا انها في حقيقة الامر تمثل موقف النخبة السياسية ليس الا. ولعل كلتا المبادرتين المذكورتين تتجاهل امكانية الاستفادة من المشاركة الشعبية واهمية هذه المشاركة ولا تختلف في تعاطيها مع هذا الموضوع عما قدمه الرئيس الامريكي ورئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبقين، بيل كلينتون وياهو براك، للفلسطينيين خلال مفاوضات كامب ديفيد الثانية في تموز ٢٠٠٠. ولعل المحاولات التي تلت طرح هذه المبادرات من اجل تحشيد الدعم الشعبي لها، لم تصل الى حد اخراط القطاعات الشعبية في صياغتها، بل وقفت عند حد الدعوة فقط الى تأييدها. وقد كان من المفترض ان يتم العمل على اشراك القطاعات الشعبية في صياغة الخطوط الاساسية لهذه الاتفاقيات لا ان يبقى الحال كما اشرنا اليه.

ومن ناحية التطرق الى اهمية المشاركة الشعبية، فان المبادرات المذكورة تختلف عن بعض المبادرات الأخرى السابقة. فعلى سبيل المثال، قامت لجنة خاصة ممثلة لكافة الاحزاب السياسية في مجلس العموم البريطاني بزيارة الى المنطقة من اجل اللقاء بفعاليات اللاجئين الفلسطينيين للخروج بتصور محدد لرؤية هؤلاء اللاجئين لشكل الحل الدائم والشامل لقضيتهم. وقد جرت جلسات الاستماع في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الاردن وسوريا ولبنان. وقد شكلت جلسات الاستماع هذه، والتي تم لاحقا ترجمتها ونشرها، مشاركة شعبية من خلال النقاش الحر والمفتوح لصياغة الحل الأمثل للمعضلة. وقد وفرت هذه الجلسات او هذه المبادرة، الفرصة للاجئين من اجل تحديد المعايير والخطوط الاساسية التي تكفل حلا شاملا وعادلا لقضيتهم الشائكة.

المشاركة الشعبية من منظار مقارن

تتجلى المشاركة الشعبية في العديد الصيغ في سياق عملية صنع السلام وتطبيقه، ومن الممكن تمثيل القطاعات الشعبية عن طريق احزاب سياسية و/او مؤسسات اهلية مباشرة في العملية التفاوضية مثلا، كما يمكن تشكيل هيئات استشارية من القطاعات الشعبية لتزويد الفواض بالنصائح الى جانب منح هذه القطاعات الفرصة للتعبير عن آرائها واهتماماتها واخذها بعين الاعتبار في عملية التفاوض. كما انه من الممكن منح الافراد الفرصة للمشاركة في العملية السلمية سواء في مرحلة صياغة الاتفاقيات او تطبيق هذه الاتفاقيات على ارض الواقع من اجل وضع حد للصراع. وتدل التجارب المقارنة الى ان المشاركة الشعبية في العملية السلمية يجب الا يقتصر فقط على المستوى النظري بوضع آليات لهذه المشاركة بل يجب ان يتعدى ذلك الى مستوى المشاركة الشعبية الفعلية.

في مالي، فقد قام العديد من الشخصيات المحلية الفاعلة على سبيل المثال في اواسط التسعينات بعقد ما يزيد عن الخمسين لقاء للفعاليات الشعبية في المناطق التي كان فيها الصراع محتدما. وقد تراوح عدد المشاركين في هذه اللقاءات بين بضع مئات ليصل الى الف مشارك في كل لقاء. وقد تولى وجهاء القرى ورجال الدين في كل منطقة مهمة جمع وضبط الاسلحة الى جانب مهمة مساعدة المهجرين واللاجئين والمحاربين السابقين في عملية اعادة الاندماج في المجتمع المحلي والتخلص من ترسبات الصراع المرير. حيث تم دعم وتمويل هذه المهمات من خلال مجلس الكنائس النرويجي بعد عجز الحكومة عن خراط الفئات الشعبية في عملية التسوية وصنع السلام. وقد قادت اللقاءات والمؤتمرات الشعبية الى ترسيخ دعائم

الاصلية من اجل العيش بسلام مع جيرانهم. كما اعتبرت تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤ نقطة انطلاق جديدة لتمثيل الفلسطينيين في المفاوضات والمشاريع المطروحة من اجل احلال السلام في المنطقة.

تجاهل الفلسطينيين قاد الى رفع مستوى التنظيم الذاتي

لقد ادى استثناء اللاجئين من التمثيل في الوفد الفلسطيني في مباحثات مدريد-اوسلو التي انطلقت في العام ١٩٩١ الى بروز العديد من المبادرات الذاتية بين مجتمعات اللاجئين في الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس الشرقية، المهجرين داخل اسرائيل واللاجئين في الشتات من اجل بلورة قيادة خاصة باللاجئين تعمل على التحشيد من اجل احقاق حقوقهم القانونية والشرعية. وقد هدفت غالبية هذه المبادرات الى الاعراب عن القلق والاستهجان لاستثناء حقوق معينة ودعت الى التركيز على المطالب الاساسية للاجئين والتمثيل الافضل لهم في المفاوضات الى جانب ديمقراطية عملية صنع السلام في الشرق الاوسط. وقد عقد في العامين ١٩٩٥-١٩٩٦ سلسلة من المؤتمرات والمنتديات للاجئين والمهجرين داخل اسرائيل وتبعها سلسلة من اللقاءات والمؤتمرات للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية والتي هدفت جميعا الى التركيز على الحقوق الاساسية للاجئين واطلاق الحملات الشعبية الهادفة للدفاع عن هذه الحقوق ووضع الآليات المناسبة من اجل العمل على احقاقها. ووضعت هذه الحملة نصب اعينها هدف توسيع القاعدة الشعبية المدافعة عن حقوق اللاجئين وعدم اقتصر الحملة على قطاعات محددة. كما ان هذه الحملة قد شكلت حركة ديناميكية مستقلة شارك فيها العديد من المؤسسات والمنظمات الفلسطينية (من اللاجئين وغير اللاجئين) على مستوى الوطن والشتات وكان هدفها المركزي التحشيد من اجل حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين ضمن عملية السلام الدائم، في اطار القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة.

وقد توجت انجازات الحملة الشعبية بتشكيل اللجان الشعبية للاجئين والمؤتمرات الشعبية التي نجحت في انتخاب مجلس ومؤتمر عام للاجئين الفلسطينيين عقد اعماله على مستوى الوطن والشتات. وقد كان لكل مؤتمر مجلس عام منتخب للاجئين مهمته الاساسية ايجاد الآلية الشعبية المناسبة للنضال من اجل الحقوق الوطنية الشرعية، الديمقراطية، الحقوق المدنية وحقوق الانسان. مع حرص هذه الهيئات والمؤتمرات واللجان على التأكيد أنها لا تهدف ابدًا الى استبدال منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي لكافة ابناء الشعب الفلسطيني. وقد لعب التنظيم الذاتي لقطاعات اللاجئين دورا اساسيا في استعادة اللاجئين لحقهم في التمثيل وهو الحق الذي تم تجاهله من قبل بعض الجهات والهيئات الفلسطينية الأخرى. كما ان هذه الهيئات قد هدفت قبل كل شيء للتأكيد على حق اللاجئين بالتمتع بحقوقهم.

وتجدر الإشارة، الى ان الممثلين الدوليين وحتى القيادة الوطنية، قد وقفوا عائقا في وجه افساح المجال امام القطاعات الشعبية لتشارك في عملية صنع السلام. فلم تتطرق كافة مفاصل عملية السلام حتى الآن الى موضوع المشاركة الشعبية في عمليتي كامب ديفيد الاولى والثانية، ومفاوضات اوسلو السرية، والمفاوضات اللاحقة وذلك بهدف إنجاز الاتفاقيات الجزئية. كما تولت السلطة الوطنية الفلسطينية التي تأسست بموجب اتفاقات اوسلو مسؤولية قطاعات محددة من الشعب الفلسطيني دون سواهم من الفلسطينيين، فبالرغم من عودة معظم القيادات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية من اجل المشاركة في بناء السلطة الوطنية من الشتات، الا ان الأخير أصبح أقل رعاية من ذي قبل. وعليه، فقد تم تجاهل الفلسطينيين في خارج مناطق الشفة الغربية وقطاع غزة، عن مجمل عمل السلطة ومجلسها التشريعي. اضافة الى ذلك، فان هذه المفاوضات والاتفاقيات قد التفت على الاجندة التي حددها المجتمع المدني، لتكون بذلك عرضة للضغوطات والابتزازات السياسية المختلفة. وقد تكون هذه هي الحالة التي وصلت اليها قضية اللاجئين الفلسطينيين. وكما اشار المؤرخ الاسرائيلي، ايلان بابي، فان استثناء اللاجئين الفلسطينيين من العملية السلمية، قد اسقط البعد التاريخي للصراع وحوله الى صراع بلا جذور وبالتالي ليس هناك اي حاجة لوسائل واليات من اجل حل النزاع. من جهة أخرى، لم تتطرق المبادرات غير الرسمية الحالية كوثيقة نسيبة- ايلون ووثيقة جنيف الأخيرة، الى اهمية المشاركة الشعبية ولم تعمل على الاستفادة من الدور الداعم الذي تلعبه مثل هذه المشاركة في تدعيم عملية صنع السلام وتطبيقه. وفي الوقت الذي تبدو فيه مثل هذه المبادرات

هوامش

١- للاطلاع على الدراسة الوافية حول الموضوع باللغتين الانكليزية والعربية، راجع صفحة بديل الالكترونية: www.badil.org.

٢- انظر الى:

(1995) G.J.L Coles, "UNHCR and the Political Dimension of Protection".

٣- راجع،

(1996) UNHCR, Handbook on Voluntary Repatriation: International Protection

٤- انظر الى،

Christine Bell, Peace Agreements and Human Rights, 2000.

٥- انظر الى:

Catherine Barnes. Owning the Process: Mechanisms for Political Participation of the Public in Peacemaking. Joint Analysis Workshop Report, Conciliation Resources, 2002.

٦- لمزيد من المعلومات حول المبادئ الاساسية والممارسة للمشاركة الشعبية في عمليات السلام، طالع صفحة الانترنت الخاصة بموارد التسوية:

www.c-r.org/pubs/occ_papers/pp_policy.html

٧- انظر الى، كريمة الفيلسبي: السيادة الشعبية، الحقوق الجماعية، المشاركة والحلول الدائمة للاجئين الفلسطينيين. ورقة عمل خاصة بمركز بديل رقم ٤- نيسان 2003

هل وصلت الرسالة؟ ...

«إن المؤتمر الفلسطيني-الأمريكي يفرض وثيقة جنيف رفضاً قاطعاً. إن وثيقة جنيف، تتعارض مع مبادئنا المتأسسة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم كما هو مسند إلى القانون الدولي، وخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. إننا نطالب السلطة الوطنية الفلسطينية بعدم تبني هذه الوثيقة، ونطالب الإدارة الأمريكية أن تسلك حلاً سلمياً في الشرق الأوسط يستند إلى قرار ٢٤٢، و ١٩٤».

المؤتمر الفلسطيني-الأمريكي.

١ كانون أول ٢٠٠٣.

«إننا باسم هيئة تنسيق الجمعيات الاهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان ندين إتفاقية جنيف وتنازلاتها ونعتبر ما ورد فيها لا يعبر عن رأي اللاجئين الفلسطينيين كما لا يحق لأحد التنازل عن هذا الحق الجماعي والفردى كما أقرته الشرعية الدولية. أن هيئة التنسيق تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين مشكلة سياسية وإنسانية ويستند حلها إلى القرار ١٩٤ وتطبيقه القاضي بعودة اللاجئين إلى ممتلكاتهم وديارهم التي شردوا منها عام ١٩٤٨ والتعويض عليهم».

هيئة تنسيق الجمعيات الاهلية العاملة في

التجمعات الفلسطينية في لبنان.

١٠ كانون أول ٢٠٠٣.

«إن وثيقة جنيف تشكل قفزة نوعية في التماذي على الثوابت الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة لكل اللاجئين والمهجريين الفلسطينيين. وعليه، فإننا نضم صوتنا إلى الملايين من أبناء شعبنا ونعلن أن هذه الاتفاقية/الوثيقة باطلة ولأغية من أساسها، ونعلن تمسكنا بحق عودتنا وعودة كل اللاجئين إلى ديارهم. ونؤكد رفضنا لكل مشاريع ومخططات ومؤامرات التعويض والتوطن».

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل.

٨ كانون أول ٢٠٠٣.

«إننا ندين ما جاء في مبادرة جنيف من تنازلات خطيرة جداً في موضوع اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في العودة إلى ديارهم، التي أخرجوا منها بقوة السلاح والمجازر. ونعتبر أن هذه المبادرة لا تمثلنا، بل وتتناقض مع طموحات شعبنا وثوابته التي أجمع عليها منذ عشرات السنين، وقدم في سبيلها الدماء والأرواح. إن هذه المبادرة تعتبر وسيلة لإضفاء الشرعية على عملية التنظيف العرقي لعام ١٩٤٨ ولتكريسها وللحكم على اللاجئين بالنفي المؤبد بعيداً عن ديارهم. إن هؤلاء الأشخاص الذين يروجون لهذه المحاولات لا يمثلوننا ولا يعبرون عن أرائنا، فلم يخلو أحد بالتنازل عن هذا الحق».

المؤسسات الفلسطينية في أوروبا: مركز العودة الفلسطيني (لندن)، رابطة الجالية الفلسطينية في بريطانيا، إئتلاف لجان حق العودة في أوروبا، رابطة فلسطين في النمسا، جمعية المغتربين الفلسطينيين في النمسا، تحالف حق العودة في السويد، جمعية الجذور (سويسرا)، رابطة الجالية الفلسطينية في النرويج، رابطة الجالية الفلسطينية في هولندا، رابطة الكرمل (هولندا)، جمعية مناصرة الشعب الفلسطيني (إيطاليا)، الجالية الفلسطينية في فنلندا، لجان حق العودة في الدانمارك، رابطة الجالية الفلسطينية أودنسيا (الدانمارك)، مركز الأقصى الثقافي (الدانمارك)، جمعية التعاون الثقافي الفلسطيني الكتلاني (اسبانيا)، الجالية الفلسطينية في كاتالونيا وباليارس (اسبانيا).

كانون أول ٢٠٠٣.

«ادعو إلى توحيد طاقات شعبنا ومؤسساته الوطنية من أجل محاصرة وافشال وثيقة جنيف... وأحذر من مغبة أن تتحول الوثيقة إلى سقف تفاوضي يحدد المطالب الوطنية الفلسطينية نظراً لما تعترتها من ثغرات وتنازلات عند معالجتها قضايا الحل النهائي.. إن ما جاء بخصوص قضية اللاجئين يمثل خروجاً عن السياسة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية.. ومخالفة واضحة لقرار الامم المتحدة رقم ١٩٤».

وليد العوض، أمين سر لجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني.

«الحياة الجديدة»، ١ كانون أول ٢٠٠٣.

مخيم قلنديا: بين الحاجز العسكري وحاجز المبادرات



حاجز قلنديا: معاناة دائمة.

حاجز قلنديا.. كابوس ثقيل

يختنق سكان مخيم قلنديا بهواء الحاجز المغبر، ويسمعون صوت ضجيج ليل نهار، ويشهدون الإذلال الذي يمارسه الجنود يومياً بحق الفلسطينيين المتنقلين عبر شطري الحاجز، الذي يفرض بسطوة الاحتلال على أهالي المخيم، كما الآلاف من الفلسطينيين المتنقلين بين شمال الضفة وجنوبها؛ وفي محيطه سقط شهداء وجرحى من أطفال المخيم، واهدرت كرامة الآلاف من الفلسطينيين. وعن آثاره السلبية، يقول وجيه عطا الله، أمين سر مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية، «أقلل الحاجز سوق العمل في وجه سكان المخيم، خاصة من كانوا يعملون في الرام وبيربنالا والقدس الغربية، كما اضطر البعض إلى تغيير أماكن إقامته لمواصلة حياته، فيما اضطر آخرون إلى ترك عائلاتهم وأطفالهم في المخيم أسابيع طويلة بسبب عدم مقدرتهم على التنقل عبر الحاجز للوصول إلى أماكن عملهم اليومي».

كما توجه عشرات الأطفال إلى بيع الحلوى لراكبي السيارات، وأجبر تردي الأوضاع المعيشية عشرات آخرين على البيع في البسطات المنتشرة على جانبي الحاجز. أما نسبة البطالة، فقد ازدادت لتتراوح بين ٥٦-٠٤٪، ما يعني ازدياد نسبة الفقر والعائلات المحتاجة. ولا يشعر أهالي المخيم بالاطمئنان على أطفالهم، حيث تخشى «أم علي» من وجود أطفالها حتى بالقرب من مداخل المخيم، وتقول «لا أشعر بالأمان على أطفال، من قوات الاحتلال التي تحوم باستمرار حول المخيم، كما حول هذا الحاجز حياتنا إلى جحيم، واضطرت بسببه لترك عملي كمرية أطفال في بيرنبالا».

ولجات قوات الاحتلال الإسرائيلي لبناء جدار فاصل يمتد من حي «أم الشرايط» في رام الله، عبر الكتل الإسمنتية وانتهاءً بالأسلاك الشائكة بالقرب من السياج الذي يحيط بالمطار، الذي قاموا بتحويله إلى منطقة عسكرية وأحاطوه بثلاثة جدران: الأول، أسلاك شائكة يتبعها شارع ترابي. والثاني، أسلاك وأجهزة إنذار مبكر يتبعها شارع معبد. والثالث، أسلاك شائكة مرة أخرى..

وثيقة جنيف مرفوضة

ويبدو طبيعياً في ظل هذه المعاناة المتفاقمة أن يتمسك أهالي مخيم قلنديا بعودتهم إلى الديار التي هجروا منها عنوة، وأن يقاوموا أية حلول أو مشاريع سياسية تنتقص من حقوقهم ووطنهم، وتسعى إلى تآييد بؤسهم وشقائهم في مخيمات اللجوء.

وانطلاقاً من ذلك، تتشكل آراء أهالي المخيم ونظرتهم إلى حق العودة، الذي يحلم اللاجئين بممارسته، حيث يعتبرون أن وثيقة جنيف نسفته بالكامل، ابتداءً من تعريفها «إسرائيل» كدولة «للشعب اليهودي» وانتهاءً باقتراحها حل قضية اللاجئين عبر التوطن وفق ما يسمى بالخيارات الخمسة» المحددة في الوثيقة، والتي تقضي إما بتوطينهم حيث يقيمون، أو توطينهم في الدولة

بقلم: هبة الطحان

بين أزقته الضيقة وبيوته المتلاصقة، يعيش سكان مخيم قلنديا للاجئين قصصاً تتشابه بالهم والالم الذي تعانيه عائلات المخيم؛ ففي عائلة واحدة، وخلال فترة لا تتجاوز الأربعين يوماً، استشهد الطفل ياسر الكسبة (١١ عاماً) في محيط السياج الشائك المقابل لمطار قلنديا، ليلحق به شقيقه «سامر» في ذكرى الأربعين..

تتشابه، كذلك، قصة ياسين وأحمد حمد، اللذين استشهدا خلال الانتفاضة الأولى، وأيضاً قصة إسماعيل وياسين شحادة، اللذين لم تكن قرية بئر ماعين هي «الفقيد العزيز» الوحيد لوالدهما محمد شحادة (أبو إسماعيل)، الذي طرد من أرضه وبيته ومكان طفولته عام ١٩٤٨، ولجأ إلى مخيم قلنديا، بل كانت فجيعة أكبر وفقدانه أقسى، عندما خطف منه الاحتلال اثنين من فلات كبد، وسرقوا أمله في الحياة، فقتلوا ابنه البكر إسماعيل (٢٣ عاماً)، أثناء مشاركته في مسيرة المليون من أجل العودة سنة ١٩٩٨.

كان إسماعيل في ذلك اليوم على موعد مع الشهادة، فقد انضم إلى المسيرة، محتجاً ومنقضا على وضع اللاجئين في المخيمات، وهتف مع أصدقائه اللاجئين انتصاراً لتثبيت حق العودة، إلا أن جنود الاحتلال اعترضوا طريق المسيرة السلمية، وفتحو نيران أسلحتهم على الشبان والفتيان العزل من أجل إسكات صوت اللاجئين بعد أن سرقوا أرضهم، تاركين إسماعيل جثة هامدة في نهاية يوم دام جديد.

ومع انطلاق انتفاضة الأقصى، قرر ياسين، شقيق إسماعيل الأصغر، المشاركة مع شباب المخيم في فعاليات الانتفاضة، التي كانت في أوجها، فشارك مرات عدة في مواجهات مع جنود الاحتلال المتمرسين خلف «جيباتهم» ومصفحاتهم عند مطار قلنديا، إلا أنه كان ينجو من رصاصهم ويعود منتصراً إلى بيته، غير أن الشهادة اختارته لتجمعه مع روح شقيقه إسماعيل، عند مدخل المخيم، حيث صمم على مواجهة دورية إسرائيلية وجها لوجه فباغتته رصاص دورية أخرى وأرداه شهيداً.

إعدام مع سبق الاصرار

«كان بإمكانهم اعتقاله بعد محاصرته داخل مطار قلنديا، لكنهم فضلوا إطلاق النار على أخي لقتله، فهم مجرمون متمرسون في الإرهاب.. وكان بإمكانهم إسعافه بعد إصابته، لكن أياً من جنود الدورية الذين أطلقوا النار عليه لم يقيم بتقديم الإسعافات اللازمة له، بل لم يسمحوا لأحد بنقله في محاولة لإنقاذ حياته إلا بعد مرور ساعتين على إصابته، وبعدما تأكدوا من استشهاده رغم كونه طفلاً لم يتجاوز عمره ٢١ ربيعاً».

بهذه الكلمات، بدأ محمد، شقيق الشهيد الطفل أحمد ثابت أبو لطيفة، حديثه عن قصة إعدام أخيه بدم بارد على أيدي جنود الاحتلال الإسرائيلي، قبل أن يضيف صديق للشهيد كان يرافقه دائماً، «قررت أنا وأحمد وبعض زملائنا التوجه مساء لإلقاء الحجارة على جنود الاحتلال المتمركزين في مطار قلنديا، وبعد وصولنا إلى السياج الشائك المحيط به، بحثنا عن ثغرة ما، وتمكننا من الدخول والوصول إلى المطار لرشق دوريات الاحتلال بالحجارة، إلا أن الجنود المتمركزين في أعلى الأبراج لاحظوا دخولنا، فاتصلوا بدورية راجلة فوجئنا بقدمها فور دخولنا، ولذلك سارعنا إلى الفرار جميعاً، عدا أحمد الذي أمسك الجنود به. عدنا إلى منازلنا وكان شيئاً لم يحدث، معتقدين أن جنود الاحتلال سيفرجون عنه بعد ساعات، إلا أن ما حدث كان خطيراً، حيث أطلق أحد الجنود عياراً نارياً واحداً صوبه، اخترق قلبه وأصابه بـزيف حاد».

لقد أصبح المطار الذي يرتاده الأطفال بشوق وتلهف في كل بلدان العالم نقمة على هؤلاء الأطفال، وتحول إلى مكان للموت، تنتشر في أنحائه رائحة الجنود، وتسيل على طرقاته دماء الأطفال التي نزلت من أجساد العديد من الشهداء والجرحى.

فهو المكان الذي استشهد في محيطه عمر مطر، وفارس الجمزوي وياسر الكسبة، وأحمد أبو لطيفة، كما جرح عشرات آخرون.

نتائج البعثة البرلمانية البريطانية لتقصي الحقائق حول اللاجئين

قامت البعثة البرلمانية البريطانية المشتركة لتقصي الحقائق حول اللاجئين الفلسطينيين بزيارات ميدانية الى مناطق تواجد اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، كالضفة الغربية وغزة، الأردن، سوريا ولبنان في العام ٢٠٠٠، وأصدرت تقريرها الشامل في العام ٢٠٠١. وتواصل هيئة تحرير «حق العودة» نشر مقاطع من التقرير لأهمية الأخير في اغناء النقاش الدائر حول اللاجئين الفلسطينيين، وتعزيز نضال اللاجئين من اجل العودة الى ديارهم الأصلية التي هجروا منها. يعكس النص الوارد أدناه انطباعات البعثة واستنتاجاتها فقط.

اخبّرنا بالآتي: «تشكل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المشكلة الأساسية للشعب الفلسطيني. وتزيد هذه القضية شأننا عن مشكلة القدس، وإذا لم تحل مشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وممتلكاتهم، فلن يكون هناك حل للقضية الفلسطينية. ونحن نطالب كل من المسؤولين الفلسطينيين والعرب والدول العربية بعدم العبث بمسالة اللاجئين الفلسطينيين سواء كان ذلك بتعويض أو البقاء في لبنان أو إعادة التوطين. ونرفض أيضا مسألة الهجرة. لا يوجد أي بديل للعودة».

يرجع المفهوم القائل بأن مشكلة اللاجئين هي جوهر الصراع إلى عمق وطول مدة المشكلة. على حساب قول باسم نعيم من يافا: «تشكل مشكلة اللاجئين جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، حيث ظهرت في أعقاب حرب ١٩٤٨، بينما بدأ موضوع القدس في عام ١٩٦٧، فقد ظهرت موضوعات أخرى مثل المياه والحدود بعد حرب ١٩٦٧. ونظرا لأن مسألة اللاجئين هي القضية الوحيدة التي ظهرت عام ١٩٤٨، فهي أكثر المسائل تعقيدا وحاجة إلى الإصرار عليها بقوة».

ولا تقتصر هذه الفكرة على اللاجئين فقط، حيث تكررت على مسامعنا هذه الأفكار أثناء حواراتنا مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث عبر عن هذا المفهوم، محمد جرادات بقوله: «أنا منسق برنامج متخصص في العمل الميداني. أنا لست لاجئا، وهذه نقطة مهمة أود الإشارة إليها. أؤمن بأن ١٠٠٪ من القضية الفلسطينية تتمثل في قضية اللاجئين. إذا نظرت إلى البرنامج الوطني

وجهت بعثة تقصي حقائق العديد من الأسئلة العامة إلى اللاجئين تتعلق بكيفية النظر إلى أوضاعهم في المناطق بكيفية النظر إلى أوضاعهم في الماضي وفي الحاضر وحول تطلعاتهم للمستقبل. وقد لفت انتباهنا بصورة خاصة العديد من الأفكار التي تكررت ضمن الشهادات الشفهية والمكتوبة التي حصلنا عليها من اللاجئين أنفسهم. وترى البعثة أن هذه الأفكار السبعة على درجة من الأهمية حيث ردد اللاجئين الذين تحدثنا معهم عن هذه الأفكار باستمرار. نحن نعتقد أن هذا الأمر يزيد أهميته عند الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتنوعة والصعبة والمتشعبة لأزمة اللاجئين الفلسطينيين. التواجد المكاني- التفاوت بين الأجيال والوضع الاجتماعي الاقتصادي- العلاقات المتباينة بين الدول العربية، وكل هذه الأمور عوامل غير متشابهة. وبالرغم من هذه التباينات ردد اللاجئين الفلسطينيون الذين قابلناهم الأفكار التالية بصورة مستمرة ومتسقة:

أولا: جوهر الصراع

تمثلت الفكرة الأولى التي طرحها اللاجئين، بأن مشكلة اللاجئين تشكل جوهر الصراع بين العرب وإسرائيل. من الطبيعي أن ينظر اللاجئون أنفسهم إلى مشكلة اللاجئين باعتبارها القضية الأولى والعاجلة، بيد أن الوفد يشعر بأن الأطراف المشاركة في الحل يتجاهلون هذه الحقيقة البسيطة. إن الطريقة التي يفهم بها اللاجئون مشكلتهم على جانب عظيم من الأهمية. محمود نوفل من مخيم عين الحلوة

الفلسطيني ستجد أن محاوره تتمثل في حق العودة والتحرير والقدس، وهي محاور ظلت ثابتة لغاية اليوم. يشكل اللاجئون اليوم ٧٢٪ من مجمل الشعب الفلسطيني، وإذا أردت أن تصنع سلاما يتسق مع القيم الديمقراطية، فإن عليك صنع السلام مع الأغلبية وليس مع الأقلية. وأنا كمواطن من بيت لحم أو الخليل أنا لا أستطيع العيش في سلام إذا لم يرجع الشعب الذي انتمى إليه وإذا لم يحصل على حرية الاختيار أيضا كضمانة دولية للذين اختاروا العودة».

ثانيا: خطر الاستبعاد

سجلنا رغبة كل اللاجئين دون استثناء في اطلعنا مباشرة على حقيقة انهم شعروا بأنهم استبعدوا تماما من عملية السلام. وأدركنا أيضا حقيقة أنه لن يتم التوصل إلى سلام حقيقي بدون حل قضية اللاجئين، ومشاركتهم على نحو ما فيها. وفي النهاية أبلغونا أنه ما لم يتم تضمين مشكلة اللاجئين في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالنسوية النهائية، فإنهم يعتقدون بأن هذه الاتفاقية لن تكون قادرة على إحلال السلام. وقد جاءت الكلمات التالية لتعبر بوضوح عن هذه المخاوف الثلاثة. بالنسبة للاستبعاد من العملية السلمية أخبرتنا هيفاء جمال في بيروت: «أنا لا أشعر بأن هناك عملية سلمية، بالرغم من أنني متشوقة شخصيا إلى السلام. نحن نأمل أن نعيش بسلام، ولكن عليه أن يكون سلاما حقيقيا وليس كما يحدث الآن. من خلال متابعتنا للمناقشات المتعلقة بأوضاعنا وحقوقنا التي تجري في المفاوضات، لا نعتبر ما يحدث الآن عملية سلمية». ومن ثم، فإن اللاجئين الفلسطينيين كانوا متشككين باتفاق «أوسلو» ومفاوضات الحل النهائي في كامب ديفيد (تموز ٢٠٠٠). وذكر حسين قاسم من بيروت في هذا السياق: «أشعر أن العملية السلمية مفروضة علينا». لقد أبدى كل اللاجئين الذين قابلناهم مخاوفهم من استبعاد من العملية السلمية. وأخبرنا خميس الترك (من بئر السبع) ويسكن في غزة بالآتي: «الشعب الفلسطيني يريد السلام والأمن في العالم أجمع مرة أخرى، ولكن لن يكون هناك سلام بدون حق العودة للشعب الفلسطيني». وقد كرر كل من

قابلناهم في مخيمات اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط على هذه التعليق الأخير بصيغ مختلفة.

ثالثا: عدم التمثيل

كان هناك العديد من الجوانب المتباينة المتعلقة بمسالة التمثيل المعقدة، حيث يمثل هذا الموضوع أكثر الجوانب المتعلقة بحياة اللاجئين تعقيدا والتباسا وفي الوقت نفسه أقلها تعرضا للدراسة والبحث.

وقد لاحظت البعثة أنه من بين العديد من الأسئلة المتعلقة بمجموعة من الحقوق والمطالب، كان موضوع التمثيل هو الموضوع الوحيد الذي تباينت حوله إجابات اللاجئين. ولاحظت البعثة عن وجود تفسيرات مختلفة بالنسبة لمسألة تمثيل هؤلاء اللاجئين، تختلف طبقا للموضوع ذي العلاقة كحقوق ملكية الأفراد، والحقوق المدنية والحقوق الجماعية مثل حق الشعب في تقرير مصيره. بالنسبة إلى التمثيل الجماعي للشعب الفلسطيني، أخبرنا اللاجئون بدون استثناء أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلهم الوحيد، وقد علق خالد منصور من أم الزينات على هذا الرأي بوضوح كما عبر عنه كل اللاجئين الذين تناولوا موضوع التمثيل بقوله: «كفلسطيني أنا اعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وتناضل من أجل حق العودة. وتتمثل استراتيجية المنظمة في دفع المجتمع الدولي والأمم المتحدة لتنفيذ حق العودة من خلال القنوات السياسية والديبلوماسية».

وقد كرر اللاجئون تأكيدهم على أن التمثيل يجب أن يكون متعدد المستويات، ولا يكون ذا مستوى واحد: سياسي قانوني فردي ومدني. وقد عبروا جميعا عن القبول التي يجب فرضها على الحقوق الوطنية بالنسبة إلى الحقوق الفردية. وفي غزة أخبرنا اللاجئون بأن أحد حقوق اللاجئين يتمثل في حقهم باتخاذ قرارات حول مطالبهم الفردية المتعلقة بأمالهم. عبد الله العرييد من غزة قال: «تتمثل حقوقي الشخصية الخاصة على أنه لا يمكن لأي شخص، أخذ قرار بالنيابة عني. أنا انتمي إلى قرية حربية المحتلة. وليس من حق أي شخص، بيع أو تاجر أو التنازل عن حربية لأي شخص آخر بالنيابة عني».

يؤمن كل اللاجئين الفلسطينيين الذي قابلناهم بأن السيادة الشعبية والديمقراطية ضرورية للغاية بالنسبة لعملية تمثيل حقوقهم، وأنه ليس من حق أي مجموعة التخلي عن حق العودة. وأضاف العرييد، «بأن اللاجئين يعتبرون أن أي تسوية أو تنازل عن أحد الحقوق الجوهرية الوطنية المنصوص عليها في القانون الدولي، يعتبر خيانة، وأن السلطة الوحيدة المخول لها إصدار قرار في هذا الأمر هو الشعب نفسه، وليس مجموعة أفراد».

لقد لاحظت البعثة بوجود تفاوت وتباين بين إجابات اللاجئين الذين يقيمون في مخيمات تتمتع بأشكال تمثيلية على المستوى العمل القاعدي، وبين هؤلاء الذين يقيمون في أماكن لا توجد فيها أطر تمثيلية كافية. أخيرا، لاحظت البعثة أن اللاجئين المقيمين في مناطق «قرية» من السلطة، كالمقيمين في المناطق المحتلة هم المجموعة الوحيدة التي يمكنها الاتصال مباشرة بالقيادة المنتخبة. وفي الحقيقة كان لاجئو غزة هم الوحيدون من بين مجموعات اللاجئين الأخرى الذين ذكروا قضية رفع الالتزام إلى القيادة. لقد عبر اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الدول العربية عن مخاوفهم من أن الأوضاع المعيشية وأماكن تواجدهم لا تسمح لهم بتوصيل أصواتهم إلى ممثلهم المختارين أو منظمة التحرير الفلسطينية أو إلى هؤلاء الذين يسعون لإيجاد وسائل لتصحيح هذا الوضع. وحسب وجه نظرهم، فإن هذه المشكلة نشأت نتيجة الفترة الطويلة التي مرت على ترحيلهم وإبعادهم وهو الأمر الذي لا يزالون يعانون منه حتى الآن. وقد انعكس هذا على المفاوضات التي كانت تجري في ذلك الوقت. وقد أخبرنا موسى ابو حشيش من مخيم الفوار: «نحن نشعر كلاجئين بأن موضوع القدس يغطي على موضوع اللاجئين. نحن نشعر بهذا من خلال متابعتنا لوسائل الإعلام والوفود الرسمية التي تزور المنطقة نحن نشعر بأنهم سوف يطبقون حلا شاذا يتخلون فيه عن



بعثة تقصي الحقائق البرلمانية البريطانية تستمع الى شهادات اللاجئين في مخيم عايدة، ايلول ٢٠٠٠.

هل وصلت الرسالة؟ ...

«نعتبر وثيقة جنيف لا تلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية التي أجمع عليها الشعب الفلسطيني، وأقرها المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية، لذلك نحن نعتبر أن مثل هذه المشاريع تشكل هبوطاً عن القرارات الدولية لا يمكن أن يقبلها الشعب الفلسطيني ولها تأثيرات سلبية على وحدة الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، كما أنها تضعف المطالب الفلسطينية المشروعة في أي مفاوضات قادمة، فعندما تحدث الوثيقة بنصوص واضحة عن توطين اللاجئين بديلاً لحق العودة الذي كفله القرار ١٩٤، هذا يشكل خرقاً سياسياً كبيراً لأحد ثوابت الحقوق الفلسطينية».

د. رمزي رباح، عضو المكتب السياسي للجنة

الديمقراطية لتحرير فلسطين.

«مركز الاعلام والمعلومات»، كانون أول ٢٠٠٢.

«أن ما تسمى وثيقة جنيف جاءت في هذا الوقت بالذات، لضعاف موقف شعبنا وأحراج قيادته التي تتعرض لحالة من الحصار والهجوم بهدف شل قدرتها على رفض أية اتفاقيات تمس بالحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف».

تيسير نصر الله، عضو لجنة اللاجئين في

المجلس الوطني الفلسطيني.

«الحياة الجديدة»، ١٧ تشرين ثاني ٢٠٠٢.

«أن ما يجري في رام الله من قتل وخطف وتدمير يعطي صورة حقيقية لما يبذل له شارون وأن ما يحدث في جنيف في الغرف الوثيرة هو تضليل مكشوف يسعى المتدافعون إليه الى حجب مقعد تفاوضي بأئس».

د. مصطفى البرغوثي، سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية.

«الحياة الجديدة»، ٢ كانون أول ٢٠٠٢.

«إن من ذهبوا للتوقيع على وثيقة جنيف المشؤومة لا يمثلون الشعب الفلسطيني، ويمثلون أنفسهم فقط، إن الموقف الفلسطيني من هذه الوثيقة ينطلق من الشعب الفلسطيني، في الوطن وفي المخيمات في الداخل والخارج. إنني أدعو الشعب الفلسطيني بكل قواه وفعالياته ومنظماته الجماهيرية لمواجهة المخاطر التي قد تشكلها الوثيقة على وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني».

عبد الله الحوراني، رئيس اللجنة التحضيرية

للدفاع عن حق العودة.

المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة، غزة، ١ كانون أول ٢٠٠٢.

«مرة أخرى تطل المجانية والتجريبية والفهلوية السياسية والادعاء بالشرعية الدولية بين صفوف شعبنا، ومرة أخرى يتبرع طوعاً من يخرق الصفوف وينجر للإجماع الوطني، ويقدم المبادرات التي لا تصل إلى ثمن الحبر الذي تكتب فيه أو ثمن الورق الذي تصاغ عليه إمعاناً وترضية للذين يحتلون أرضنا ويقهرون شعبنا مع مطلع كل فجر، ويقزمون من أحلامنا ويدوسون على تطلعاتنا ويدفعون بنا نحو مهاوي العجز واليأس والإحباط والانتحار».

اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية، مخيمات

اللاجئين، فلسطين.

تشرين أول ٢٠٠٢.

«إن العمل بخفاء وسرية بقضية تهم ملايين الفلسطينيين وفي ظل الهجمات الإسرائيلية المتسارعة والتي كان آخرها في مخيم بئنا برفح وحصار مخيم جنين، يعطي علامات استفهام وشكوك حول دواعي تلك التفاهات. إن الخطوة الكامنة وراء الاتفاق أنه يعطي مبرراً لأطراف عربية ودولية لتغيير موقفها المبدئي المؤيد لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين».

لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين،

نابلس.

١٢ تشرين أول ٢٠٠٢.

الفلسطينيين-الأنروا، كمدافع رئيسي عن الحد الأدنى لحقوق اللاجئين الفلسطينيين. فقد أثرت عملية السلام بشكل سلبي على هوية المنظمة والطابع الدولي القانوني لها، وبدون توفير أي بديل للقيام بمهامها. وينظر اللاجئون إلى الضغوط الدولية المبذولة لتغيير مهام ودور المنظمة باعتبارها تراجعاً عن الالتزام بتوفير الاحتياجات السياسية والمدنية والاجتماعية الأساسية للاجئين. ويدرك اللاجئون أن صلاحيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأنروا، تقتصر على جزء ضئيل من مشاكلهم العاجلة، وهم على دراية كاملة بأن ليس من صلاحيات الأنروا حل المسائل السياسية والمدنية المرتبطة بحق تقرير المصير والاستقلال والحقوق المدنية والسياسية. وأخبرنا إسماعيل أبو حشاش: «أولاً، أود أن أذكر أن الأنروا تم تأسيسها على أساس شرعية قضية اللاجئين الفلسطينيين وجدارتها في الدرجة الأولى. إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي حقيقة سياسية وليست وضعاً إنسانياً فحسب».

وتحدث آخرون عن التغيير الطارئ على وكالة الأنروا، فقالت هيفاء جمال: «لقد قام المجتمع الدولي بتأسيس الأنروا من أجل تزويد الفلسطينيين بالخدمات الأساسية. أما الآن فقد بدأت الوكالة بتقليص هذه الخدمات في الوقت الذي تشدد فيه معاناتنا أكثر فأكثر. وبعد اتفاقية «أوسلو» قامت كافة البلدان الأوروبية، أي الدول المانحة بتخفيض تبرعاتها وفي بعض الأحيان لا تقدم تبرعاتها على الإطلاق. إننا قلقين في الحقيقة من خطورة أن يتم إنهاء تفويض وكالة الأنروا».

وقد عبرت هيفاء جمال أيضاً عن نقطة محورية أخرى وردت في الكثير من شهادات اللاجئين، وتمثلت في أن وكالة الأنروا لا تجسد فقط الخدمات التي نحتاجها وإنما ترتبط أيضاً بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. من ثم، فإن التمييز الذي عبر عنه اللاجئون بين الدور الإنساني المحدود لوكالة الأنروا وبين ماساتهم المتشعبة لا يعني بأي حال انتقاص من أهمية الدور الذي تلعبه الوكالة، بل على العكس من ذلك تماماً. ونظراً لعدم وجود دور لوكالة الأنروا فيما يتعلق بالحقوق السياسية تتزايد أهمية الوكالة من الناحية الرمزية من وجهة نظر اللاجئين. ويقول إسماعيل أبو حشاش في هذا المضمار: «نصر على استمرار وكالة الأنروا ليس لحبنا لها وإنما لأنها تمثل اعتراف المجتمع الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين».

سابعاً: تماسك واتساق مواقف اللاجئين

لقد لفت انتباه أعضاء البعثة مدى تماسك واتساق وجهات نظر اللاجئين الفلسطينيين من كافة القضايا البارزة التي تهمهم تقريباً -وهو ما أدهش أعضاء البعثة-، وذلك بالرغم من الفروق القائمة فيما يتعلق بالتغطية الإعلامية لقطاعات اللاجئين أولاً، حيث جرى التركيز مثلاً على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أكثر من غيرهم من قبل وسائل الإعلام والمشاركين في عملية السلام. وكذلك الفروق الشاسعة بين الظروف المعيشية للفلسطينيين.

اتفق اللاجئون الفلسطينيون الذين قابلناهم في الأماكن التي قمنا بزيارتها على ضرورة تطبيق حق العودة لكل قطاعات اللاجئين بغض النظر عن وضعهم المادي وأماكن تواجدهم. فذكر حسان أبو على حسن الذي يقيم في مخيم عين الحلوة في لبنان (وهو من مدينة صفد): «منذ شهور قليلة حضر عدد من الفلسطينيين المقيمين في كندا لمشاهدة ما يجري على الحدود اللبنانية الإسرائيلية في أيار ٢٠٠٠، بعد الانسحاب الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يعكس تماسك الفلسطينيين في كل مكان بحق العودة إلى فلسطين بالرغم من استمرار معاناة الفلسطينيين منذ أكثر من خمسين عاماً».

علاوة على ما سبق، فقد وصف اللاجئين الفلسطينيين ماساتهم بطريقة متشابهة: الجوانب الإنسانية لمأساة اللاجئين بالإضافة إلى الطابع السياسي أيضاً. وقد عبروا عن أنفسهم كشعب بغض النظر عن أماكن تواجدهم الحالية وازدهروا روح تضامنية عالية مع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في أماكن أخرى. ويقول خالد العزة: «ما يريده كل فلسطيني هو تطبيق هذا القرار، قرار حق اللاجئين

(يتبع على الصفحة التالية)

الصافي، الخليل): «تتمثل النقطة الأولى التي أود طرحها حول مفهوم هذه اللجنة، وهو تقصي الحقائق، وحول كون هذه اللجنة بريطانية. ماذا يمكنني أن أقول، في ظل كون بريطانيا لا تزال تعقد لجان تقصي حقائق حول جريمة تهجير اللاجئين الفلسطينيين من وطنهم بعد ٥٢ عام. إذا كان العالم يرغب في تقصي الحقائق حول الأوضاع في فلسطين فعليه أن يرجع إلى الملفات البريطانية».

ويبدو أن اللاجئين على اطلاع ودراية بتفاصيل الدور التاريخي الذي لعبته بريطانيا في التهديد إلى خلق مأساة اللاجئين، وبما في ذلك التواريخ الخاصة بالاتفاقيات ومشاريع القوانين واللجان التي شكلت أثناء فترة الانتداب. ويسترسل العزة في القول: «إذا أراد العالم أن يتقصى الحقائق عليه يعود إلى ملفات بريطانيا، وإلى رجال تقصي الحقائق الـ ٣٦ و ٤٢ و ٤٥، وإلى الكتاب الأبيض في بريطانيا. الذي كانت تصدره، وإلى كافة اللجان الموحدة في بريطانيا، وإلى المؤتمرات المستديرة التي كانت تعقد في لندن. ويجب لفت الانتباه إلى أن لجنة التحكيم قد أنشئت ما بين أعوام ١٩٤٨ - ١٩٥٠، ومع ذلك، فقد نظر إلينا اللاجئون الفلسطينيون على أننا مشاركون في خلق ماساتهم. ولكن ومع ذلك، فقد قوبلنا بالترحيب والروح العالية. فقال لنا تيسير نصر الله (من قرية قاقون): «بغض النظر عن مدى تفتح الذاكرة الفلسطينية الآن أمام لجنة برلمانية بريطانية لتقصي الحقائق، مدى تفتح هذه الذاكرة المأساة التي خلفتها بريطانيا للشعب الفلسطيني، التي كانت تساهم في تلك الفترة التاريخية مساهمة فعالة، إلا أنني أرحب بهذه اللجنة التي تأتي للتحقيق في مالبسات قرار ١٩٤».

ويعتقد اللاجئون أن السبب الأساسي لأوضاعهم يعود إلى عدم الاعتراف بالجرم الذي ارتكب في حقهم، وأنه لا يوجد شيء جوهري يمكنهم مناقشته أو التفاوض أو الاتفاق عليه قبل اعتراف إسرائيل بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وبمسئوليتها في خلق ما يعرف بـ «النكبة». لقد عبر هذا الرأي كل اللاجئين الذين قابلناهم من نابلس إلى بيروت إلى دمشق. ويقول عيسى قراقع في هذا السياق، «يجب أن نتحدث عن حق العودة قبل الحديث عن التعويض والأشياء المتعلقة به. يجب أن نتحدث عن الجانب الإنساني لحق العودة، باعتباره أحد المكونات الأساسية للهوية الفلسطينية. لا بد من وجود نقطة بداية، ومن ثم لا ينبغي على أي فرد أن يحاول أن يمحي ذاكرتنا بالنظائر بأننا بدأنا هنا فقط بالرغم من تاريخنا الطويل والمعاناة المستمرة حتى اليوم». ويقول شاهر بدوي من مخيم بلاطة: «يجب أن تتمثل الخطوة الأولى في اعتراف إسرائيل والمجتمع الدولي بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وبعد ذلك لن يكون هناك أي مشكلة للحديث عن التفاصيل». ومن جهته، يقول إسماعيل أبو حشاش: «أود الإشارة إلى أن الاعتراف بالمسؤولية التاريخية هو شرط جوهري وعلى إسرائيل الاعتراف بما فعلته بحق اللاجئين وعلى بريطانيا أيضاً الاعتراف بالتمهيد لهذه المأساة».

يعتقد اللاجئون بأنه لا يجوز أن يترك حقوق ومستقبل اللاجئين في أيدي الأطراف المتنازعة، وخاصة في ظل هذا الوضع والتوازن الدولي الحالي، والذي سيؤدي إلى تجاهل حقوقهم. وعبر اللاجئون أيضاً عن إيمانهم بمسؤولية المجتمع الدولي نظراً للجوانب الدولية لمشكلتهم. وذكر أحد اللاجئين: «بالنسبة للمصادقية الدولية، نظراً لأن القانون الدولي هو مرجعيتنا، فنحن نريد أن نبرهن على عدالة هذا القانون وذلك عن طريق وقف الانتهاكات القانونية الخاصة بقضيتنا. نحن نريد المشاركة الفعالة من العالم وخاصة بريطانيا لإلزامها بكل المشاكل السابقة للاحتلال». لقد كان من الضروري إيجاد إطار دولي للوصول إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين مثل منظمة دولية تستند إلى نسق قانوني وأن تكون هناك مشاركة لعدد من الدول في هذا الإطار أيضاً.

سادساً: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين-الأنروا

عبر اللاجئون الفلسطينيون عن قلقهم من تفويض الدور الشرعي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين

حق العودة وكل الثوابت الفلسطينية بما فيها قضية القدس. ونحن متأكدون من أنهم سوف يتخلون عن حق العودة».

رابعاً: الأرض والشعب

أحد الأمور التي اكتشفناها سريعاً، هي مدى تمسك اللاجئين بهويتهم والتصاقهم بالأرض وهويتهم الجماعية كشعب. هذه العلاقة كانت متعددة الأبعاد والمستويات، وتجسد هذا في تقديم كل الفلسطينيين الذين قابلناهم أنفسهم مع ذكر اسم القرية أو الحي المنحدر منه. وطبقاً لكلام دكتور عدنان شحادة (من قرية ياسور-ومقيم في غزة): «قد يستغرب البعض منكم وفق العقلية الأوروبية، اهتمام الناس بموقع أو بمكان معين. في الثقافة الغربية التي تنتقل من مكان لآخر ببساطة أو من مدينة لمدينة وتستقر فيها وتعيش حياتك بسعادة، إلا أن هناك نقطة مهمة جداً في الثقافة العربية، تتلخص في مسقط الرأس والمكان والبيت، وهو يعني انتماء وكرامة وحياة أجيال تعيش على هذه البقعة من الأرض».

ويعرف العديد من اللاجئين الأماكن التي كانوا يعيشون فيها، ونجحوا في زيارتها، بمصاحبة أطفالهم إليها. ففي مخيم عابدة (محافظة بيت لحم)، حيث قابلنا عيسى قراقع (من قرية عرار) مثل أغلب اللاجئين الذين قابلناهم، جاء من إحدى القرى القريبة من المخيم، والتي تبعد أقل من ١٧ أميال، فقد قال: «منذ شهرين قمنا بزيارة قرانا. وفي إحدى هذه الزيارات لبعض القرى الفلسطينية، قابلنا بعض الإسرائيليين الذين يقيمون في منازل آبائنا وأجدادنا. وقد صدمنا من أن بعض الإسرائيليين يحتفظون ببعض المعتقدات الخاصة بأبائنا وأجدادنا. وكان عليهم الاعتراف بأن هذه بيوتنا، ولا تزال الديار كما هي بدون تغير، حيث وجدنا في أحد البيوت كمية من زيت الزيتون ومخزونة منذ خمسين عاماً في بئر داخل المنزل».

كما لاحظنا أن العديد من اللاجئين لا يزالون يحملون وثائق ملكية لعقاراتهم وأراضيهم، وقد عرضوا علينا بطاقتهم الشخصية وعدداً من الوثائق الأخرى حيث رأى بعض اللاجئين في هذا الوقت أن فترة ابتعادهم ستستمر لفترة قصيرة وأنهم سيعودون بعد انتهاء القتال. وكان هذا منذ ٥٢ عاماً. حدثنا إسماعيل أبو حشاش (من قرية عراق المنشية ومقيم في غزة) عن مدى قرب اللاجئين لأراضيهم حتى الآن: «يوجد حوالي خمسة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في المنفى في أماكن لا تبعد كثيراً عن وطنهم، ويعيش أغلبهم في دول مجاورة لوطنهم. حيث كانوا يعتقدون عندما غادروا أراضيهم بأنهم سوف يعودون إليها بعد انتهاء الحرب أي بعد أسبوعين أو ثلاثة. وحتى الآن وبعد مرور خمسين عاماً، لا يزال ٨٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في المنطقة، وهو الأمر الذي لا يحتاج إلى تعليق. وهو أكبر استفتاء يؤكد على أن اختيارهم هو حق العودة».

خامساً: الدور البريطاني والمسؤوليات

الإسرائيلية والدولية

منذ بداية رحلة البعثة إلى المنطقة، اتضح وبسرعة أن كون البعثة بريطانية، كان له أثر خاص بين كل اللاجئين. ففي لبنان، قال كمال قدورة (من عكا): «تقع المسؤولية الأساسية لمأساتنا على عاتق الانتداب البريطاني. أنا اعتقد أنه ليس من الصعب عليكم أن تفهموا جذور المشكلة الفلسطينية. بعد عشر سنوات من صدور وعد بلفور في عام ١٩١٧، أرسل ملك بريطانيا في عام ١٩٢٧ لجنة إلى فلسطين لتقصي أسباب الاضطرابات المشتعلة في ذلك الوقت. حضرت اللجنة إلى فلسطين وقابلت العرب واليهود. وكتبوا بعد ذلك تقريراً يحدد المسببات الأساسية للاضطرابات. ومن ثم، فبريطانيا تعرف ماذا كان يحدث في فلسطين، من واجبك أن تنقلوا وجهة نظرنا التي تحمل مسؤولية ماساتنا على بريطانيا. ونطالب بريطانيا أن تدعو لعقد مؤتمر آخر لمساعدتنا في العودة إلى وطننا والحياة مع الإسرائيليين في سلام». استهل أغلب اللاجئين حديثهم بمقدمة تتشابه في محتواها مع ما قاله عيسى العزة (من قرية تل

حق العودة

في العودة والتعويض عن ٥٢ عاما منذ تركه أرضه وبيته ومصنعه. عبسى العزة، يقول من جهته، «لكن نحن نقول أن حق العودة ليس حلما، وإنما هو حق وهذا الحق يحمله ٦,٥ ملايين فلسطيني».

ملاحظات عامة وتحليل

مواقف اللاجئين السياسية

شعرت البعثة بالأسى العميق نظرا للمأساة الضخمة التي يعاني منها ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يزالون يعيشون في مخيمات مؤقتة بعد كل هذه السنين التي مرت على بداية محنتهم، والتي مر عليها أكثر من ٥٢ عاما بالرغم من ان الجميع ظنوا في البداية أنها محنة مؤقتة. خلال هذه الفترة، ولدت أجيال جديدة من اللاجئين. وعلى غير المتوقع، لم يظهر اللاجئين جمودا في آرائهم السياسية في الشرق الأوسط وخاصة فيما يتعلق بوجود اسرائيل، بل على النقيض من ذلك، فقد عبر اللاجئين بصفة عامة عن موقف متطور براغماتي وواقعي ينظر إلى إسرائيل باعتبارها دولة يسكنها شعب جديد يبني مجتمع جديد على أملاكهم. ويستحق هذا التطور الاهتمام الخاص، نظرا لان الأطراف المشاركة في أوصلو بررت تجاهلها للاجئين استنادا إلى افتراضات ترى اللاجئين بأنهم يحملون آراء جامدة ومتصلبة ورجعية وغير بناءة للسلام أو الوصول لحل معقول للصراع.

ويعتقد المراقبون أن هذه الآراء غير معروفة للرأي العام الإسرائيلي، وعليه، تعتقد البعثة بضرورة التأكيد على هذه النقطة. لقد أدرك اللاجئين الفلسطينيون حقيقة التغيرات التي حدثت على الأرض وجسدوا هذا بطريقتين، وجود واقع سياسي جديد وواقع جغرافي جديد، بعد تغيرات دراماتكية جرت خلال ٥٠ سنة مضت.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى اخبرنا تيسير نصر الله من مخيم بلاطة في نابلس: «أؤكد لكم أننا مستعدون للعيش في ظل السلطة الإسرائيلية داخل المناطق والقرى والمدن التي هجر أبائنا وأجدادنا منها. وعندما عبرت عن هذا الرأي في المؤتمر الذي عقد في اليونان في العام الماضي وحضره عدد من الإسرائيليين والفلسطينيين. اعتبرني الإسرائيليون بأنني عدو للشعب الإسرائيلي. واخبرنا علي عبد

الرحمن (من قرية بيت جبرين): «نحن لا نريد ان نرمي إسرائيل الى البحر أو نذبحهم أو نذبح أطفالهم؟ فانا وأولادي لم فعل أي شيء حتى نمنع من العودة إلى ديارنا. نحن الآن نعيش في الخيام والملاجئ المؤقتة».

بالرغم من أن اللاجئين الفلسطينيين يدركون تماما حقوقهم وحقيقة وجود إسرائيل بعد ٥٢ عام من قيامها، فإن هذا القبول غير معروف جيدا بين أغلب وسائل الإعلام وصناع القرار الأوروبيين والأمريكيين والإسرائيليين المشتركون في العملية السلمية. وقد أخبرنا إسماعيل أبو حشاش في هذا المضمار: «لن نكرر خطأ الإسرائيليين حيث نظرنا إلى وجودنا في أرضنا باعتبارها نفي للآخر. أما نحن فلا نقبل هذه الرؤية، ولا نريد ان نقول لهم ارحلوا. ولا نريد ان يفككوا دولتهم. نحن لا نعترض على العيش مع جيراننا اليهود جنبا إلى جنب. لقد سألونا: إذا كانت هناك مستوطنة مقامة على أنقاض قرية فلسطينية، ماذا تريد أن تفعل بها؟ الجواب سهل، سوف نقبل العيش جنبا إلى جنب مع الإسرائيليين.

الانتفاضة

تتعلق النقطة الثانية التي لاحظتها البعثة بالاستقرار السياسي للمنطقة. ففي الوقت الذي أبدى فيه المشاركون في العملية السلمية دهشتهم واستيائهم في ذات الوقت من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في تشرين أول ٢٠٠٠، أي بعد فترة وجيزة من عودة البعثة من زيارتها الى المنطقة. الا أننا قد خرجنا بنتيجة مغايرة، بعد ان استمعنا لساعات إلى وصف ظروف الحياة اليومية للاجئين وبعد ما شاهدناه بانفسنا من الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي السيئ الذي يعيش به اللاجئين الفلسطينيون.

ووجدت البعثة أن اللاجئين لم يسعوا إلى العنف وانهم اظهروا انضباطا وصبرا كبيرين خلال السنوات الأخيرة الماضية من أجل إعطاء الفرصة للسلام. وشعرنا جميعا بأن المواقف في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق الأخرى على وشك الانفجار. وبالرغم من استمرار محنة اللاجئين، فإنهم لم يعبروا عن مشاعر الانتقام، بل على النقيض من ذلك، عبر اللاجئين الذين قابلناهم عن رغبة عارمة لتحقيق السلام والعيش مع الإسرائيليين. غير أنهم شعروا جميعا بأنه كان من

المفترض أن تستند اتفاقية السلام إلى العدالة وان تتسق مع القانون الدولي الذي طبق على شعوب أخرى في الفترة الأخيرة مثل حالة اللاجئين من كوسوفو. في صيدا أخبرتنا هيفاء جمال: «لقد بذل المجتمع الدولي ضغطا، الرزم يوغسلافيا السابقة بالسماح للاجئين في كوسوفو من العودة إلى ديارهم. نحن نطالب المجتمع الدولي تطبيق قرارات الأمم المتحدة. إذا طبقت القرارات المتعلقة بقضيتنا، فسوف نحصل على حقوقنا.»

التمثيل

تمثلت النقطة الثالثة في التقسيم القانوني والدستوري والتمثيلي بين مؤسستين سياسيتين فلسطينيتين ومن أدوارهما ومهامها المتعلقة باللاجئين. تتمثل المؤسسة الأولى في منظمة التحرير الفلسطينية والتي ينظر إليها كمنظمة تمثل كل الفلسطينيين في داخل وخارج الضفة الغربية وقطاع غزة والذين يدعمونها دعما مطلقا. وتتمثل المؤسسة الثانية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي مؤسسة يعين أعضاؤها تعيينا وعلاقتها مع المجلس التشريعي الفلسطيني الذي انتخبه الفلسطينيون في عام ١٩٩٦.

لقد وجدت اللجنة أن اللاجئين في الخارج يشعرون بأن الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وغزة يحظون بالأولوية على حساب اللاجئين الموجودين في الخارج ويعتقد اللاجئين ان هذا الموقف لا يمثل موقف الفلسطينيين ولا يعبر عن الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإنما يعود إلى القيود الشاذة لعملية السلام الحالية والتي حددت صلاحية السلطة الوطنية الفلسطينية على تناول أوضاع الفلسطينيين في الداخل فقط وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور وضع الفلسطينيين في الخارج في مخيمات اللاجئين.

اللاجئون في سياق عملية أوصلو

ان ما شاهدته وسمعته البعثة، قدّم تفسيراً واضحاً للأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الجهود السابقة التي تعاملت مع قضية اللاجئين في إطار المسارات المتعددة لأي نجاح ملحوظ. ففي البداية نقول، ان تعاون اللاجئين أمر جوهري لأي تسوية شاملة. وقد استنتجت البعثة ان إهمال الأطراف الإقليمية والدولية المشاركة في العملية السلمية للجوانب السياسية

مخيم طولكرم: آراء في وثيقة جنيف، الجدار الفاصل وخدمات «الأونروا»

كتبت ريم السروجي:

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أعقد قضايا اللجوء والتجوير في العالم، لما تتميز به من وضعية قانونية فريدة بموجب الوثائق القانونية الدولية والإقليمية والوطنية. ومؤخراً، أثارت مبادرة جنيف ضجة إعلامية بعد رفضها من قبل الشارع الفلسطيني، بكافة فصائله السياسية، بحيث اعتبرها البعض وثيقة مخالفة للقانون الدولي وللحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، كما أن الموقعين عليها لا يمثلون إلا أنفسهم، فضلاً عن كونها وثيقة تهيب الأجواء، فلسطينياً، من أجل التنازل عن حق العودة، حسب آراء الكثيرين.

وقال محمد عمارة (٤٥عاماً): إن مبادرة جنيف، كجميع الاتفاقيات السابقة مع إسرائيل، تأتي بذريعة تحقيق السلام العادل والشامل، إلا أنه لا يمكن تحقيق السلام دون إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة في نطاق حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. و أضاف: إن هذه الاتفاقية لا قيمة لها من الناحية العملية، كونها تعبر عن وجهات نظر فردية نابعة من جهات غير رسمية، ولا تمثل مطالب الشعب الفلسطيني التي لم تتم مناقشتها أولاً على مستوى الشعب نفسه، قبل مناقشتها مع الجانب الإسرائيلي.

و أكد زياد عيسى (٣٤عاماً)، الذي يعمل تاجراً، «أن إسرائيل لم تلتزم بجميع الاتفاقيات السابقة، ولم تعترف بمسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني بموجب القوانين الدولية، خصوصاً فيما يتعلق بقضية اللاجئين، الذين هجرتهم قسرياً و جردتهم من ممتلكاتهم في حرب العام ١٩٤٨».

وقال: ترى إسرائيل في حق العودة بداية النهاية لدولتها. وبالتالي، لم تكن المبادرة أكثر من انتقاص وتنازل عن حق العودة الذي يعتبر من الثوابت الوطنية الفلسطينية.

و استطرذ قائلاً: باعتقادي، أن ما يحدث على صعيد التوصل إلى اتفاقيات غير رسمية مع الجانب الإسرائيلي

ما هو إلا تنازلات عن الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة، ما ينذر بإمكانية تساقط حقوقهم بالتقادم مع مرور الزمن.

وبدوره، اعتبر إبراهيم الذيب (٦٠عاماً)، «أن هناك نصاً شرعياً بعدم جواز التنازل عن الأرض، حسب حديث رسول الله (من ملك كافراً شبراً في الأرض ملكه الله شبراً من النار يوم القيامة)، فخير التعويض والتنازل عن حق العودة يعني التنازل عن الأرض المقدسة، وهو أمر مرفوض بموجب قانون رباني. وأضاف: أما من المنطلق القومي، فما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وليس باتفاقيات على الورق، وبيع الأرض مسألة خاصة بضعفاء النفوس فقط.

ويرفض الشاب أحمد الشلبي (٢٢عاماً) وثيقة جنيف، قائلاً: لا يحق لأي جهة التفاوض بالنيابة عن الشعب الفلسطيني حول حقوقه ومطالبه السياسية واختيار اللاجئين لحقهم في العودة أو التعويض.

وكان الشارع الفلسطيني عبر عن رأيه الراض للمبادرة، عبر العديد من الفعاليات والمسيرات والمؤتمرات الشعبية في شتى المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية، والتي استنكرت التوقيع على اتفاقية جنيف بشدة.

«الجدار» ومخاطر تهجير آخر

ومن ضحايا الهجرة الأولى، إلى جيل جديد من اللاجئين الفلسطينيين، أفرزه جدار الفصل العنصري الذي يتم تشييده على مساحات واسعة من أراضي المدن والقرى الفلسطينية. وحسب خبراء بالشأن السياسي الفلسطيني، فإن «الجدار» يهدف إلى نسف فكرة وجود دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود العام ١٩٦٧، عدا عما سيفرضه من عزل عشرات آلاف الفلسطينيين في كائنات بالضفة الغربية، إضافة إلى تطويق وعزل مدينة القدس، وخلق حقائق جديدة على الأرض كي يتم استخدامها كأوراق تفاوضية فيما بعد. ويتخوف اللاجئون من تراجع الاهتمام بقضيتهم على حساب الاهتمام المتزايد بمسألة جدار الفصل العنصري،

سيما أن إسرائيل ستجبر الفلسطينيين على التفاوض على الأراضي التي احتلتها لصالح «الجدار»، وليس تلك المحتلة منذ العام ٤٨، على حد قولهم.

وتقول المواطنة أحلام خالدو الناشطة في مجال حقوق الإنسان، «إننا نشهد هجرة قسرية ثالثة للفلسطينيين تحت سمع وبصر العالم الذي لا يحرك ساكناً لوقف المخطط الإسرائيلي».

ويشير إيهاب السرحان (٤٠عاماً)، ويعمل موظفاً، «إلى أن الجدار الفاصل مشروع استيطاني داخل أراضي الضفة الغربية، تستخدم فيه إسرائيل الحواجز الإسمنتية، والأسيجة الكهربائية، والأسلاك الشائكة، بهدف الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية».

أما أحمد محمد (٥٥عاماً)، الذي يعمل مدرساً، فاكد أن إسرائيل «تحاول من خلال الجدار الفاصل خلق وقائع تفاوضية جديدة كورقة ضغط على الجانب الفلسطيني، لإجباره على التجاوب مع التصورات الإسرائيلية المتعلقة بحل قضايا اللاجئين و القدس و الحدود».

وشدد إسماعيل التايه (٣٧عاماً)، على أن الجدار الفاصل «مشروع سياسي لعزل الكيان الفلسطيني، وجعله جزراً منفصلة عن بعضها البعض، لتمزيق وحدته الجغرافية وجعل الوجود الفلسطيني لا مبرر له في الدولة العبرية».

خدمات «الأونروا»

وتعاني وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، التي بدأت أعمالها منذ نحو (٥٥عاماً) من عجز كبير في ميزانيتها بلغت قيمته ٣١٤ مليون دولار سنوياً، لا سيما نتيجة الدمار الذي ألحقته قوات الاحتلال في البنية التحتية للمخيمات في الضفة والقطاع، وتزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على سكان المخيمات، والحاجة الملحة لتلبية الاحتياجات المتزايدة لأسر اللاجئين الأشد فقراً.

وانعكس هذا العجز على كمية ونوعية الخدمات المقدمة من «الأونروا» لأهالي مخيم طولكرم، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها هؤلاء منذ اندلاع الانتفاضة.



وعادة ما يحتشد اللاجئون، الذين زادت نسبة الفقر بينهم عن ٧٠٪ منذ اندلاع الانتفاضة، في طوابير بغرض استلام المواد التموينية الأساسية.

وامتنع مدير المخيم عن الإدلاء بأي تصريحات حول تردّي مستوى الخدمات العامة في المخيم، والاحتفاظ الهائل الذي تشهده مدارس الوكالة، وكذلك عما إذا كانت الوكالة تملك خطة لتشغيل آلاف الشبان عاطلين عن العمل.

ويشكو سكان المخيم من التقليل الدائم في حجم خدمات الوكالة، ما يحملهم أعباء إضافية.

وتقول ديمنا زيا، وهي أم لأربعة أطفال، أن «امتناع مدارس الوكالة عن تقديم القرطاسية اللازمة للطلبة، زاد من التكاليف التي تتحملها الأسر الفقيرة أصلاً».

ويعتقد «الحاج علي» أن «الخدمات الطبية المقدمة في حالة يرثى، حيث يوجد طبيبان في عيادة الوكالة يقومان بمعالجة نحو ٦٠٠ مريض يومياً».

وفي السياق ذاته، تشير «لينا» إلى «عدم وجود الأطباء المختصين، إلى جانب عدم وجود أنواع كثيرة من الأدوية المهمة».

كما يشكو «صلاح» من الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة في الصف الواحد داخل مدارس الوكالة، «ما يربك العملية التعليمية، ويضعف المستوى الأكاديمي للطلبة».



بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق تزور جنوب أفريقيا

نحو دراسة الحل الجنوب أفريقي لفاقدي الأراضي

بقلم: أنور حمام**

على المنافسة، بالتالي إمكانية الحصول على الأرض يجب أن تكون مرتبطة بإمكانية الحصول على الوسائل اللازمة لتكون الأرض منتجة، كل ذلك مرتبط بضعف الموارد المالية المخصصة لتطوير الإصلاح الزراعي بعد عملية إعادة الأرض.

٥- اشتراط موافقة المزارع الأبيض على عملية بيع الأرض كانت تعني أن عدم موافقته تستدعي البحث في الخيار الثاني المتمثل بأرض بديلة أو الخيار الثالث كتعويض مالي، وعادة ما يرضى المزارع الأبيض بالتنازل عن الأرض غير الجيدة، ويقرر بيعها، وهذه الأراضي تكون أراضي صخرية وينقصها الماء، والمواصلات والكهرباء، وعدم قدرة السود على شراء الأرض لأن المزارعين البيض أعطوا قيمة مالية للأرض تتجاوز قيمتها الحقيقية في السوق، بالتالي من المستبعد أن يستطيع الفلاحين السود الحصول على الأراضي، وإذا استطاعوا الحصول على هذه الأراضي، فغالبا ما ترهقهم الديون إلى حد فقدان الأرض مجددا، وعودتها ملكية المالك الأبيض.

٦- الحكومة اهتمت بشكل كبير بمسألة طماننت المستثمرين الغربيين، والموافقة على إجراء إصلاحات وتبني فكرة السوق الحرة، كل ذلك أعطى كأولوية على استعادة الأرض كما يرى الكثير من النشيطين في مجال الأرض في جنوب أفريقيا، وأيضا الصناعات الإستخراجية أعطيت امتيازات على حساب الحقوق للسود في أراضيهم.

٧- مشكلة فاقدي الأراضي: مسألة الأرض أصبحت تستخدم من قبل الأحزاب السياسية الأخرى كقضية تمكنهم من استقطاب الناس فاقدي الأرض، رغم أن فاقدي الأرض كانوا على الدوام القاعدة الجماهيرية للمؤتمر الوطني الأفريقي، إلا أن هناك حركات بدأت تخرج من أوساطهم «حركة الناس بلا أرض» والتي يرى أصحابها أن حركتهم جاءت نتيجة لخيبة الأمل، وفقدان الثقة بالحكومة في معالجتها البطيئة لموضوع الأرض واستعادتها، ويطي برامج الإصلاح الزراعي، وتتهم الحركة الجديدة الحكومة بإهمال الوعود الخاصة باستعادة الأرض والممتلكات والتي قطعها لفاقدي الأرض، وتشير إلى أنه ومنذ وصول المؤتمر الوطني الأفريقي للسلطة لم يتم سوى إعادة ٢,٧٪ من الأرض للسود (إضافة ١٣٪ التي يقيم عليها السود والتي حددت خلال فترة نظام الإبارتايد) ولغاية ٢٠٠٣ لا يزال المزارعين البيض والحكومة يسيطران على ٨٦٪ من مساحة الأرض، وأيضا لا يزال السود تنتهك حقوقهم الإنسانية من قبل المزارعين البيض إلى حد قريب من معاناتهم في ظل عبودية الإبارتايد، وبعد عشرة سنوات بعد نهاية التفرة العنصرية فإن الأفارقة السود والذين يشكلون الأكثرية لا يزالون بدون أرض، إضافة لأنهم لا يزالون يواجهون الإجراء والطرد من قبل المزارعين البيض خوفا من مطالباتهم بحقوقهم بالأرض، ولا يزال أطفالهم يعانون من نقص في مرافق التعليم والصحة والخدمات العامة كالكهرباء والماء الصالحة للشرب والطرق، وطبقا للميثاق فعلى الحكومة أن تصادر أراضي املاك الغائبين وأراضي المزارعين الذين لهم ممارسات عنصرية، والأراضي غير المستغلة، وتعيد توزيعها على فاقدي الأرض من السكان الأصليين.

٨- إضافة لموضوع الأرض تعاني جنوب أفريقيا من مجموعة من المشاكل التي لها ارتباطات مباشرة بمسألة فقدان الأرض وخصوصا مشكلتي البطالة والبناء غير الرسمي، وما ينجر عنها من مشكلات اجتماعية وخصوصا ارتفاع نسب الجريمة المنظمة والإصابة بمرض الإيدز

٩- وجود عوائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة، فانتهاج مرحلة التمييز العنصري كان يجب أن تقضى على الفساد والفوارق بين السود والبيض ولكن الحقيقة عكس ذلك، فنهاية التمييز العنصري في جنوب أفريقيا لم ينهي الفوارق الاقتصادية والطبقية الكبيرة بين البيض والسود وما زال السواد الأعظم من موظفي الدولة الكبار من البيض، وعملية إعداد الكوادر في كافة المجالات عملية معقدة وبطيئة وتحتاج إلى وقت، وهذا من شأنه أن يضر بالتنمية الاقتصادية والسياسية المتوازنة والعادلة، وتخلق ما يعرف بالفساد داخل النظام السياسي عبر خلق جماعة من المنتفعين والذين يهددون المصلحة العامة للبلاد ويؤثرون على العدالة التوزيعية وعلى الفاعلية الاقتصادية. ١٠- المصالحة موجودة فعلا على المستوى القانوني وبين

بين ١١-١٩ تشرين ثاني ٢٠٠٣، نظم مركز بديل بعثة تقصي حقائق إلى جنوب أفريقيا لدراسة قضية استعادة الأراضي في مرحلة ما بعد الإبارتهايد، ضمت تسعة باحثين ونشطاء في مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين من فلسطين التاريخية، لبنان وأوروبا. وقد قام أعضاء البعثة خلال الزيارة بمقابلة عدد من المسؤولين الحكوميين، المنظمات غير الحكومية، وباحثين مختصين من أجل الاطلاع بشكل معمق على تجربة استعادة الأراضي من خلال وجهات نظر مختلفة. كما وقامت البعثة بعدد من الجولات الميدانية إلى «مخيمات» المواطنين من أصول أفريقية، ممن هجروا من أراضيهم في فترة نظام الإبارتهايد أو ما بعده، وجولات أخرى إلى المناطق الريفية التي كانت قد أعيدت إلى أصحابها. بالإضافة إلى ذلك، فقد شاركت البعثة في ورشة عمل حول استعادة الأراضي الريفية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعثة بديل لتقصي الحقائق إلى جنوب أفريقيا، هي الثانية من نوعها، بعد أن قام مركز بديل بتنظيم بعثته الأولى إلى البوسنة والهرسك في حزيران ٢٠٠٢، من أجل دراسة عملية العودة للاجئين والمهجرين. ويأتي برنامج مركز بديل هذا في سياق خطة أشمل تهدف إلى الاستفادة من تجارب اللجوء الأخرى في العالم، والتعرف عبر منظار مقارن على أفضل الحلول الدائمة والشاملة ذات العلاقة بحقوق اللاجئين والمهجرين*.



ملكية الأراضي للأشخاص والجماعات منزوعة الملكية منذ ١٩١٣ بسبب قوانين التمييز العنصري، وارتكزت عملية إستعادة الأراضي هذه على أساس رفع الظلم التاريخي الذي وقع على السود في ظل نظام الإبارتايد، وهي عملية مرتبطة بشكل وثيق بمسألة إعادة توزيع الأراضي، وإصلاح السكن. وبذلك، تشكل هذه العملية (إستعادة الأراضي) جزءاً مكملاً لبرنامج الإصلاح الزراعي الجاري العمل به حالياً في جنوب أفريقيا، وقد تم تشكيل العديد من المؤسسات الحكومية المعنية بتطبيق نص الدستور والقوانين الخاصة بالأرض وهي لجنة إستعادة حقوق الأراضي ووزارة شؤون الأراضي ومحكمة ادعاءات الأراضي.

وتسعى اللجنة والوزارة المعنيتين إلى تلقي المطالبات باستعادة الأراضي، والتحقيق منها، وتسوية النزاعات ولعب دور الوسيط بين أصحاب المطالبات وملكي الأراضي البيض بطريقة «ودية» إذا أمكن، إضافة إلى كتابتها التقارير الخاصة بهذه المطالبات قبل تحويلها للمحكمة، حيث حدد القانون توفر بعض الشروط للشخص المقدم للادعاء حول ملكيته السابقة للأرض، كان تكون الأرض انتزعت منه بعد ١٩ جوان ١٩١٣ لأسباب عنصرية، وأن تكون المطالبة قد سلمت للجنة قبل ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ كموعدها النهائي لتسليم الطلبات، والقانون كذلك يحدد شكل الحلول المحتملة كإعادة الأرض أو إعطاء أرض بديلة أو دفع تعويضات، وقد اشترط القانون كذلك موافقة مالك الأرض الأبيض الموافقة على بيع الأرض كشرط أساس، وتكون هذه المؤسسات مسؤولة أمام البرلمان عن تطبيق قوانين الأرض واستعادتها.

وبنظرة سريعة على حجم المطالبات بالأرض نرى أن ٣٦٤٨٩ منها قد تم حلها، من مجموع المطالبات البالغ عددها ٧٩٦٩٤، بمعنى أن هناك لا يزال ٤٣٢٠٥ مطالبة تنتظر حلاً لها أي ما يعادل ٢٢,٥٤٪ من مجموع المطالبات، وأيضا فإن هذه العملية ليست بالأمر الهين من الناحية الاقتصادية واحتاجت إلى تمويل ضخم لتغطيتها، ثم يلاحظ اختلال بين المناطق الحضرية والريفية بخصوص حجم المطالبات المعالجة.

كلا النظامين الإبارتايد وإسرائيل قاما على نفس المقولات التاريخية الزائفة وعلى نفس الروح المتعالية، ونفس الديمقراطية المبنية على تراتبية عرقية ودينية والشعور كضحية وباعتبارها امتداد للحضارة والقيم الغربية، وانطلاقاً من نفس الهواجس الديمغرافية، والرغبة المشتركة بالسيطرة على الأرض، وتطهير السكان الأصليين، وعقلية العزل والبانقوستان والحدود والفصل، وعنصرية القوانين، لكن هذه المزايم والمقولات العنصرية لم يكن لديها ما تفعله إزاء التاريخ الفعلي لفلسطين وجنوب أفريقيا على السواء، ومن هنا فإن الحديث عن التجربة العنصرية التي مورست في جنوب أفريقيا وتشابهاها أو اختلافها مع التجربة العنصرية الصهيونية التي تمارس على أرض فلسطين التاريخية يمكن أن تشكل موضوعاً قابلاً للبحث لما قد ينجم عنه من مقارنات وتشابهات وقواسم مشتركة وعلاقات ودلالات مهمة على مستوى الفهم النتائج والحلول وما تطرحه الحلول من معضلات. يستند المقال على زيارة ميدانية لجنوب أفريقيا نظمها مركز بديل لمجموعة من الباحثين في موضوع حق العودة واللاجئين الفلسطينيين بنوفمبر ٢٠٠٣، والتي شملت على عقد العديد من اللقاءات مع هيئات وقوى ومنظمات رسمية وشعبية وأكاديمية وأهلية، مع التركيز على تلك المؤسسات العاملة في مجالات استعادة الممتلكات والتعويض والإصلاح الزراعي والأرض، إضافة لزيارات ميدانية ومقابلات تمت مع مواطنين عانوا من التمييز العنصري وفقدوا الأرض، ومنهم من استعادوا أراضيهم، ومنهم من لا يزالوا ينتظروا النظر في مطالباتهم، وآخرين لا زالوا يعانون من الترحيل ويسكنون بأوضاع بمنتهى البؤس في أحزمة تلف غالبية المدن الكبرى في جنوب أفريقيا.

الحل الجنوب أفريقي

مع مطلع التسعينات شهدت جنوب أفريقيا مفاوضات بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحكومة البيضاء في جنوب أفريقيا، وكان يأمل من هذه المفاوضات أن تأتي بحلول بشكل ينسجم مع حقوق السكان الأصليين، وإنهاء لنظام الإبارتايد، وتجاوز الأسس العنصرية من عرق ودين ولغة، والتعاطي بشكل مسؤول وجدي مع التحديات الواقعية، وصولاً إلى بناء مجتمع جنوب أفريقيا الجديد على أسس الديمقراطية والحرية واحترام الإنسان وحقوقه، والتي تكون قادرة على السير نحو المستقبل، برؤى تنموية تعمل على تفعيل كافة النواحي المجتمعية الكامنة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فعدد العوامل الداخلية والخارجية وضعت الحكومات العنصرية في جنوب أفريقيا بحالة الدفاع عن النفس، ومحاولة البحث عن حلول للمشكلات التي أوجدتها، والتي أدت إلى إحداث تصدع داخل بنيتها واقتصادها وعلاقاتها، الأمر الذي أدى إلى تراجع تدريجية، ابتداءً من إلغاء عدد من القوانين التي تحظر الزواج بين السود والبيض وتخفيف قانون المرور ومن ثمة استقالة «بوتا» من رئاسة الحكومة والحزب الوطني الأبيض عام ١٩٨٩ وتسلم دوكليرك للحكومة البيضاء حيث بدأ بسلسلة إجراءات تمهيدية كإطلاق سراح نيلسون مانديلا عام ١٩٩٠، وإصدار عفو عن عدد من قيادات العمل الوطني، والموافقة على إجراء انتخابات ديمقراطية لكل المواطنين، بالمقابل أعلن المؤتمر الوطني الأفريقي تخليه عن الكفاح المسلح، والموافقة على إقامة مجتمع ديمقراطي لجميع السكان بغض النظر عن عرقهم، وفي العام ١٩٩٤ عقدت أول انتخابات عامة بمشاركة السود في جنوب أفريقيا وتشكيل أول حكومة غير عنصرية بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي، وصدر عفو عام عن كل من ارتكب جريمة قبل المصالحة، ووضع دستور دائم للبلاد، والية لاستعادة الممتلكات من خلال إعادة الأرض أو التعويض لمن يرغب أو إعطاء أراضي بديلة.

عملية إستعادة الأراضي

بدأت عملية إستعادة الأراضي منذ ١٩٩٤ حيث تعتبر الاتفاقيات والدستور المصدر الأساس لهذه القضية، وما تبعه من وعود بإعادة ٣٠٪ من الأرض «للسود» حيث أقيمت مجموعة من القوانين كقانون إعادة حقوق الأرض رقم ٢٢ للعام ١٩٩٤، والتي تسعى لإستعادة الحقوق في

تقرير

بقلم: جابر سليمان*

اللقاء التنسيقي الرابع للائتلاف الفلسطيني لحق العودة

لندن، ٥-١٠ تشرين ثاني ٢٠٠٣

مقدمة

استضاف تحالف العودة في بريطانيا اللقاء السنوي الرابع للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، حيث عقد اللقاء في العاصمة البريطانية لندن، في الفترة الواقعة بين ٥ - ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٣، بحضور ست عشر جمعية ولجنة وهيئة ومجموعة وائتلاف ومؤسسة عاملة في مجال الدفاع عن حق العودة تغطي مختلف أماكن وجود الشعب الفلسطيني في كل من: فلسطين التاريخية والدول العربية المضيفة للاجئين (باستثناء الأردن) وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

ومنذ أن عقد الائتلاف لقاءه التأسيسي الأول في قبرص (تشرين الأول ٢٠٠٠)، عشية اندلاع انتفاضة الأقصى، وحتى يومنا الحالي تنامت حركة العودة واتسعت رقعتها الجغرافية وازداد زخمها في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، كما تكرر الاعتراف بمركزية حق العودة في إطار الحلول المطروحة لقضية اللاجئين في العديد من المحافل الدولية الرسمية وغير الرسمية.

وجاء عقد اللقاء التنسيقي الرابع في أعقاب ظروف دولية واقليمية تشهد فيها فشل ما يسمى «عملية السلام» ووصول خارطة الطريق الى طريق مسدود، فضلا عن طرح العديد من المبادرات البديلة، لعل أخطرهما على الإطلاق وثيقة جنيف غير الرسمية التي وقعتها شخصيات فلسطينية واسرائيلية معروفة. وهي أول وثيقة يعلن فيها طرف فلسطيني صراحة تنازله عن حق العودة، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، نصا وروحا.

وكانت النية قد اتجهت منذ اللقاء التنسيقي الثالث (كوبنهاغن، كانون الأول ٢٠٠٢) الى ضرورة أن يركز اللقاء الرابع على البنية الداخلية، حيث ظل الائتلاف بعد لقاء كوبنهاغن «بحاجة الى بناء آلية تنظيمية فاعلة وديمقراطية متينة للتنسيق بين المبادرات واللجان والمؤسسات الفاعلة في مجال حق العودة في الداخل والشنتات»، لكي يكون في الامكان توسيع الائتلاف وجعله قادرا على مجابهة التحديات الحالية والمستقبلية.

ومنذ عقد اللقاء التنسيقي الأول في قبرص، كان هناك وعي بأن توسيع الائتلاف بشكل عشوائي من دون وجود صيغة داخلية صارمة تنظم العلاقات بين أطرافه من جهة، وبينها وبين أية أطراف خارجية من جهة أخرى، سيكون مغامرة غير محسوبة وقفرزة في فراغ لا تؤدي الى الهدف المنشود في تحويل الائتلاف الى مجموعة ضغط فاعلة ضمن شروط جيو سياسية متباينة.

ومثل هذه الصيغة تتطلب أول ما تتطلب وجود نظام أساسي/ لائحة داخلية تحدد بشكل واضح لابس فيه العضوية، وتنشئ في الوقت ذاته إطارا مركزيا لقيادة الائتلاف وإطراً أخرى وسيطة تعنى بتنظيم العلاقات بين هيئات الائتلاف على أسس ديمقراطية، وتكون مسؤولة كذلك عن تنسيق عمل الائتلاف ومتابعته في الفترة الفاصلة بين اللقاءات/ المؤتمرات السنوية.

وهكذا كان، حيث كانت المسألة التنظيمية البند الأساسي المطروح على جدول أعمال اللقاء الرابع خلال جلساته المغلقة. ولكن الى جانب ذلك وعلى هامش اللقاء الرابع نظم تحالف العودة/بريطانيا نشاطين مفتوحين بهدف تعريف الرأي العام البريطاني ووسائل الاعلام بحق العودة وبقضية اللاجئين الفلسطينيين. نظم النشاط الأول في مجلس العموم البريطاني في السادس من تشرين

الثاني، والنشاط الثاني في جامعة «وستمنستر» في لندن في الثامن من الشهر ذاته.

المسألة التنظيمية / الوضع الداخلي :

أعدت في هذا السياق ثلاث أوراق عمل: الورقة الأساسية أعدها منسق اللقاء التنسيقي الرابع الزميل محمد جرادات باسم مركز بديل؛ والورقة الثانية أعدها أعضاء الائتلاف من لبنان (عائدون، وهيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات الفلسطينية) وسوريا (عائدون)، تاسيسا واستنادا الى الورقة الأولى. وكلتا الورقتان اقترحتا صيغة تنظيمية لبناء الائتلاف وتنظم العلاقات بين هيئاته. أما الورقة الثالثة فقد أعدت من قبل لجان العودة في الدانمرك وتضمنت عددا من الملاحظات والاقتراحات بخصوص توسيع الائتلاف وتفعيله

والارتقاء بمستوى عمله «على قاعدة ضمان استقلالية حركة العودة كحركة شعبية أهلية»، كما ورد في الورقة.

وبعد الاطلاع على الاوراق ومناقشتها تم اقرار لائحة داخلية للائتلاف تضمنت عدا عن الديباجة ثلاثة محاور رئيسية : أهداف الائتلاف وسبل تحقيقها؛ والاحكام الأساسية (المبادئ والأسس الوطنية الموجهة)؛ والمبادئ التنظيمية الناضمة لعلاقاته الداخلية. وهذا ما سنركز عليه لدى معالجتنا للمسألة التنظيمية والوضع الداخلي.

في هذا الصدد أقرت اللائحة ان الائتلاف الفلسطيني لحق العودة يتشكل من الهيئات التالية: × المؤتمر السنوي: ويشكل المرجعية العليا للائتلاف المناط بها مسؤولية وضع استراتيجية الائتلاف وخطط عمله.

× المكتب التنفيذي: ويتكون من تسعة أعضاء

يمثلون مختلف المناطق الجغرافية : فلسطين (ثلاثة أعضاء)، وعضو واحد لكل من الأردن وسوريا ولبنان وأوروبا والولايات المتحدة الامريكية وكندا، بالإضافة الى مركز بديل الذي سيقوم بدور أمانة سر المكتب التنفيذي، على أن يقرر أعضاء الائتلاف في كل منطقة الهيئة /الشخص الذي سيمثلها في المكتب التنفيذي خلال العام الفاصل بين مؤتمرين. × المكاتب الفرعية الإقليمية للتنسيق والمتابعة: وعددها أربعة مكاتب تغطي أربعة اقاليم جغرافية هي الدول العربية المضيفة للاجئين، أوروبا، أمريكا الشمالية على ان يقرر أعضاء الائتلاف في كل اقليم المنطقة التي سيقام فيها المكتب الفرعي.

وينفذ المكتب التنفيذي خطة عمل الائتلاف من خلال المكاتب الفرعية في كل اقليم، مع مراعاة خصوصية كل اقليم بشكل عام وخصوصية كل منطقة من مناطق الاقليم على نحو خاص.

النشاطات المفتوحة خلال اللقاء التنسيقي الرابع

الإعلان عن كتاب، «اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون، مسح شامل لعام 2002»، من إصدار مركز بديل 2003.

من شهادات اللاجئين الذين التقت بهم، والمنشورة في تقرير البعثة (٢٠٠١)، ولخصها في اصرار اللاجئين الفلسطينيين على حق العودة وتمسكهم به ورفض أية حلول لمشكلة اللاجئين تتجاهل هذا الحق. كما أكد من جانبه على مركزية قضية اللاجئين في أية حلول تطرح لتسوية الصراع العربي/الاسرائيلي. وبالإضافة الى ذلك تحدث في اللقاء عضوان من الائتلاف هما: د. محمود عيسى (الدانمرك) وجابر سليمان (لبنان). تحدث الأول عن جهود الائتلاف في الدفاع عن حق العودة، مشيدا بدور البرلمانين البريطانيين في دعم القضية الفلسطينية، مطالبا بالمزيد من الدعم على الصعيد البرلماني الأوروبي. وتحدث الثاني عن المازق الذي بلغته خارطة الطريق ومن قبلها اتفاقات أوسلو، وبالتالي فشل «حل الدولتين» مؤكدا على ضرورة تبني المجتمع الدولي لحل الدولة الواحدة، دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية على أرض فلسطين التاريخية.

مؤتمر ورشة عمل في جامعة «وستمنستر» بمدينة لندن

العلمانية الديمقراطية.

وقد أعقب عقد المؤتمر ورشة عمل عقدت في المكان نفسه تحت عنوان: «الحملة العالمية للدفاع عن حق العودة»، ترأست الورشة الباحثة فكتوريا برينين من كلية لندن الاقتصادية، وتحدث فيها كل من جوليا وكهام، منسقة مجلس الشرق الأوسط في حزب العمال في لندن، وتحدثت حول «بعثة تقصي الحقائق عن اللاجئين الفلسطينيين التي نظمتها المجالس البرلمانية المشتركة للشرق الأوسط»، تلاها د. محمود عيسى الذي تحدث عن جهود الائتلاف الفلسطيني لحق العودة في الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ومن ثم مدير المرصد الاعلامي العربي في لندن، الأستاذ شريف النشاشيبي الذي تحدث عن التغطية الاعلامية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، وأخيرا جابر سليمان الذي تحدث عن الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين.

نظم هذا النشاط في السادس من تشرين الثاني ٢٠٠٣ في مبنى مجلس العموم البريطاني بالتنسيق بين تحالف العودة في بريطانيا والمجالس البرلمانية البريطانية المشتركة للشرق الأوسط بحضور عدد من البرلمانيين والإعلاميين والناشطين في مجال دعم القضية الفلسطينية من بريطانيين وعرب. لم يقتصر هذا النشاط على الاعلان والتعريف بالكتاب، الذي تولاه الزميل نهاد بقاعي/ وحدة الأبحاث في مركز بديل، بل كان في الواقع لقاء تضامنيا مع قضية اللاجئين وحق العودة. تحدث في اللقاء عضو البرلمان إيرني روس، الذي ترأس بعثة تقصي الحقائق عن اللاجئين الفلسطينيين المنبثقة عن المجالس البرلمانية البريطانية المشتركة للشرق الأوسط، التي زارت مخيمات اللاجئين في فلسطين والأردن وسوريا ولبنان في خريف عام ٢٠٠٠.

وقد أشار السيد إيرني الى الخلاصات والاستنتاجات التي خرجت بها البعثة

عقد المؤتمر في الثامن من تشرين الثاني ٢٠٠٣، تحت شعار «حق العودة هو خارطة الطريق الحقيقية الى فلسطين»، وترأسه رئيس المجموعة البرلمانية المشتركة الخاصة باللاجئين، عضو البرلمان نيل غيرارد. وقد عالجت مداخلات المؤتمر موضوعين أساسيين: الأول: «التاريخ الجديد لما حدث في عام ١٩٤٨ والنكبة الفلسطينية»؛ والثاني: «دولة واحدة لكل مواطنيها، بمن فيهم اللاجئين: مستقبل فلسطين/إسرائيل»؛ تحدث في الموضوع الأول كل من البروفيسور آفي شلايم من جامعة «أوكسفورد» عن التاريخ القديم والجديد، والدكتورة كريمة النابلسي من جامعة «أوكسفورد» حول استحضار تاريخ العام ١٩٤٨ الى قلب عملية السلام. وتحدث في الموضوع الثاني كل من البروفيسور عنات بيليتسكي، رئيسة كلية الفلسفة في جامعة تل أبيب ورئيس مجلس إدارة مركز بتسيلم حول حل الدولة الواحدة لكل مواطنيها، وكذلك المحلل والكاتب الفلسطيني الأستاذ عمر برغوثي حول العقبات الأساسية أمام حل الدولة



ورشة العمل في جامعة « وستمنستر » بمدينة لندن.



مشاركون في اللقاء التنسيقي الرابع.

اللقاء التنسيقي الرابع للائتلاف الفلسطيني لحق العودة - لندن ٥-١٠/١١/٢٠٠٣

البيان الختامي

والولايات المتحدة الامريكية وكندا. كما تم تشكيل اربعة مكاتب فرعية للتنسيق والمتابعة في فلسطين، الدول المضيفة، اوروبا، امريكا وكندا. فضلا عن ذلك تم اتخاذ التوصيات التالية:

اولاً: الجانب التنظيمي:

١. يقوم مركز بديل بدور امانة السر للمكتب التنفيذي للائتلاف.
٢. تكليف امانة السر بعمل بروشور، للائتلاف وشعارا له.
٣. اقامة مخيم سنوي للشباب في الشتات، وتنظيم زيارات لهم الى قراهم ومدنهم في فلسطين.
٤. تسجيل الائتلاف كمؤسسة دولية في الاتحاد الاوروبي، ويكلف بذلك مكتب المتابعة والتنسيق في اوروبا.
٥. اصدار نشرات مركزية وفرعية لتعميم ثقافة العودة.

ثانياً: الجانب السياسي:

١. الاستمرار في العمل على الصعيد الدولي من اجل توفير الحماية لشعبنا وفقا للمواثيق والمعاهدات التي يعمل بها المجتمع الدولي.
 ٢. مطالبة الدول المانحة الوفاء بالتزاماتها، وخصوصا تجاه وكالة الغوث (الاونروا)، على اعتبار ان وجودها يعبر عن اقرار المجتمع الدولي بمسؤولياته الاخلاقية والسياسية عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.
 ٣. احياء المناسبات الفلسطينية (ذكرى النكبة، ذكرى صدور القرار ١٩٤، ذكرى وعد بلفور، يوم التضامن مع اللاجئين والمخيم الفلسطيني، يوم اللاجئين العالمي، يوم الارض، ذكرى المجازر الاسرائيلية بحق شعبنا)
 ٤. طرح قضية اللاجئين من ابناء شعبنا المقيمين في العراق على المستوى الدولي، لكي تقوم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بدورها في حمايتهم والتخفيف من معاناتهم الناتجة عن الوضع الجديد في العراق.
 ٥. دعوة الحكومة اللبنانية لمنح ابناء شعبنا المقيمين في لبنان حقوقهم المدنية، وفقا للمواثيق والمعاهدات الدولية وقرارات الجامعة العربية.
- وفي الختام يتوجه الائتلاف الفلسطيني بالتحية للانتفاضة الباسلة وجماهيرها وقياداتها الاسيرة في السجون الاسرائيلية، ومنهم رئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين الاخ حسام خضر.

المجد للانتفاضة.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار.

وحق العودة هو خارطة الطرق الحقيقية الى فلسطين.

قائمة بأسماء أعضاء الائتلاف المشاركين في اللقاء السنوي الرابع

- جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين.
بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات الضفة الغربية.
اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في فلسطين.
لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين- فلسطين.
هيئة تنسيق الجمعيات الاهلية الفلسطينية- لبنان.
مجموعة عائدون- لبنان.
لجنة العودة في الدنمرك.
ائتلاف حق العودة الفلسطيني في السويد.
لجنة حق العودة الفلسطيني في هولندا.
الجمعية الثقافية العربية في بولندا.
الجالية الفلسطينية- فرنسا.
لجنة حق العودة- المانيا.
ائتلاف العودة في امريكا الشمالية.
ائتلاف العودة- بريطانيا.

البيان الختامي

صدر عن اللقاء التنسيقي الرابع في ختام أعماله بياناً ختامياً (انظر الى الاطار) تضمن القرارات التنظيمية التي اتخذت، وخاصة اقرار اللائحة الداخلية بما تضمنته من انشاء المكتب التنفيذي للائتلاف والمكاتب الفرعية للتنسيق والمتابعة، كما تضمن التوصيات التنظيمية الأخرى، وخاصة تكليف مكتب المتابعة والتنسيق/أوروبا بتسجيل الائتلاف كمؤسسة دولية لدى الاتحاد الأوروبي، والتأكيد على دور مركز بديل كأمين سر للمكتب التنفيذي (انظر الى البيان الختامي على الصفحة المقابلة).

وأكد البيان على الثوابت الوطنية الموجهة لسياسة الائتلاف فيما يتعلق بقضية اللاجئين وحق العودة، في ظل ما يطرح من مبادرات تتخلّى في جوهرها عن حق العودة وتؤدي اذا ما طبقت الى تصفية حقوق اللاجئين عامة، وخاصة مبادرة جنيف سيئة الذكر.

وفي هذا الصدد، أكد المجتمعون على ان حق العودة جزء لا يتجزأ من حقوق شعبنا الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف او المساومة او المقايضة، بوصفه حقاً فردياً وجماعياً في أن، يكفله القانون الدولي والقانون الدولي الانساني وقرارات الامم المتحدة، وخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، كما أكد على ان الائتلاف الفلسطيني لحق العودة هيئة شعبية أهلية، تعبر عن مصالح اللاجئين، وفي المقدمة منها حق العودة، وهو لا يسعى الى التمثيل السياسي انطلاقاً من أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى هذا الاساس فان الائتلاف هو رافد من روافد حركة العودة وحركة اللاجئين بشكل عام يسعى الى التعاون والتنسيق مع الروافد الأخرى لهذه الحركة التي لا تتنافى مع أهدافه ومبادئه الوطنية الموجهة .

وفي السياق نفسه أكد البيان الختامي على ان السلام والاستقرار في المنطقة مرتبط بالتوصل الى حل عادل لقضية اللاجئين وفقاً للقرار (١٩٤) المستند الى مبادئ القانون الدولي، والذي الذي يتضمن ثلاثة حقوق متلازمة هي العودة (الى ديارهم الأصلية) واستعادة الممتلكات والتعويض.

خلاصة:

شكلت القرارات والتوصيات التنظيمية الصادرة عن اللقاء التنسيقي الرابع للائتلاف الفلسطيني لحق العودة نقطة انطلاق جديدة لعمل الائتلاف استجابت الى حد بعيد لتطلعات وطموحات الائتلاف في لقاءاته السابقة، هذا على الرغم من الثغرات والنواقص التي لا تخفى على أحد، والناجمة ربما عن غياب الدراسة المسبقة للوائح المطروحة التي من شأنها تجاوز تلك الثغرات والنواقص بحدود معينة. نقول ذلك لأن اللوائح والنظم الداخلية لا تكتمل حقاً الا حين تطبق عملياً وتخضع للتجربة. ولذا فان الانجاز التنظيمي الذي تحقق في ذلك اللقاء سيبقى مرهوناً بارادة أطراف الائتلاف ومدى قدرتها على تحويله الى واقع ملموس على الأرض. فعلى سبيل المثال، فان المكتب التنفيذي الذي يعتبر حجر الأساس في هذا الانجاز ليس سوى اطار لوحدة الائتلاف وهو بحاجة الى تفعيل جدي وترجمة عملية، دونما تأجيل.

ومن المهم ادراك ان تلك القرارات التنظيمية جاءت في ظل مرحلة دقيقة تواجه فيها قضية اللاجئين والعودة تحديات جديدة تستلزم رص الصفوف وتفعيل الأطر العاملة في مجال الدفاع عن حق العودة. وهذه هي المسألة الاساس التي ينبغي ان تشغل بالنا في المرحلة المقبلة.

* باحث مستقل في قضايا اللاجئين، وأحد مؤسسي مجموعة عائدون/لبنان، عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة.

إيتان برونشتاين، مدير جمعية «زوخروت» الاسرائيلية في مقابلة لـ «حق العودة»:

النكبة هي المرأة التي تعكس صورتنا الحقيقية، وحق العودة للاجئين هو الشرط الأساس لتحقيق التسوية

تهدف مبادرة «زوخروت» (الذكرى) إلى رفع مستوى الوعي اليهودي في إسرائيل حول النكبة وآثارها وسبل تسوية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وقد قامت «زوخروت» منذ تأسيسها قبل نحو سنتين بالعديد من المشاريع والفعاليات، كاحياء ذكرى مجزرة دير ياسين، وحملات الاحتجاج المتواصلة ضد عمليات هدم بيوت الفلسطينيين المهجورة منذ نكبة عام ١٩٤٨ في مدينة اللد، والعديد من الزيارات الى القرى الفلسطينية المهجرة، كقرى عين غزال، اسدود، والغابسية وغيرها. وتدعو «زوخروت» صراحة الى وجوب السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم التي هجروا منها في العام ١٩٤٨. وقد قامت «حق العودة» باجراء المقابلة أدناه مع السيد ايتان برونشتاين، مدير «زوخروت» من أجل معرفة المزيد عن هذه الجمعية وصداها في الشارع الاسرائيلي.

أساسا والذين أدركوا الحاجة إلى العمل على المستوى السياسي.

أما فيما يتعلق بالشق الثاني من الإجابة، أو بما يتعلق بالعامل الشخصي في الموضوع، فهو مرتبط، إضافة الى ما ذكرته سابقا، بالإيمان الراسخ بضرورة أن يتعاطى اليهود مع النكبة وتفصيلاتها. وبالنسبة لي شخصياً، فإن فكرة «زوخروت» قد ولدت قبل أربعة سنوات، حين كنت أتصفح مواقع الإنترنت المختلفة في ذلك الوقت، وقد اكتشفت مكاناً يدعى «قاقون» في محافظة طولكرم. ويحتل هذا المكان مكانة خاصة في داخلي لكونه جزءاً من ذكريات طفولتي حيث كنت ألعب في هذا المكان في ذلك الوقت، وكنا نعتقد حينئذ أن الآثار الموجودة في المكان هي عبارة عن قلعة تعود الى العهد الصليبي. وحين وجدت الاسم على الإنترنت استغربت في البداية، لكوني أتعامل مع المكان كمرتج طفولتي ليس إلا. وعندما دخلت إلى الموقع، اكتشفت أنه قرية فلسطينية دمرت في وقت مبكر إثر معركة فاصلة مع القوات الصهيونية. لقد كانت نقرتي بمؤشر الكمبيوتر على ذلك الموقع، هي بحد ذاتها «زوخروت». بالطبع لا نختلف على أن الوضع في الواقع أصعب منه بكثير على المستوى النظري، إلا أن هذه هي فكرتنا.

«حق العودة»: يلاحظ في البيانات التي تصدرونها والنشاطات التي تقومون بتنظيمها أن هناك تركيز على الحاجة لأن يدرس اليهود تاريخ نكبة الفلسطينيين في العام ١٩٤٨، وأن يعترفوا بالظلم الذي عاناه الفلسطينيون في ذلك الوقت. لماذا التركيز على النكبة؟ وما هي الدوافع من وراء ذلك؟
برونشتاين: لو لم يكن هناك فلسطينيون أو عرب قريبون منا لكان المرء قد تساعل وبحق عن سبب اهتمامنا بالموضوع. إلا أن الحال ليست كذلك إطلاقاً. فالنكبة، وهي المأساة التي تعرض لها الفلسطينيون في العام ١٩٤٨، هي حدث لا زلنا نعيشه حتى الآن، ولا زالت تحكم وتحدد العلاقة العربية اليهودية في الشرق الأوسط، ويتم التعامل مع اليهود على أنهم الطرف القوي، أي الطرف الذي ارتكب الجرائم الفظيعة وما إلى ذلك. عدا عن ذلك، فإن فصول النكبة قد تواصلت بشكل ملموس في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، حيث الاحتلال ومصادرة الأراضي إضافة إلى عمليات تدمير المنازل والقتل. من جهة أخرى، فإن الفلسطينيين لم يتنازلوا عن تاريخهم وذاكرتهم

«حق العودة»: بداية، ما هي «زوخروت» ومن هم العاملون عليها؟ وكيف ظهرت هذه المبادرة في ظل ما لمسناه خلال العقود الماضية من غياب شركاء اسرائيليين يهود يدعون إلى تطبيق حل دائم وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين باستثناء بعض السياسيين والمحللين والنشطاء المناهضين للصهيونية؟ كيف انطلقت فكرة إنشاء «زوخروت» بالضبط؟

برونشتاين: في الواقع، فإن الإجابة على هذا السؤال تقسم إلى شقين. يتعلق الشق الأول منها بالبعد التاريخي والثقافي للقضية، فيما يعود الشق الثاني الى العامل الشخصي. فيما يتعلق بالشق الأول، فقد شهدت السنوات الأخيرة ازدياداً ملحوظاً في مستوى الوعي الفلسطيني للنكبة، فازداد توجه الفلسطينيين في الحديث عنها، وازدادت الكتابة بأنواعها حولها وحول الذاكرة الجماعية. وعليه، فإن «زوخروت» هي موجة جديدة للوعي اليهودي ناتجة عن التغيرات التي حدثت في المجتمع العربي-الفلسطيني وخاصة في داخل إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، فقد شكلت أحداث أكتوبر في العام ٢٠٠٠ والتي أدت إلى مقتل ثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً برصاص قوات الشرطة الإسرائيلية، والتي عرضت معسكر السلام الإسرائيلي برمته للخطر شكلت عاملاً آخرًا لانطلاقة المبادرة.

لقد أدت الأزمة في العلاقة العربية اليهودية، بعدد من الأشخاص الى العمل على حل القضايا الكبرى، انطلاقاً من أن تحسين العلاقة العربية اليهودية ينبع أساساً من الرجوع الى جذور الصراع. ولذلك فإن «زوخروت» جنباً إلى جنب مع بعض المبادرات الأخرى التي برزت في الفترة الأخيرة هي جزء من الحركة اليسارية الإسرائيلية التي أدركت بعد أحداث أكتوبر أنه أن الألوان لليهود أن يتحملوا مسؤولياتهم باخذ المواقف والقيام بالأعمال اللازمة بدل إضاعة الوقت في نقاشات عقيمة حول الأيديولوجيا السياسية وانتظار موافقة الجانب العربي على هذا المشروع أو ذاك. لذلك، فإن نشاطات «زوخروت» ليست نشاطات للحركة المناهضة للصهيونية في إسرائيل وإنما هي نشاطات لمجموعة من العاملين في حقل التعليم



من نشاط لزوخروت في قرية الشيخ مؤنس المدمرة.

الزيارات للقرى الفلسطينية المهجرة. وبدق قمنا قبل نحو شهر بزيارة الى مدينة المجدل المهجرة حيث أعدنا وضع يافطات تحمل أسماء شوارع المدينة العربية قبل ١٩٤٨، حيث يوجد اليوم إشارتين لشوارع رئيسيين في المدينة يدعى أحدهما شارع «هرتسل» بينما يدعى الآخر شارع «كوهين» نسبة إلى ايلي كوهين، عميل الموساد الذي أعدم في سوريا كما هو معروف، وكلا الاسمين هما أسماء صهيونية صرفة. أما نحن فقد أعدنا وضع يافطات تحمل الأسماء القديمة لهذين الشارعين ويدعى الأول شارع «الأستاذ» والثاني شارع «السوق». في الوقت ذاته فإننا نعمل جاهدين على وقف عمليات تدمير ملامح الحياة العربية التي كانت قائمة قبل العام ١٩٤٨. فعلى سبيل المثال، نعمل باقصى جهدنا على وقف عمليات البناء الهادفة إلى توسيع موشاف «ياعاد» في مركز قرية ميعار الفلسطينية المدمرة ونعمل كذلك على وقف عمليات هدم منازل عائلة بيدس في قرية الشيخ مؤنس بالقرب من اللد. وقد أحرزت جهود «زوخروت» بعض الانجازات، فوجهت إدارة موشاف ياعاد مثلاً الدعوة إلى ممثلي المهجرين

الجمعية أبدأً. وقد كان ذلك هو العامل الذي ساعدنا على فهم الواقع الذي وصلنا إليه اليوم كشعب عسكري وعنصري. ان النكبة هي المرأة التي تعكس صورتنا الحقيقية، الصورة المختلفة تماماً عن المجتمع المدني والإنساني كما نعتبر أنفسنا ولا يمكننا الالتفاف على هذه الحقيقة وإنكارها. إن محاولة كهذه لا تختلف أبداً عن فكرة أن تطلب من يهودي أن ينسى المحرقة [الهولوكوست] حيث أننا جميعاً نذكر ردة الفعل في مثل هذه الحالة. وبشكل واضح، يجب الإقرار أن جميع تصرفاتنا تجاه الفلسطينيين مبنية أصلاً على إفرات النكبة سواء كنا واعين لذلك أم لا، ويبدو ذلك جلياً في سلوك الجندي الإسرائيلي الذي يجبر المرأة الفلسطينية على أن تجهض عند الحاجز العسكري، وفي سلوك رجال الشرطة الإسرائيليين عندما قتل ثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً في إسرائيل في بداية أكتوبر ٢٠٠٠. لذلك فإن اعترافنا بخطئنا ليس منة نقدمها للفلسطينيين وإنما هي قبل كل شيء، معروفاً نقدمه لأنفسنا.

«حق العودة»: وما هي نشاطاتكم في هذه الفترة؟
برونشتاين: نخطط حالياً لترتيب عدد أكبر من

هل وصلت الرسالة؟ ...

«في هذه الظروف الصعبة التي يتواصل فيها العدوان والقتل والبطش الإسرائيلي، ويتواصل نهب الأرض، وتوسيع المستوطنات ويمتد جدار الفصل العنصري العازل ليلتهم الأرض... وجد المحتل من يعقد صفقات التنازل عن بعض من ثوابتنا الوطنية الأساسية لمسيرة شعبنا التي قدم من أجلها قوافل الشهداء الأبطال. انني أدعو الجماهير لحجب الثقة عن النواب الذين شاركوا في تلك الوثيقة ومحاسبتهم في المؤسسة التشريعية، وتنظيم تحرك واسع للمنظمات الشعبية الفلسطينية كقواعد للمنظمة التي تمحور حولها نضالنا، منظمة التحرير الفلسطينية، لمواجهة هذا التنازل الصارخ».

جميلة صيدم، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، وعضو الأمانة العامة لإتحاد المرأة الفلسطينية. المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة، غزة، ١ كانون أول ٢٠٠٣.

«فرغم قسوة الحياة التي نعيش، ورغم ما لحقته همجية الاحتلال الإسرائيلي بشعبنا من خسائر ورغم جرائم الاحتلال النازي التي لا تعد ولا تحصى، لم ولن نياس، بل نزداد صلابة في كل يوم ونزداد إصراراً على التمسك بثوابتنا وحقوقنا الوطنية واستعدادنا الدائم الدفاع عنها ومن أجل تحقيقها بأشكال النضال المختلفة هذا حقنا الطبيعي طالما الاحتلال جائم على أرضنا. إننا نرفض وثيقة جنيف لأنها لا تلبي الحد الأدنى من حقوقنا الوطنية. وإننا نؤكد تمسكنا بحقنا المقدس في العودة إلى ديارنا. وإذا كانت الدولة الصهيونية معنية بجلب السلام لشعبها والتعايش مع شعبنا، فإن عليها أن تعترف بمسؤوليتها القانونية والأخلاقية عن تشريد شعبنا والجرائم التي ارتكبتها بحق».

اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات الضفة الغربية.

١ كانون أول ٢٠٠٣.

«إن مبادرات ومحاولات ما يسمى اليسار الإسرائيلي العاجز الفاشل عن تأكيد حضوره في الشارع الإسرائيلي يسعى كما كان دوماً الاتقيات على الدم الفلسطيني وثوابت قضيته العادلة وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير هذا الحق الجماعي الفردي العصي على التجاوز بتناغمه مع المتطوعين الفلسطينيين، الذي يعز عليهم مطالبة ذاك اليسار حتى بالسؤال عن برنامج لهم أو أسباب فشلهم في التأثير في أحزابهم التي طردوا منها وشارعهم الرافض لها. حتى المحزن المبكي أن يبلغ حال بعض الأشخاص والجهات بموقفها من قضية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي- قضية اللاجئين- الهبوط دون مستوى القرارات الشرعية الدولية ومواقف بعض الدول الأوروبية».

اللجنة الشعبية المركزة لحق العودة، محافظة

بيت لحم.

١٨ تشرين أول ٢٠٠٣.

«اننا نؤكد رفضنا المطلق لأية اتفاقيات أو تفاهات تنتقص من حقوق شعبنا الثابتة وعلى رأسها حق العودة واعتبار كل من يوقع على هذه الاتفاقيات والتفاهات خارج عن الصف الوطني الفلسطيني، ولا يمثل إلا نفسه. اننا نحذر من الوقوع في الفخ الإسرائيلي القديم الجديد، بأن يتم التوصل الى اتفاقيات مع اليسار الإسرائيلي لمحاولة انقاذه سياسيا في معاركه الانتخابية مع اليمين الإسرائيلي، فكلهما وجهان لعملة واحدة.»

لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، نابلس.

٣ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

«إن اللجان الشعبية للاجئين ستلاحق المبادرين لوثيقة جنيف قضائياً في المحاكم لمساسهم بحقوقنا دون تفويض من أحد، وأطالب نقابة المحامين الفلسطينيين بدراسة هذا الطلب لتقديم الضالعين على وثيقة جنيف الى المحكمة لإعتدائهم الواضح والصريح على حقوق الغير».

جمال أبو حبل، ممثل اللجان الشعبية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة.

المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة، غزة، ١ كانون أول ٢٠٠٣.

تطلب الأمر وقتاً طويلاً. ولو أن مبادراتنا كانت مبادرة كبيرة وتوفرت لها الموارد الكافية، كما الموارد التي توفرت لمشروع نسيبة- أيلون، على سبيل المثال، لكان بإمكاننا أن نحدث تغييراً لأن الناس كانوا سيصفغون لنا لحظتها. ونحن واعون لذلك ولدينا عدد كبير من الأمثلة. وحتى في ظل غياب الموارد الداعمة، إلا أن مبادرتنا قد شرعت في النمو ولكننا نعتد كثيراً على الحظ والصدفة.

«حق العودة»: ما هي برأيك العقبة الرئيسة التي تقف في وجه تقدم «زوخروت»؟

برونشتاين: تتمثل العقبة الأساسية في الفكر الصهيوني الذي لا يزال يهيمن على المجتمع الإسرائيلي والمبنى أساساً على فكرة أن اليهودي دوماً على صواب وأن له الحق أن يعيش في هذه البلاد وليس هناك أي حق أو تاريخ لشعب آخر. وإن كان لهم الحق في الوجود، فإن مكانهم ليس هنا ومن الصعب طبعاً تغيير مثل هذه الفكرة. أما العقبة الثانية فهي شحة الموارد الداعمة.

«حق العودة»: ما هو الإنجاز الأكبر الذي تعتبرون أن «زوخروت» قد حققته لغاية الآن؟ وما هي أولوياتكم وتوقعاتكم للمستئين أو الثلاث سنوات القادمة؟

برونشتاين: الإنجاز الأكبر يتمثل في ازدياد الاعتراف الإسرائيلي بزوخروت كممنظمة تعنى بقضية النكبة. وقد أصبحنا معروفين بالمجموعة التي تتعامل مع ملف النكبة. ويتوجه الناس إلينا بأسئلة وطلبات حول النكبة وهم يتعاملون معنا كخبراء في هذا المجال. أما فيما يخص أولوياتنا المستقبلية، فهي تتمثل في الاستمرار بتنظيم نشاطاتنا ولكن ربما على مستوى أكبر وتنوع أكثر. أما الأولوية الثانية لدينا فهي العامل الجاد على تعريف الناس بنا وبطبيعة عملنا حيث أننا نتعلم من عملنا ونراكم الخبرة ونكتسب المهارات الجديدة.

«حق العودة»: ما هي برأيك الطريقة الأفضل التي يمكن من خلالها للمجتمع الفلسطيني ومؤسساته المحلية والمنظمات غير الحكومية دعم «زوخروت»؟ من خلال المنظمات العالمية التضامنية مع حركة السلام في المنطقة ودعاة السلام الآخرين؟ برونشتاين: الإجابة سهلة للغاية عندما يتعلق الموضوع بمنظمات التضامن الدولية حيث يمكنهم مساعدتنا من خلال فتح خطوط اتصال لنا وتوسيع قاعدة علاقاتنا إضافة إلى توفير الموارد الداعمة. أما فيما يتعلق بالمطلوب فلسطينياً، فإن القضية أكثر تعقيداً. فمن جهة، هناك أهمية كبيرة للتعامل مع «زوخروت» ودعمها من أجل تشجيع اليهود للانضمام للمبادرة. وفي الواقع فإننا نعتبر أن هذه العلاقة يمكن أن تمثل نموذجاً للعلاقات الطبيعية التي قد تربط بيننا مستقبلاً. فمثلاً، ينتابني شعور مريح عندما أتمشى مع بعض اللاجئين الفلسطينيين فوق أراضيهم ونحدث عما حدث وعما يمكن أن نفعله سوياً. هناك ثقة متبادلة بيننا وهذا أمر مشجع للغاية. أما من الجهة الأخرى فإن المشاريع المشتركة والتعاون الرسمي مع المنظمات الفلسطينية يمكن أن يمثل إشكالية لأن ذلك قد يؤثر على المبادرة سلبياً حيث أن البعض سينظر إلينا على أننا «متعاونين» مع الفلسطينيين. لذلك فإننا بحاجة لخلق آليات تعاون ودعم متبادل تمكننا من المحافظة على استقلاليتنا ومصداقيتنا في نظر الرأي العام الإسرائيلي.

نشرت المقابلة أيضاً في مجلة «المجدل» التي يصدرها مركز بديل باللغة الانكليزية، العدد ١٩. يمكنك قراءة المقابلة باللغة الانكليزية، من خلال زيارة الصفحة الالكترونية لمجلة «المجدل»: www.badil.org/Majdal/ al_majdal.htm. لمعرفة المزيد عن نشاطات «زوخروت»، راجع صفحة «زوخروت» الالكترونية: www.nakbainhebrew.org.



إيتان برونشتاين يلقي خطاباً في إحياء ذكرى مجزرة دير ياسين ، التي نظمتها زوخروت على أراضي القرية، في نيسان ٢٠٠٣.

«حق العودة»: من المعروف تقليدياً أن هناك إجماع إسرائيلي شامل حول تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم بالعودة الى ديارهم الأصلية على وجه التحديد. كيف تنظرون الى مثل هذا الإجماع؟

برونشتاين: في الواقع هناك إجماع بالفعل لدى المجتمع الإسرائيلي، ويبدو جلياً في خطة نسيبة- أيلون. ولو كان بالإمكان التوصل إلى اتفاقية سلام في المستقبل المنظور، فإن الإسرائيليين سيدعمون الحل المتمثل في إقامة دولتين للشعبين وتفكيك المستوطنات وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الدولة الفلسطينية فقط. إلا أنني لا أظن أن هذا سينجح على أرض الواقع. ولا يعود السبب فقط لكون المطروح لا يمثل حلاً عادلاً وإنما أيضاً لعدم وجود شريك فلسطيني يمكنه التوقيع على اتفاقية من هذا القبيل.

«حق العودة»: فيما يتعلق بما ذكرته، كيف يمكن للمبادرات مثل نسيبة- أيلون واستطلاع الرأي الذي نشره خليل الشقاقي، أن تؤثر على جهود «زوخروت»؟ خصوصاً أنه منذ طرح هذا التصور لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين أصبح تحقيق السلام يجب أن يتم ليس من خلال حل جذور الصراع وإنما من خلال دفع الفلسطينيين للقبول «بالخطوط الحمراء» التي تحددها إسرائيل حالياً؟

برونشتاين: لو كان نشاطنا يقتصر فقط على البحث المجرد حول النكبة، لكننا قد قبلنا بما يطرح، وربما كنا سنقبل بطروحات عامي أيلون. ولكن بحكم إيماننا الراسخ بأن حق العودة هو الشرط الأساسي لتحقيق التسوية، فإننا نختلف معهم. وكثيراً ما نتصادم مع طروحاتهم من خلال الجدل الذي يثيره البعض ممن يحملون نفس أفكارهم والذي يرفضون أن تطرق «زوخروت» إلى مسألة حق العودة. وبشكل عام فإن الناس في هذه المرحلة يميلون إلى دراسة تاريخ النكبة أكثر من ميلهم للمشاركة في نقاش مسألة حق العودة بشكل مختلف تماماً عن الوضع في أوساط الفلسطينيين. والنقاش في الأوساط الإسرائيلية هو نقاش سطحي دون أي خوض في التفاصيل.

«حق العودة»: عند التطرق الى مبادرات مثل «زوخروت»، يميل البعض الى تصنيفها كـ «مبادرات هامشية لا يمكنها أن تحدث تغييراً في الإجماع الإسرائيلي الرافض من حيث المبدأ لحق العودة للاجئين الفلسطينيين». وعليه، فإن على الفلسطينيين تركيز جهودهم على المستوى الرسمي وصناع القرار في إسرائيل من أجل تحقيق السلام أكثر من التركيز على مثل هذه المبادرات. كيف ترد على ذلك؟ وهل تعتقد أن مبادرات مثل «زوخروت» يمكنها أن تحدث تغييراً معيناً في الشارع الاسرائيلي؟

برونشتاين: من الصعب الإجابة على سؤال كهذا اليوم. ولكنني أؤمن أن هناك فرصة لتحقيق ذلك وأن

الفلسطينيين من قرية ميعار من أجل عقد لقاء معهم للاتفاق على الأماكن التي يمكن أن يتم فيها البناء والأماكن التي لا يمكن أن يبني فيها أبداً وكيف يمكن حماية ذاكرة قرية ميعار. وإذا ما نجحنا في وقف منازل عائلة بيدس في قرية الشيخ مؤنس فإن ذلك، بالإضافة إلى نجاحنا في قرية ميعار، يشكل إنجازاً ملموساً على الأرض تحققه «زوخروت». إضافة إلى ذلك، فإن لدينا مشروعاً طموحاً آخر، ولكنه لم ير النور بعد، يتمثل في فتح قنوات للحوار بين المهجرين الفلسطينيين في الداخل ويعيشون بالقرب من قراهم المهجرة، وبين اليهود الذين يعيشون على أراضي هؤلاء الفلسطينيين. ومن الأمثلة المطروحة في هذا السياق فتح حوار بين المهجرين من قرية مسكة وسكان كيبوتس «رامات هاكوشيف» وفتح قناة للحوار بين المهجرين من قرية برعم وسكان «كيبوتس برعام» حيث أن فكرة الحوار قائمة على الاعتراف باخطاء الماضي ووضع خطة للقيام بأعمال منظمة تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية للسكان في الجانبين. وهنا من المهم الإشارة إلى أن فكرة هذا المشروع هي فكرة رائدة لم يسبق أن طرحت من قبل.

«حق العودة»: ما هي آلية عمل «زوخروت»؟ ما هو حجم هذه المبادرة؟ ومن هم المناصرون الأساسيون للمبادرة؟ برونشتاين: نحن مجموعة من اليهود العاملين أساساً في مجال مشاريع الحوار، ونذكر تماماً أن اليهود الإسرائيليين لا يعرفون شيئاً عن تاريخ النكبة والخسائر التي عانى منها الفلسطينيون نتيجة لذلك، كما أنهم يجهلون مسئوليتنا في البحث عن حل للمشكلة. وقد قمنا حتى الآن بتنظيم بين ١٠-١٥ فعالية مختلفة، يشارك اليهود فيها بشكل أساسي. وغني عن القول، أن هناك جهوداً كبيرة نبذلها في هذا المجال خصوصاً عندما نصل إلى مرحلة تدوين الأفكار لصياغتها ونشرها. وقد يتطلب الموضوع التفكير لعدة أيام متتالية قبل أن نتمكن من صياغة أفكارنا وطرحها بالشكل الصحيح لتوضيح مواقفنا والاستراتيجيات التي نتبناها. «زوخروت» لا تطمح فقط الى دراسة القضية والإقرار بالخطأ فحسب، وإنما أيضاً مبادرة لعمل شيء ما في هذا الخصوص. ويتراوح عدد المشاركين عادة في نشاطاتنا ما بين ٧٠-٢٠٠ شخص. ومن بين المناصرين الأساسيين لنا نلاحظ المهجرين الفلسطينيين سواء من خلال مشاركتهم الشخصية أو من خلال لجانهم المحلية أو الجمعية القطرية للدفاع عن حقوق المهجرين في اسرائيل، ومنظمات ومؤسسات أخرى كثيرة وفي مقدمتها مركز بديل.

دور القانون الدولي في حفظ الأمن والسلام وفي صياغة الحلول الدائمة والشاملة للاجئين الفلسطينيين

ملخص لوقائع ورشة العمل الاستراتيجية الأولى ضمن ملتقى خبراء مركز بديل لعامي 2003-2004 لبحث قضية اللاجئين استناداً إلى حقهم في العودة، جامعة غينت- بلجيكا، 22-23 أيار 2003.*

تمت هذه المبادرة تحت رعاية دائرة شؤون الخارجية السويسرية، منظمة إيكو الهولندية، منظمة أوكسفام للتضامن/بلجيكا، اللجنة الفلامية-الفلسطينية وشبكة المنظمات الأهلية الأوروبية «أبروديف».

كعامل رئيسي في تحقيق السلام في المنطقة. أما فيما يتعلق بالمبادئ الأعم اليوم، فيمكننا القول بأن المطالبة في تنفيذ قرار رقم ١٩٤ التابع للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في الحالة الفلسطينية الإسرائيلية يعتبر مشابهاً للمطالبة بـ «شخص واحد، صوت واحد» أي حالة جنوب إفريقيا. (تيري رمبل).

أما على صعيد الملاحظات المقارنة والمتعلقة بدور القانون الدولي في صنع السلام:

– المواضيع المتعلقة بالعدالة الحقة «Restorative» والعدالة الجزائية إلى مزيد من التوضيح. (مونيك مالحه). الإجابة: إن الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى دراسة أعمق وأشمل لسؤال آخر ألا وهو: من الذي كان مستفيداً من خلال وجود بعثة التحقيق والإصلاح في جنوب إفريقيا؟ ماذا يستطيع الفلسطينيون التعلم من هذه التجربة؟ من الذي سيشارك في بعثة الإصلاح والتحقيق في فلسطين، إذا تم تطبيقها بالفعل؟ (جيف هانديكر). إن أي نقاش حول العملية السلمية يستند إلى عاملين اثنين، الأول تدخل طرف ثالث في حل النزاع، والثاني تدخل قوى اجتماعية محلية، فالتغيير الذي حصل في جنوب إفريقيا اعتمد على مبادرات العناصر المحلية في المجتمع بدلاً من عمليات تدخل خارجي، ويمكن القول بأن ذلك يعود إلى أوضاع حقوق الإنسان هناك، بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية تحقيق السلام من الداخل أعطت مجالاً أكبر لمخلفات المجتمع المدني غير الحكومية في العمل بشكل أوسع. (جيف هانديكر).

وكي يتم تحقيق التغيير من قبل عناصر المجتمع المحلي لا بد من بناء هيكل قانوني مناسب لإحداث التغيير. ويمكن الإشارة إلى وجود فرصة مناسبة الآن لبناء هذا الهيكل القانوني الفلسطيني بسبب التزايد في الوعي والاهتمام الدولي من قبل كافة المعارضين للحرب العراقية واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق. (لين ويلشمان).

– ما هي المقاييس المعتمدة عند اختيار حالات للمقارنة؟ (ميك دمير).

الإجابة: إذا اعتمدنا مبدأ قانوني، في هذه الحالة نقوم بمقارنة المبادئ القانونية لجميع الحالات وبشكل واضح ومباشر. أما إذا كنا نتعامل مع حقوق قانونية قائمة، عندها نقوم بمقارنة كيفية التعامل مع هذه الحقوق تبعاً لكل حالة. قد يختلف ذلك عن الأسلوب المقارن المتبع في العلوم السياسية، حيث أن تطبيق الحلول وليس المبادئ يعتبر أساساً للمقارنة. (لين ويلشمان).

وفيما يخص العرض المقدم والمتعلق بالحماية المؤقتة للاجئين الفلسطينيين:

– هناك العديد من التحفظات حول الأنظمة الداعية للحماية المؤقتة، حيث أن الحماية المؤقتة تقلل من أهمية الأنظمة الداعية إلى الحماية الدولية. وفي حال أن خطة الحماية المؤقتة تعتمد على نقد تفسير (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين – UNHCR) المتعلق باوضاع اللاجئين الفلسطينيين في إطار مؤتمر اللاجئين عام ١٩٥١، فإن هذا النقد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار موقف (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين – UNHCR) عام ٢٠٠٢ الذي خلا من تفسير مادة (١D) كبنء استثنائي للاجئين الفلسطينيين. يرجى تقديم المزيد من التوضيحات حول هذه النقطة. (مونيك مالحه).

الإجابة: إن الحماية المؤقتة تأخذ شكلاً مختلفاً عندما نتحدث عن الشأن الفلسطيني، حيث أن مستوى الحماية المتوفر حالياً للاجئين الفلسطينيين أقل مما يمكن أن توفره الحماية المؤقتة. وبذلك لا يمكن تهميش أي شيء، بل بالعكس، فالعديد من الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لم تقم بتطبيق بند (١D) التابع لمعاهدة اللاجئين عام ١٩٥١ في قوانينها للهجرة المحلية.



ستكون أقوى. فعلى سبيل المثال، في البوسنة وجورجيا، تم النظر إلى حق العودة على أنه حق غير مشروط وقائم ولا يمكن انتزاعه أو انتهاكه. أيضاً، فقد تم ترسيخ الحق في السكن واستعادة الأملاك. (تيري رمبل).

ما معنى الجملة التالية «العيش بسلام مع جيرانهم»؟ هل يوجد في تاريخ صياغة المواثيق الدولية المتعلقة بحق العودة شيئاً من هذا القبيل؟ (جلين رانجوال).

الإجابة: في الحقيقة إن تاريخ صياغة المواثيق الدولية والقرارات المتعلقة بهذا الجانب غير مناسبة. فمن جانب، قامت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين UNCCP بفرض فقرة في القرار والمتعلقة بعودة اللاجئين (من خلال تنازلات أو ضمانات، كعدم إدخال الأسلحة مثلاً، الخ). ومن جانب آخر، فقد شعرت البعثة بان الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة من خلال قرارها رقم ١٩٤ قد فرضت على إسرائيل شروطاً أخرى مثل ضمان حماية اللاجئين عند العودة. (تيري رمبل).

إن الرجوع للقانون الدولي فيما يتعلق بحق اللاجئين في التعويض يعارض مع الفرضية التي تقول إن المبادئ المتعلقة بهذا الموضوع كانت جزءاً من القانون العرفي عام ١٩٤٨. (جو سكيشلا).

الإجابة: لقد أشار القانون الدولي وبشكل محدد للحالة المتعلقة بحق الملكية للاجئين. وقد تم تضمين هذه الإشارة خصيصاً لترسيخ حق اللاجئين الفلسطينيين العائدين إلى ديارهم في إسرائيل، حيث أنه لم يكن من الواضح كيف يمكن التعامل معهم في ظل القانون الإسرائيلي المحلي. (تيري رمبل).

– كم هو مفيد أن يتم التعامل مع قرار ١٩٤ للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة كمبدأ دولي؟ ليس من المجدي أن نقوم بتطوير مجموعة أعم من المبادئ، كي نستطيع التعامل مع الواقع الأيديولوجي والسياسي الحالي؟ (ليلى هلال).

الإجابة: إن الهدف من النظر إلى قرار رقم ١٩٤ التابع للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يهدف جزئياً إلى خلق نقاشات وجواريات أشمل للقرار وشروط المرجعية التابعة له. وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أنه وبالإضافة إلى النقاش القانوني، فقد ظهر خلال مرحلة الصياغة، أحداث أخلاقية وآراء تؤمن بأن أي قرار قانوني دولي متعلق بموضوع اللاجئين الفلسطينيين يجب أن ينظر إليه

وبعثات الكشف عن الحقيقة. وتقرّر الورقة في الختام بأن المحاولات الراهنة للمجتمع المدني الفلسطيني والرامية إلى تطوير قانون فلسطيني مع التركيز تحديداً على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والمطالبة بحقهم في المشاركة، كل ذلك من شأنه أن يساهم في إنهاء الطلاق والانفصال الأبدي ما بين مفهوم السلام ومفهوم العدالة في عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية.

كما قدمت البروفيسور سوزان أكرم من كلية الحقوق بجامعة بوسطن، خطة تحت عنوان «الحماية المؤقتة كإداة لتنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين». ويتم النظر للحماية المؤقتة كمعيار قانوني دولي يتم تطبيقه إجبارياً على بعض الدول وخصوصاً في بعض الحالات التي تتطلب علاجاً لمشاكل التدفق الضخم للاجئين، أو الأفراد العائدين من أجواء الصراعات المسلحة أو النضال المدني.

وكما هو معروف، فالحماية تعتبر الأحدث لجهة الاحتمالات الثلاث والمتعلقة بحماية اللاجئين والممكن تقديمها من قبل الدولة، أما الاحتمال الآخر والمتعامل معهما عالمياً، يتمثل الأول «بعدم عودة اللاجئين»، أما الثاني فيتمثل بالحماية غير الإجبارية في حالات اللجوء السياسي. وتظهر الكاتبة بأنه ولأسباب تتعلق بخاصية الوضع الفلسطيني، بمعنى الاستثنائات الجزئية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين الواقعين تحت نظام الحماية الدولية، فإن الحماية المؤقتة والمرتبطة بعودة اللاجئين على مراحل، ونظام الحوافز والعوائق لضمان مشاركة كافة الدول المعنية، إن كل ذلك يؤهل لعملية التنفيذ الفوري للحلول الدائمة على أرضية الحق في العودة والمركزة على خيار اللاجئين وحقهم في العودة إلى ديارهم.

نقاش:

١. المواضيع التي طرحت رداً على أوراق العمل المقدمة، بالإضافة إلى ردود المتحدثين:

فيما يتعلق بقرار رقم ١٩٤ لهيئة الأمم المتحدة: – ما هي العلاقة بين قرار رقم ١٩٤ للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة والقانون الحالي للاجئين؟ وكيف يمكن لهذا القرار أن يكون مختلفاً لو تمت صياغته اليوم؟ (ميك دامبر). الإجابة: إن قرار رقم ١٩٤ التابع للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يتماشى مع القانون الحالي للاجئين. وفي حال تمت صياغته اليوم، فإن الحقوق القانونية في الغالب

الجلسة الأولى:

«خلفية عامة حول الدروس المستفادة من تجارب مقارنة حول القانون الدولي وحقوق الإنسان»

تم عرض ثلاثة أوراق عمل للنقاش، وقد تم دعم هذه الأوراق بأوراق ثلاثة إضافية تشمل خلفية عامة حول المواضيع المطروحة، وهي: «الحق في السكن وإعادة الملكيات في البوسنة والهرسك» – حالة دراسية مقدمة من قبل بول بريجتور – لجنة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)؛ «المشاكل المتعلقة بالعودة الدائمة للاجئين في أفغانستان» – مقدمة من قبل ريم السالم – مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛ «العدالة في وجه الجرائم» – دور الإدعاء العام في تحقيق السلام والإصلاح» – مقدمة من قبل الجيندرا فيسينت – المجلس الجنائي الدولي في يوغوسلافيا سابقاً (ICTY).

وقد جاء في الورقة الأولى تحت عنوان «قرار رقم ١٩٤ للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، والإطار المتعلق بإيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨» والمقدمة من قبل تيري رمبل من مركز بديل، معنى أهداف قرار رقم ١٩٤ للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، والقرار الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة والمتعلق بأغلبية اللاجئين الفلسطينيين، بمعنى اللاجئين الذين تم تهجيرهم عام ١٩٤٨. وقد اعتمدت هذه الورقة على تاريخ مسودة هذا القرار، وأوراق العمل التي قامت بها لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين (UNCCP)، بالإضافة إلى تقارير ومراسلات وسيط هيئة الأمم المتحدة في فلسطين. وقدم العرض تلخيصاً للمبادئ الأساسية (خيارات اللاجئين)، والحلول المتعلقة بحقوق اللاجئين الفلسطينيين (الحل الشامل والدائم، أي العودة واستعادة أراضي ومساكن اللاجئين وتعويضهم عن الخسائر، أما الحل الآخر فيتمثل بعدم عودة اللاجئين وعدم تعويضهم عن الخسائر أو إعادة ملكياتهم). كما شمل العرض الآليات المقترحة مبدئياً فيما يتعلق بالحل الدائم (لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين – UNCCP). وأخيراً، طرحت الورقة معاني وتفسيرات واضحة لحقوق اللاجئين الثلاثة، ألا وهي: حق العودة، وإعادة الملكية، والتعويض عن الخسائر.

أما الورقة الثانية، ملاحظات مقارنة حول دور القانون الدولي وحقوق الإنسان في تحقيق السلام، ورسم حلول دائمة لمشكلة اللاجئين، المقدمة من قبل لين ويلشمان – مركز الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، فقد أشارت إلى ما جاء في تقرير كريستين بيل عام ٢٠٠٠ حول اتفاقيات السلام وحقوق الإنسان من أن قرار «ما وراء الأمانة» أو بمعنى آخر «الأمانة حول ماهية الأمانة» يعتبر مهماً جداً في ديمومة واحترام حقوق الإنسان في اتفاقيات السلام. وقد أوضحت بيل في دراساتها في (جنوب أفريقيا، وإيرلندا الشمالية، والبوسنة والهرسك، وإسرائيل وفلسطين) أن الأسباب وراء الخروقات المتعلقة بحقوق الإنسان في الماضي نبعث من المقايضات والمساومات في الصفقات المتعلقة بالحقوق الجماعية (حق تقرير المصير). ويتجلى ذلك من خلال حق العودة للاجئين في الحالة الفلسطينية أو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وتقدم هذه الورقة، أيضاً، مراجعة للخلل الحاصل بين مفهوم السلام ومفهوم العدل في اتفاقيات السلام. كما أنها تأخذ بعين الاعتبار جانباً ثانياً للعدالة: الأولى تتمثل بالعدالة الجزائية، ومثال على ذلك الاتهامات الجنائية، والثانية العدالة الحقة، ومثال على ذلك أمнести



- وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول التي قامت بتطبيق هذا البند، تختلف فيما بينها حول مفهوم «إن اللاجئين الفلسطينيين، بطبيعة الحال، لهم الحق في الاستفادة من نتائج المعاهدة». (سوزان أكرم).

- كيف نستطيع أن نربط ما بين حماية اللاجئين وحماية أشمل وأعم للشعب الفلسطيني ككل، وليس للاجئين فقط، تحت مظلة القانون الإنساني. أما فيما يتعلق بالحماية، فمن الجدير بالذكر الإشارة إلى قرار رقم (٦٨١) التابع لمجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة (تطبيق ومراقبة قرارات مؤتمر جنيف الرابع والمتعلقة بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧-١٩٩٠). (عصام يونس). أيضا، من المهم النظر إلى دور وكالة غوث اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة في هذا السياق. (كريستيان بيرجر). الإجابة: إن الحماية المؤقتة، أيضا، تعتبر ذات أهمية في هذا السياق، حيث يمكن تطبيقها على مجموعات ولا تعتمد فقط على التعريفات المتعلقة باللاجئين. (سوزان أكرم).

- تمت الإشارة إلى التعبيرات المستخدمة، مثل «مؤقت» و «جزئي»، حيث أنها قد تقلل من أهمية الجهود المبذولة لإيجاد حل دائم. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى دراسة أكبر للحقائق والوقائع السياسية بدلا من الأحداث وترتيبها الزمني. (ليلي هلال).

الجلسة الثانية

الاقتراحات الدبلوماسية السابقة والحالية في صنع حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين

قام مايك مولوي، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط التابع لوزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا بمراجعة الإنجازات والإخفاقات التي قامت بها لجنة عمل اللاجئين المتعددة (RWG) خلال العشر سنوات الماضية (١٩٩٢-٢٠٠٣). ومن أهم النتائج على جدول الأعمال، تحسين الأوضاع المعيشية ولم تشمل العائلات (١٩٩٢-١٩٩٣)؛ القيام بجمع المال لدعم برنامج تنفيذ السلام التابع لوكالة غوث اللاجئين (PIP)-١٩٩٤؛ كتابة مسودة ورقة عمل مشتركة تشمل رؤيا لوضع اللاجئين بعد عشر سنوات من الآن (١٩٩٤). وقد عقدت لجنة عمل اللاجئين المتعددة الأطراف آخر اجتماع مكتمل عام ١٩٩٥، إلا أنه تم تجميد عمل اللجنة من قبل الدول العربية المعنية بعد أن تم انتخاب حزب الليكود في إسرائيل. إلا أنه وخلال الأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٣، قامت اللجنة بمتابعة أعمالها بشكل متقطع، حيث قامت بزيارات ميدانية في المنطقة، وجمعت الأموال دعما للمشاريع التنموية وصلت إلى حوالي (١٠٠ مليون دولار أمريكي)، وقامت بتثقيف الدبلوماسيين الغربيين حول قضية اللاجئين، وحققت حلولاً لمشكلة سكان مخيم كندا، حيث تم إعادة خمسة آلاف لاجيء فلسطيني إلى قطاع غزة من الجانب الحدودي المصري بعد أن كانوا معزولين بعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية.

وأخيرا قامت اللجنة بإنشاء صندوق للمنح الجامعية والتي تقوم الآن بدعم حوالي ٩٠ فتاة فلسطينية في الجامعات اللبنانية. أضف إلى هذه المبادرات الكندية من خلال المركز الدولي للأبحاث التنموية (IDRC)، عقد أول مؤتمر تقييمي في محاولة للبحث عن أسئلة ذات صلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين (١٩٩٨)، وورشه عمل حول موضوع تعويضات اللاجئين (١٩٩٩)، بالإضافة إلى دعم البحوث المختصة في مواضيع المعايير القياسية للحلول. ومن أهم الملاحظات والاستنتاجات:

* تم تصميم هذه العملية التعددية كي يتم الابتعاد عن أنظمة هيئة الأمم الجدلية والاستعاضة عنها بتجميع كافة الموارد والقدرات والإرادات السياسية للمجتمع الدولي حول قضايا المنطقة. لذا، تم ابتداء مصطلحات جديدة مثل لجنة عمل اللاجئين (RWG)، والمدارة من قبل «Gavel Holders» و «Shepherds»، الخاصة بالتسلسل الوظيفي، الخ.

* لم يكن في نية لجنة عمل اللاجئين (RWG) أن تحل محل المفاوضات الثنائية الفلسطينية - الإسرائيلية، حيث أنها تعتبر منبرا لدعم المفاوضات الثنائية، وليس باستطاعتها التطرق إلى أي موضوع دون الحصول على موافقة من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وفي هذا السياق، فقد قامت اللجنة بإسقاط بعض البنود في جدول أعمالها أو بعض المشاريع بسبب عدم موافقة أحد الأطراف. فعلى سبيل المثال، اعترضت إسرائيل على محاولة اللجنة دعم الأبحاث التي تسعى إلى إيجاد حل شامل لمشكلة اللاجئين، بالإضافة إلى معارضتها تقديم ورقة تتضمن رؤيا لأوضاع اللاجئين بعد عشر سنوات. وفي المقابل، رفضت منظمة التحرير الفلسطينية البند المتعلق بتضمين ملجأ لإعادة تاهيل اللاجئين.

* ومع بداية الإنتفاضة الثانية، تم تجميد كافة

النشاطات المتعددة وغير الرسمية بقرار من مؤتمر القمة العربية في عمان والذي عقد في تشرين أول من العام ٢٠٠٠. وبعد استشارات مكثفة، قام الكنديون بتغيير اتجاه عملهم من خلال التركيز على توفير الدعم التنموي. بالإضافة إلى أن اختيارهم للمشاريع اعتمد على مدى قدرتها في جعل الطرفين يوقعان على اتفاقية، أو إذا ما كان بمقدور هذه المشاريع تسويق أو تنفيذ «اتفاقية ما».

* يعتبر عامل الإرادة السياسية للطرفان ووفرة الموارد من أهم العناصر التي تكفل الوصول إلى اتفاقات أو حلول، حيث أن القانون الدولي والمبادئ الدولية تعتبران عوامل ثانوية. وإذا وجدت الإرادة السياسية، يمكن التوصل إلى إطار قانوني مناسب.

وقد أشار كريستيان بيرجر، المستشار السياسي في البعثة الأوروبية للشرق الأدنى، إلى أن الموقف الأوروبي الرسمي يشير إلى أن أية حلول متعلقة بالسؤال عن مشكلة اللاجئين يجب أن تشمل حلا «عادلا وحقيقيا ومتفق عليه من قبل الطرفين». وتعي البعثة الأوروبية أهمية ومركزية قضية اللاجئين عند التحدث عن حل دائم لمشكلة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. كما أوضح بيرجر إلى أنه وبغض النظر عن نوع الحل المتفق عليه، إلا أنه يجب أن يشمل في طياته حلا لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. كما عرج بالقول في السياق نفسه إلى حقيقة مفادها أن المجتمع الدولي «لا يستطيع أن يكون فلسطينيا أكثر من الفلسطينيين أنفسهم».

وبالرغم من أن الإرادة السياسية تعتبر مفتاحا لأي حل، إلا أننا يجب أن لا ننسى بأن الإرادة السياسية التابعة للطرف الأقوى هي التي تحدد شكل الاتفاقات والأدوار المعطاة للمبادئ والقوانين الدولية. وإذا نظرنا إلى الماضي، نرى أن كافة الحلول شكلت على أساس الأولويات السياسية وليس المبادئ العالمية. فعلى سبيل المثال، كان هناك تهجير لجماعات تركية - يونانية في العشرينات من القرن الماضي، حيث لم يتم تقديم أي دعم لمشكلة عودة اللاجئين إلى ديارهم بعد أن قامت الحرب الباردة، وبالمقابل، نجد أن مشكلة عودة اللاجئين إلى البلقان لاقت دعما هائلا.

كما أوضح بيرجر دور الإتحاد الأوروبي الداعي إلى تطوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين، حيث يظهر ذلك من خلال دعم الإتحاد الأوروبي لوكالة غوث اللاجئين (يعتبر الإتحاد الأوروبي من أكبر الدول المانحة) بالإضافة إلى دعمها للسلطة الوطنية الفلسطينية.

قدم الدكتور أسعد عبد الرحمن، المسؤول السابق عن دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية ورقة عمل بعنوان (إعادة النظر في مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية والمتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين من ١٩٩١-٢٠٠٠)، والتي لخصت الإنجازات الهامة التي تم تحقيقها في الجهود الرامية لتحقيق السلام منذ العام ١٩٩١ والتي تتلخص بالتالي:

مؤتمر مدريد للسلام، واتفاقيات أوسلو، واللجنة الرباعية ولجان عمل اللاجئين، اتفاقية بيلين - أبو مازن، ومؤتمر كامب ديفيد الثاني ومفاوضات طابا. وقد أوضح السيد عبد الرحمن بأنه وحسب معلوماته، لم يكن هناك أية إتفاقيات حول قضايا الحل النهائي بين السيد أبو مازن والسيد يوسي بيلين، حيث أشار إلى الموقف الفلسطيني حول قضية اللاجئين والداعي دائما إلى إيجاد حل عملي وحقيقي لهذه المشكلة. إلا أنه أضاف أن القيادة الفلسطينية ربما كان من الممكن في الماضي أن تقبل حلا وسطا بالنسبة لموضوع اللاجئين إذا ما قامت إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والوصول إلى حل عادل نسبيا بالنسبة لتعويض اللاجئين الفلسطينيين.

إضافة إلى ذلك، فقد طلب من مشاركين آخرين تقديم تلخيص لما ورد في أوراقهم، حيث قدم السيد جلين رانجوالا من جامعة كيمبريدج ورقة عمل بعنوان («التفاوض على الأمور التي لا يمكن التفاوض عليها: حق العودة والدور الناشئ للمقاييس الدولية»). فقد أوضحت الورقة المشاكل الناجمة عن التفاوض في قضية حق العودة - والذي يعتبر حقا إنسانيا بالدرجة الأولى ، يعتبر خارجا عن عالم المفاوضات. وقدم السيد رانجوالا أربعة خيارات غير مشتركة وغير كلية لمستقبل المفاوضات، ألا وهي: حقوق الإنسان الدولية بما فيها حق العودة والتي قد تكون نقطة بداية لدى الطرفين وبشكل ذاتي ومستقل، أو أن تُفرض على الجانبان من قبل طرف ثالث. أما الخيارات الأخران والذان اعتبرهما مستبعدان، يتمثل الأول بالفصل ما بين الحل المتعلق بالأراضي المحتلة والحل المتعلق بالآزمة الأكبر والأشمل وخصوصا مشكلة حق عودة اللاجئين، ولم يحصل هذا الخيار حتى الآن على موافقة أي من الطرفين. أما الحل الثاني فيتمثل بإعادة إحياء الجهود المشتركة من قبل المفاوضين الفلسطينيين واللاجئين أنفسهم لتأكيد حقيقة مفادها أنه ليس بمقدور أحد أن يغض النظر عن حق الفرد الفلسطيني في العودة إلى دياره، وبذلك يتم الحفاظ على الموقف الدولي من هذه القضية.

أما الدكتورة كرمة النابلسي من جامعة نافيلد في أوكسفورد، فقد لخصت في ورقتها تحت عنوان («السلطة الشعبية، والحقوق الجماعية، والمشاركة في وضع حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين») أنه عندما يتم التحدث عن «صفقة» في اتفاقيات السلام، فمن المهم جدا تحديد ما هو المعنى بكلمة «صفقة». فالإطار العام لاتفاقيات أوسلو يعتمد على الاحتمال القاضي بتأجيل التفاوض على قضية اللاجئين حتى يتم بناء وتحقيق الثقة بين الطرفين. في الوقت الذي tendني فيه مستوى توقعات اللاجئين، بيد أن ذلك لم يحدث بل العكس تماما. كما أن التركيز المحدود على السلطة الفلسطينية أدى إلى انفصال تام ما بين الشعب الفلسطيني وهيكلة السياسي، وما بين المفاوضين الفلسطينيين والمجتمع الدولي.

فقد أشارت نتائج البحث الذي قامت به بعثة التحقيق المشتركة التابعة للبرلمان البريطاني عام ٢٠٠٠، على أن الفلسطينيين كافة في أنحاء العالم يؤيدون أن منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر ممثلهم الشرعي والوحيد، إلا أنهم يطالبون بتمثيل أكثر فعالية.

كما خلصت الدكتورة نابلسي إلى أن السلطة الشعبية، والديموقراطية، والتمثيل النسبي تعتبر من أهم العناصر التي بإمكانها حل الانقسام الواضح ما بين القانون والسياسة. ففي حالة إعطاء اللاجئين الفلسطينيين اليات للمشاركة والتمثيل، عندها فقط يستطيعون لعب أدوارا سياسية ووضع قوانين للعودة في أية مفاوضات سلام مستقبلية.

نقاش

١. القضايا التي تم التطرق إليها ردا على أوراق العمل المقدمة:

أ- تم تقديم استفسار عن حالة (كندا بارك) الذي تم إنشاؤه على أنقاض القرى الفلسطينية مثل عمواس و يالو و بيت نوبا. (محمود عيسى).

الإجابة: أوضح مايك مولوي بأنه لا يوجد أية مشاركة رسمية كندية في هذه الحديقة، والتي تم تسميتها ورعايتها من قبل مجموعة خاصة من الكنديين اليهود.

ب- كيف يمكن للفلسطينيين في أوروبا أن يكونوا جزءا من عملية الدمج؟ (محمود عيسى)

الإجابة: إن الفلسطينيين في أوروبا، على الأقل حاملي

الجنسية، يستفيدون من البلدان التي يعيشون فيها، حيث أنهم يستطيعون المشاركة في كل شيء في أوروبا بحكم الجنسية، كما أن بمقدورهم المشاركة في الشؤون الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية. (كريستيان بيرجر).

ج- ما الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي لضمان تحقيق حل عادل في قضية اللاجئين الفلسطينيين؟ (مارتن سيرمان).

الإجابة: لن يقبل الاتحاد الأوروبي أي حل مستقبلي يقوم بخرق القانون الدولي، إلا أنه لم يتم تعريف أية مقاييس دنيا يقاس بها الاتفاق أو الحل العادل حتى الآن. (كريستيان بيرجر).

د- من الضروري جدا التمييز بين تطبيق الحماية المؤقتة وإعادة اللاجئين في البوسنة وبين الوضع الفلسطيني.

الإجابة: إن وجود أعداد هائلة من اللاجئين البوسنيين في الدول الأوروبية جاء محفزا لمواقف الدول الأوروبية الداعية إلى عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم. بالمقابل، قد يعتقد البعض أن الدول الأوروبية لا يوجد لديها أية حوافز سياسية مقارنة بتعلق بالوضع الفلسطيني، حيث أن القليل من الفلسطينيين يعيشون في الدول الأوروبية، وغالبيتهم تعيش في دول الشرق الأوسط. إلا أنه وبالطبع، قد يكون هناك حوافز سياسية أخرى لتنشيط الموقف الأوروبي (جيف هاندميكر).

هـ - إن مثال تحسين الأوضاع المعيشية في المخيمات يعتبر مثالا حيا للعمليات التي قامت بها مجموعة عمل اللاجئين واشتركت بها الدول العربية كي يتم التغلب على العقبات السياسية وحل المشكلة على أساس مبدئي. (تيري ريمبل).

و- لماذا إذن، لا يوجد أية إرادة سياسية لضمان مشاركة دولة إسرائيل في القضايا الرئيسية المتعلقة باللاجئين؟ (انغريد جرادات).

الإجابة: هناك حاجة ملحة لمشاركة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. (مايك مولوي).

يجب على المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية الدولية أن تفعل المزيد حيال مشاركة إسرائيل في الجدل الحاصل حول قضية اللاجئين، حيث أنه يجب على إسرائيل أن تعترف بحقوق اللاجئين كما جاء في قرار رقم (١٩٤) التابع لهيئة الأمم المتحدة، بما في ذلك حقهم في العودة والتعويض المادي والذي يعتبر الركيزة الأساسية لأي حل. وفي اعتقادي أن هذه الأمور يمكن أن تناقش على طاولة المفاوضات، وخير دليل على ذلك ما جاء في مفاوضات طابا، حيث توفر بصيص أمل بإمكانية التوصل إلى حل بين الطرفين إذا توفرت الإرادة السياسية عند التنفيذ. (ساجي خليل).

استنتاجات عامة

ز- هناك اجماع عام حول الحقوق الرئيسية للاجئين الفلسطينيين (العودة، وإعادة الملكية، والتعويض)، وحول حقيقة مفادها أن الحقوق ذاتها خارج عالم المفاوضات، وأن الحلول يجب أن توضع على أساس خيارات اللاجئين الفردية، وأخيرا حول حقيقة مفادها أن القانون الدولي لم يلعب دورا فعلا خلال اتفاقية أوسلو. وقد تم طرح العديد من الآراء حول العلاقة ما بين القانون والسياسة، إلا أن الجميع اتفق بشكل عام على أن القانون الدولي مهم ويجب أن يبقى مهما. وقد أعرب المشاركون بشكل عام أن الدرجة أو حجم مشاركة القانون الدولي في العملية السلمية، وخصوصا في الحالة الفلسطينية - الإسرائيلية، يعتمد في الأساس على الإرادة السياسية للشخصيات السياسية المعنية. و أجمع المشاركون على انعدام الإرادة السياسية من قبل الأطراف الرئيسية في المجتمع الدولي وإسرائيل لوضع حلول دائمة للاجئين الفلسطينيين بما لا يتعارض مع القانون الدولي وقرار رقم (١٩٤) للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

الجلسة الثالثة

«القانون والسياسة، كيف نضع المبادئ القانونية قيد التنفيذ؟»

فيما يلي تصنيف لمجموعة الاقتراحات المقدمة من قبل المشاركين والأكاديميين من المنظمات غير الحكومية الى ورشة العمل الاولى.

١. الحاجة الى إطار ورسالة عامة تقوم بطرح حق العودة للاجئين الفلسطينيين:

أ- يجب أن يكون الجدل الحاصل في قضية حق العودة ضمن رسالة أعم وأقوى ويعتمد على مبادئ أساسية، مثل مبدأ التمييز. كما يجب أن تتضمن هذه الرسالة تحليلا لطبيعة دولة إسرائيل، وقوانينها العنصرية، ودور مؤسساتها التابعة للدولة في عملية تهجير والتخلص من الشعب الفلسطيني. يجب أن يكون



– بالنسبة لمركز بديل، فإن كافة النتائج والاقتراحات الناجمة عن هذا المؤتمر أية مؤتمرات مستقبلية توفر تغذية راجعة ومستعجلة تساهم في تطوير برامج بديل وشبكات الاتصال التابعة له. ويعتبر بديل نفسه أحد الأطراف الذي بإمكانه الاشتراك من خلال برامجه على ترسيخ وتثبيت الحق العادل لعودة اللاجئين الفلسطينيين. وبالرغم من أن العديد من الاقتراحات المقدمة هنا على صلة وثيقة بنشاطات مركز بديل مثل (البحوث، التعبئة والربط كجزء من ائتلاف حق العودة الفلسطيني، والتعبئة من أجل حماية فعالة للاجئين الفلسطينيين، وإشراك المجتمع المدني الإسرائيلي في قضية حق العودة، الخ)، إلا أن بديل لا يوجد لديه القدرة ولا يتطلع إلى تحمل مسؤولية المتابعة والتنسيق لكافة الاقتراحات الثمينة التي تم تقديمها في هذا المؤتمر.

يعتمد بالأساس على حجم الضغوطات التي باستطاعة المجتمع المدني نفسه أن يمارسها، بما في ذلك المبادرة المتعلقة بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، والمبادرة المتعلقة بكثف الحقائق، الخ. ٩. الدور الذي يمكن أن يلعبه مركز بديل بالاشتراك مع ملتقى الخبراء:

أ- لقد صمم هذا الملتقى على أن يتضمن أربع جلسات وخاتمة، وليس القصد منه أن يصبح مؤتمرا نهائيا للبرنامج الذي ينوي بديل تنفيذه، بل القصد منه محاولة إشراك الخبراء وصناع القرار السياسي والنشطاء المعنيين بأهمية إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، والقادرين على المساهمة في تحقيق هذا الهدف بطرق مختلفة، إن الهدف من هذه المبادرة تشجيع وتسهيل عملية التعرف على الأبحاث الضرورية، وشبكات الاتصال فيما بين المعنيين.

قائمة المشاركين

١. روني أبو سعد، مرشح لشهادة الدكتوراة، كلية الحقوق، جامعة جينت.
٢. د. أسعد عبد الرحمن، الرئيس السابق لدائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.
٣. بروفيسور سوزان أكرم، كلية الحقوق في جامعة بوسطن.
٤. كريستيان بيرجر، مستشار سياسي، المفوضية الأوروبية، الشرق الأدنى.
٥. د. مايكل دمير، قارئ في سياسات الشرق الأوسط، جامعة إكستر، بريطانيا.
٦. إيفيرت-جان جريت، باكس كريستي هولندا، مدير مشاريع الشرق الأوسط.
٧. جان هابركين، مسؤول البرامج، مؤسسة اللاجئين، هولندا.
٨. جيف هاندميكر، محامي في مجال حقوق الإنسان، مستشار مستقل، هولندا.
٩. بريجيت هيرمانز، ناشطة في مجال الضغط والتأثير، المنبر التنفيذي البلجيكي.
١٠. ليلى هال، مستشار قانوني، وحدة دعم المفاوضات، دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية.
١١. د. محمود عيسى، المجلس الدانمركي للاجئين، كوبنهاغن.
١٢. إنغريد جرادات جاسنز، مديرة بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
١٣. ساجي خليل سلامة، المدير العام، دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.
١٤. جيوفانا ليلى، منسقة الشؤون الفلسطينية الإسرائيلية، أبروديف.
١٥. مونيك مالحه، مسؤول أول في القانون، دائرة آسيا الوسطى، وجنوب غرب آسيا، وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، المفوضية العليا للاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة.
١٦. مايكل مولوي، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، دائرة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية، كندا.
١٧. د. كرمه النابلسي، عضو الهيئة التدريسية، كلية نافيلد، جامعة أوكسفورد.
١٨. مها النجار، جامعة بروكسل.
١٩. د. كريستوفر باركر، دائرة دراسات دول العالم الثالث، جامعة جينت.
٢٠. مارييس بيجات-توكي، منسق، دائرة البحوث، كلية الدراسات العليا في التنمية، جامعة جينيف.
٢١. بول بريتيوتور، مستشار قانوني في حقوق الإنسان، بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى البوسنة والهرسك.
٢٢. جميل رباح، باحث، بلجيكا.
٢٣. جلين رانجوالا، محاضر سياسي، كلية نوهام، جامعة كامبريدج.
٢٤. تيري رمبل، منسق وحدة المصادر والإعلام في بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
٢٥. جوزيف سكيشلا، منسق، شبكة الحق في الأرض والسكن، القاهرة.
٢٦. مارتين سيبرمان، مكتب الشرق الأوسط، ICCO، هولندا.
٢٧. ميرجام فان بيل، مدير منسق برنامج الشرق الأوسط، منظمة أوكسفام للتضامن.
٢٨. ساندرافيسين، مساعد قانوني، المحكمة الدولية ليوغوسلافيا سابقا.
٢٩. ميس ورا، منسق أمانة السر، المجموعة التنسيقية للاجئين، السلطة الوطنية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية.
٣٠. د. لين ويلشمان، المدير العام، مركز القانون الإسلامي والشرق الأوسط، الدائرة القانونية، جامعة لندن.
٣١. عصام يونس، المدير العام، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة.
٣٢. مايك زاعت، مكتب الشرق الأوسط، ICCO، هولندا.

* لا تشمل هذه الوثيقة العرض العام الذي قدمته البروفيسور سوزان أكرم والدكتور أسعد عبد الرحمن في مدرج الجامعة مساء ٢٢ أيار ٢٠٠٣.

بدوره سيساهم في التطرق إلى مواضيع عدة منها: حق العودة، وإعادة الملكية، وقيام إسرائيل بالتخلص من كافة قوانينها العنصرية.

و- عمل دراسات مقارنة إضافية حول البرامج المتعلقة بحق العودة، من خلال الاستفادة من التجربة الكبيرة لـ (مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والتي قد توفر أفكارا جديدة وصلبة في الحالة الفلسطينية.

ز- يجب نقد، ومراجعة، ومناقشة خطة الحماية المؤقتة التي قدمتها سوزان أكرم لهذا المؤتمر. كما يجب تطوير عوامل التحفيز لضمان مشاركة الدول الرئيسية، حيث أن هذه الخطة قد تكون مصدر قوة للمفاوضين الفلسطينيين في المستقبل.

٦- إن الضغط والتثقيف والتأثير يجب أن يكون مستندا على مبادئ القانون الدولي، كما يجب تبني رسالة شاملة فيما يخص كافة مجالات الصراع:

أ- تقوم المنظمات غير الحكومية الأوروبية بالتأكيد على أهمية التثقيف العام، وضرورة نشر قضية اللاجئين على الصعيد الشعبي كي يتاح المجال لسد الفجوة الحاصلة على الصعيد المعرفي ما بين السياسيين والمفاوضين من جهة والناس العاديين من جهة أخرى.

ب- يجب على الإعلام في أوروبا ومناطق أخرى من العالم أن يكون حساسا ومثقفا حول قضية اللاجئين وحول استحقاقات اللاجئين المستندة إلى الشرعية والقانون الدولي.

ج- تستطيع المنظمات غير الحكومية الأوروبية دعم حق اللاجئين من خلال استقطاب دعم المجتمع أو المنظمات المانحة (منظمات غير حكومية وحكومية)، حيث أن المنظمات المشاركة والمساندة لمركز بديل مثل (منظمة إيكو الهولندية، ومنظمة أوكسفام للتضامن بلجيكا، وشبكة منظمات أهلية وأوروبية/ أبروديف) لها دور رئيسي يمكن لعبه في هذا السياق.

د- مؤسسات الأمم المتحدة: يجب بناء هيكل يتبنى الدبلوماسية السياسية في البداية ومن ثم يتم تحويله تدريجيا إلى قوانين خاصة، فعلى سبيل المثال، ومن خلال استخدام معاهدات الأمم المتحدة، يمكن إصدار قرارات يتم استعمالها في تثقيف الرأي العام في النظام القضائي والإعلام.

٧- الحاجة الضرورية إلى سياسة مبدئية لإشراك المجتمع الإسرائيلي:

أ- هناك حاجة دولية عامة لرؤية الفلسطينيين والإسرائيليين على طاولة المحادثات، بغض النظر عما يقولونه. فعلى الصعيد السياسي لم تصل هذه المحادثات إلى نتيجة ولم تكن ذات معنى في الآونة الأخيرة، بل بالعكس، فالذي حدث عبارة عن عملية ضغط للتوصل إلى حل، بدلا من محاولة التوصل إلى حل حقيقي للأزمة.

ب- إن كافة أعضاء المؤسسة السياسية الإسرائيلية هم في الحقيقة ممثلين للعنصرية الإسرائيلية المماسسة. لذا، فإن المجموعة المستهدفة بالأساس يجب أن تكون داخل المجتمع المدني الإسرائيلي من خلال توصيل الرسالة المتعلقة بحق اللاجئين الفلسطينيين.

ج- يجب أن تكون مشاركة المجتمع المدني الإسرائيلي من خلال نقاشات مبدئية متعلقة بالمستوى الإنساني في المواضيع الأساسية مثل العنصرية المماسسة، والنكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، وبحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ويتم ذلك من خلال ورش عمل، وحملات إعلامية، الخ. إلا أن كافة هذه المحاولات لن تؤدي إلى حلول سريعة، ولكنها الطريقة الوحيدة للسير قدما.

د- إن الوضوح في قضية حق العودة يعتبر مهما جدا كي يتم تقديم الضمانات للمجتمع الإسرائيلي بعدم وجود اجندة خفية. فعلى سبيل المثال، ما قدمه السيد سلمان أبو ستة يعتبر مفيدا جدا من حيث تبيان الحلول العملية للصراع بما في ذلك التخطيط للعودة. أما فيما يتعلق بالحوار، يوجد هناك العديد من التجارب المقارنة التي يمكن الاستفادة منها، أهمها عامل الندم والأسف على ما حصل والذي بدونه لا يمكن السير قدما إلى الأمام.

هـ - إن كافة اللقائات والنقاشات مع المجتمع المدني الإسرائيلي يجب أن تتم بشكل مبدئي داخل فلسطين / إسرائيل، كي يتم تجنب أية عوامل وضغوطات خارجية قد تحصل من قبل الدول المضيفة. إلا أن المجتمع المدني الأوروبي والمؤسسات التابعة له يمكن أن يسهل حوارا فلسطينيا إسرائيليا، بالإضافة إلى تأكيده لنقطة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لشركاؤه الإسرائيليين.

٨. الحاجة إلى تعبئة شعبية داخل فلسطين، وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها:

أ- يجب تقوية الحملة الفلسطينية الداعية إلى حق العودة للاجئين، حيث تم البدء بهذه الحملة نتيجة للمؤتمرات التي عقدها المجتمع الفلسطيني في فلسطين وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد اتفاقيات أوسلو. وقد استطاعت هذه المؤتمرات أن تفتح الطريق أمام النشاط الفلسطينيين المهاجرين في الخارج، كما أنها نجحت في بناء تحالف دولي، واستقطاب شركاء دوليين من المنظمات غير الحكومية ممن تردوا في البداية.

ب- إن الترويج لحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين

هناك نقاشا أخلاقيا بما في ذلك السلطة القانونية والتفاصيل المتعلقة بها (حقائق، وأرقام، الخ).

٢. إن أي رسالة تطالب بحل دائم لحقوق اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تحمل في طياتها خلال التسويق لها صرامة وانضباط لفحوى الرسالة:

أ- هناك حاجة للقيام بالعديد من الأعمال وفي مختلف الميادين، بما في ذلك السياسية، والأكاديمية، والتفاوضية، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الشعبية، الخ. وبالرغم من أن هذه الجهات تقوم بعمل ضمن إطار سياساتها وطريقتها الخاصة، إلا أن جميع نشاطات هذه الهيئات المختلفة يجب أن تكون مكملة لبعضها البعض، بالإضافة إلى تنفيذها في نفس الوقت.

ب- يقوم هذا المؤتمر بمحاولة تطوير مجموعة من الأدوات، بمعنى خلق استراتيجيات ونشاطات تعمل على ترويج حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. ومن النتائج المتوقعة أن يقوم الأشخاص بالعمل سويا وباستقلالية نسبية أيضا.

٣. يجب أن يكون هناك جدلا أوسع بين اللاجئين الفلسطينيين والمجتمع المدني الفلسطيني حول الأجندة المتعلقة بحقوق اللاجئين:

؟ لا يوجد نقاشات كافية حول الحقوق والحلول التابعة لقضية اللاجئين، لذا يجب مشاركة قطاعات أوسع من المجتمع المدني الفلسطيني، على أن لا يقتصر ذلك على اللاجئين أنفسهم فقط. ففي بعض المناطق، على سبيل المثال في قطاع غزة، لا توجد أية منظمات متخصصة تعنى بحقوق اللاجئين. لذا، من الضروري أن يقوم مركز بديل بفحص إمكانياته للمشاركة مع منظمات غير حكومية في قطاع غزة للعمل على قضية حقوق اللاجئين.

أ- يجب إعادة بناء وتدعيم هيكل المجتمع المدني الفلسطيني في الخارج لتسهيل مشاركتهم وتمكينهم من اتخاذ قرارات ديموقراطية.

٤. تكثيف الجهود الرامية إلى بناء التحالفات:

أ- لا يمكن الاعتراف بـ وتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين عن طريق القوة. لذا من الضروري جدا إيجاد طرق بديلة تمكن إسرائيل من المشاركة في هذه المساعي. وباستثناء ذلك، وفي حال فشل هذه المحاولات، فإن الاحتمالات تصبح ضئيلة لكسب دعم الأطراف السياسية الرئيسية (خصوصا وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن استخدام القانون في هذه الحالة يعتبر «غير مساعد» و «غير عملي»).

ب- تطوير قاعدة اتصالات مع الإعلام والصحافيين.

ج- الاعتراف بشخصيات قيادية سياسية ناضلت ضد الكولونيالية، مثل (جنوب إفريقيا، ورواندا).

د- العمل مع المنظمات غير الحكومية والحركات التي تناضل ضد الكولونيالية والتضامن معها حول قضايا محددة، ومثال على ذلك العنصرية المماسسة في جنوب إفريقيا.

٥. تطوير أبحاث وأدوات جديدة لتحسين الحلول المتعلقة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين:

أ- زيادة الجهود المبذولة في خلق توجه فلسطيني - إسرائيلي مشترك في موضوع النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، من خلال عقد نقاشات عامة، وزيارة القرى الفلسطينية المدمرة، واللقاءات بين اللاجئين الفلسطينيين والإسرائيليين، ونقاشات تاريخية على غرار العمل الذي قدم مؤخرا من قبل كرمه النابلسي وإبلان بابيه - زوخروت، كخطوة متقدمة للتعامل الشعبي والواقعي مع الماضي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تدرج هذه النشاطات ضمن إطار أعم وأشمل لتحسين صورتها وجذب انتباه أوسع لمضامينها السياسية.

ب- دراسة الجدل الحاصل حول العدالة الحقبة والعدالة الجزئية، بالإضافة إلى الوسائل القضائية وغير القضائية في التعامل مع ما بعد الأزمة، وفحص جدوى بعثة التحقيق والتوفيق في الحالة الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الإنتقادات التي حصلت في حالة جنوب إفريقيا. كما يوجد خيارات أخرى مثل (بعثة العودة في أفغانستان) والواجب فحص إمكانياتها أيضا.

ج- تقوم بعض المنظمات غير الحكومية في أوروبا (الدانمارك، إيطاليا، وغيرها) بالتفكير في إنشاء منبرا رمزيا لقتلى الحرب الإسرائيليين. لذا يجب جمع شهادات اللاجئين الذين هجروا عام ١٩٤٨، بالإضافة إلى طلب المساعدة من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمختصين في هذا المجال.

د- يجب عمل دراسات ممنهجة على بعض المجموعات لدراسة حقوق، إحتياجات، وأمنيات اللاجئين الفلسطينيين، بالاعتماد على غرار الجهود البحثية الحالية في الحفاظ على الحقوق (سوزان أكرم- مركز بديل) و (الحقوق الشعبية - على سبيل المثال ما قدمته كرمه النابلسي). ويمكن تشكيل لجان عمل لهذا الهدف تحديدا.

هـ - هناك حاجة لعقد المزيد من المؤتمرات لفحص فكرة الدولة اليهودية، حيث أنه من المجدي طرح نقاشات وحوارات حول الطبيعة اليهودية لدولة إسرائيل، والذي

هل وصلت الرسالة؟! ...

«لقد حذر المؤتمرين في مؤتمر الناصرة الثاني عام ٢٠٠٠ والذي نظّمته جمعية المهجرين من التامر والتحايل والتجاوز لحق العودة وتم توجيه تحذير للطرف الإسرائيلي وتنبيه للطرف الفلسطيني من مغبة التوقيع على أي اتفاق يتجاوز حق العودة ويتنكر له ضمناً كان أم بشكل صريح، وأعلن المؤتمرين التمسك بحق العودة ورفض البدائل من تعويض وتبديل أو توطين، وعليه فإن كل اتفاق كاتفاق جنيف يعتبر باطلاً ولاغياً من أساسه».

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل.
تشرين أول ٢٠٠٣.

«وحدها اسرائيل مدعومة بمواقف الادارة الامريكية ادارت ظهرها لارادة المجتمع الدولي، ووضعت نفسها بكل غطرسة فوق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ومتطلبات الحل العادل والسلام الشامل القائم على الحق والعدالة ولو بمفهومها النسبي. ولكن الخطورة أن يبتلى شعبنا بعد كل هذه الانجازات والتضحيات العظيمة بمواقف مجموعة فلسطينية اتاحت لنفسها في خطوة غير مسبوقة، الدخول بصفقات واتفاقات لتجاوز حق العودة بل اسقاطه».

اللجان الشعبية للاجئين في قطاع غزة.
٩ كانون اول ٢٠٠٣.

«يا أهلنا وشعبنا في كل مكان، اننا وباسمكم ومعكم نؤكد على أن حق العودة إلى ديارنا الأصلية حق مكفول لنا في كل المواثيق والشرائع الدولية والدينية والإنسانية. ونؤكد رفضنا لما يدعى «مبادرة جنيف» شكلاً ومضموناً. ان أي حل سياسي لا يعطي اللاجئين الحق في العودة إلى ديارهم بخيارهم الحر والطوعي، لا يمكن ان تكتب له الحياة وسوف يكون مصيره كغيره من الحلول السابقة».

اللجنة الشعبية المركزة لحق العودة في محافظة بيت لحم منظمة الشبيبة الفتاوية الفعاليات الاجتماعية والنقابية والاطر النسوية، محافظة بيت لحم.
١ كانون اول ٢٠٠٣.

«... حق العودة حق مقدس لا يمكننا التنازل عنه وهو خط أحمر لا يسمح لأي كان تجاوزه، ولا يوجد من لديه السلطة والقرار في التنازل عن شبر من ارض فلسطين المختصبة أرض الأجداد والبطولات والتضحيات، فكيف لهذه الفئات ان ترتضي لنفسها وتنصب نفسها مفوضاً ومخولاً لتفرض علينا تاريخاً جديداً من الشتات والتشرد في اللحظة التي لم تجف بها دماء شهدائنا التي روت تراب هذه الأرض الطاهرة .. »

اللجنة الشعبية في مخيم بلاطة، نابلس.

«إننا في اللجان الشعبية للاجئين نؤكد موقفنا الثابت بخصوص قضية اللاجئين، والذي يتمثل في التأكيد على عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها وتعويضهم عن سنوات اللجوء وذلك تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية وميثاق حقوق الإنسان، وخاصة قرار الأمم المتحدة ١٩٤ وإن أي مباحثات أو حلول تنتقص من حقنا في العودة؟ مرفوض رفضاً باتاً».

اللجان الشعبية في قطاع غزة.
١٣ تشرين أول ٢٠٠٣.

«تؤكد الهيئة الاسلامية العليا موقفها الراض لوثيقة جنيف التي تمس حق شعبنا في العودة وضمان حقوق اللاجئين أو تساوم على القدس ومقدساتها»
الهيئة الاسلامية العليا، القدس
١٣ كانون أول ٢٠٠٣

أثار اقتصادية واجتماعية تنذر بكارثة انسانية

مخيم رفح: تهاوت جدران المخيم وعاد اللاجئون الى الخيام



يتعرضون حالياً لهجرات متكررة، بعد الهجرة الاساسية لهم والنكبة التي حلت بهم.

وأضاف: المخيمات الفلسطينية في رفح لا تزال يطلق عليها سكانها أسماء قراهم ومدنهم التي هجروا منها ويابون تغييرها كمخيم «بنا» الذي يتعرض باستمرار للدمار الإسرائيلي ويأبى سكانه إلا أن يتمرتسوا فيه رغم دهم بلدوزرات الاحتلال لمنازلهم وهدمها أحياناً على من فيها وقبل أن يتمكنوا من انقاذ ما يمكن انقاذه من ممتلكاتهم.

وأوضح أبو الخير الذي تعرض هو الآخر منزله لأضرار جسيمة وبيات في مواجهة ومرمى نيران الاحتلال في حي البرازيل قبالة الشريط الحدودي أن الآثار المترتبة على الدمار الإسرائيلي وسياسة العقاب الجماعي ألحقت أضراراً نفسية واجتماعية إضافة الى الاقتصادية بالأسر المنكوبة حتى أن رفح لم تعد منطقة منكوبة فقط وبيات يطلق عليها منطقة «كوارث».

وكانت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين سلمت ٩٧ وحدة سكنية وشرعت ببناء ١٠٣ وحدات أخرى للمدمرة منازلهم، فيما ينظر سكان رفح الى المنحة السعودية بعين الأمل والإنقاذ بعد اعلان أميرها بناء ٩٥٠ وحدة سكنية لذوي المنازل المدمرة برفح.

وقال محافظ رفح مجيد الأغا أن اللاجئين الفلسطينيين في المحافظة يعانون وبيات لا حصر لها بعد تشرد أسرهم وفقدانهم لمصادر رزقهم واعتمادهم بالأساس على المساعدات الصحية والمادية من هنا وهناك على مدار الساعة، وأضاف أن الخسارة الاقتصادية والتجارية التي لحقت بمحافظة رفح أدمت معها الكثير من الاستثمارات والمرافق التي كان بإمكانها أن تعيد من قيمتها الاقتصادية كم منطقة حدودية كالمنطقة الصناعية ومطار غزة الدولي والمنطقة الحرة التي تضررت بشكل مباشر خلال الانتفاضة وهجمات واعتداءات الليات الإسرائيلية التي لم تترك مطاراً ولا منفذاً ولا منزلاً ولا منشأة إلا وألحقت بها دماراً خلف خسائر هائلة وشكل عبئاً آخر على المواطنين.

وتبلغ نسبة اللاجئين في محافظة رفح ٧٠٪ من سكانها وبلغ تعداد المنازل المدمرة فيها منذ إنلاع الانتفاضة أكثر من ١٦٠٠ منزل غالبيتها تقع على امتداد الشريط الحدودي، إضافة الى الحاق اضرار مادية جسيمة بنحو ٧٠٠ منزل آخر وتضم المنازل المدمرة بشكل كلي وجزئي ما يزيد على ٢٥٠٠ أسرة.

ووفقاً لأحصاءات دائرة العلاقات العامة الاعلام في محافظة رفح وصل عدد الورش والمحال والمنشآت الصناعية التي لحق بها الدمار الإسرائيلي ٢٢٠ منشأة، إضافة الى تجريف ٣٣٤٣ دونما، من الأراضي الزراعية المثمرة، والدفيئات التي يعتمد عليها السكان في الحصول على الخضار والحمضيات والزيتون، وبلغت نسبة البطالة في صفوف سكانها أكثر من ٧٠٪ اذا تعطل نحو ١٦ ألف عامل فيها عن العمل، وقضى الاحتلال تماماً على مهنة الصيد التي يعتمد عليها سكان منطقة المواصي المحاذية لشاطئ البحر ويژودون المحافظة من خلالها بالأسماك.

وأشار الى أن الدمار في رفح وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لن تقف عند هذا الحد، إذا أن القوات الاحتلالية لا تزال تهدد بهدم المزيد من المنازل، وتشريد مئات الأسر، مؤكداً أن ذلك لن يكون في صالح الجميع، وسيفشل أي محاولات تهدئة. ووفقاً لأحصاءات المحافظة أيضاً بلغت نسبة المنازل المدمرة

بقلم: محمد البابا

رغم أنها كانت في فترة ما أكثر مناطق قطاع غزة حيوية وحركة تجارية واقتصادية إلا أنها أصبحت اليوم أكثر مناطق الضفة والقطاع فقراً وفقاً لأحصاءات البنك الدولي، والاكير دماراً للمنازل السكنية والأعلى نسبة في حجم البطالة جراء الحصار وتدمير البات الاحتلال المتواصل لمنازلها وبنيتها التحتية، وكانت محافظة رفح الواقعة جنوب قطاع غزة، شهدت حتى نهاية السبعينيات حركة إقتصادية نشطة وكانت تشكل منطقة سوق حرة، لكونها المنطقة الحدودية والبوابة الجنوبية لفلسطين مع مصر وقارة آسيا. إضافة الى توافد غالبية محافظات سيناء للابتياح والتسوق فيها.

وقال مثقال أبو طه رئيس الغرفة التجارية لمحافظة رفح وأحد اقتصادييها أن الحركة التجارية في رفح تقلصت بعد ترسيم الحدود بين مصر واسرائيل العام ١٩٨٢ وفصل القطاع عن مصر بعد اتفاقية السلام بين الطرفين «كامب ديفيد» وتواصلت في التدهور حتى بلغت الانعدام خلال الأعوام الثلاثة الماضية بفعل التدمير الإسرائيلي للمنازل السكنية والمحال التجارية والمنشآت الصناعية، واستمرار الاحتياجات المتكررة لها.

وأشار أبو طه بسببته الى شارع صلاح الدين المؤدي الى بوابة صلاح الدين المحاذية للشريط الحدودي الفاصل بين فلسطين ومصر قائلاً: هذا الشارع الذي تراه الآن أشبه بمنطقة أشباح بعد أن دمرت فيه المنازل والمحال التجارية المجاورة للشريط الحدودي والبوابة، كان أكثر شوارع غزة حركة تجارية ولا يملك فيه محال ومنازل سوى أكبر التجار ولا يخلو من المتسوقين والحركة وأوضح أن الدمار لم يقتصر على المنازل والمنشآت فقط بل طال الانسان الفلسطيني نفسه الذي بات يبحث عن الأمن والامان لأطفاله وأسرته في وقت يرى فيه الرأي العام الدولي ينحاز الى اسرائيل ويقف صامتاً أمام الجرائم الإسرائيلية التي ترتكب بحق اللاجئين الذين يعودون اليوم الى الخيمة ومعونات الاوروا والصليب الأحمر الدولي وهيئات الاغاثة المختلفة.

ورفض الأغا الادعاءات الإسرائيلية لجرائمهم والمعنونة بالانفاق، مشيراً إلى أن رفح لم يكشف فيها عن ١٦٠٠ نفق حتى يدمر فيها ١٦٠٠ منزل وأن خانيونس وغزة ودير البلح لم يكشف فيها اتفاق حتى تدمر فيها منازل، مؤكداً أن سياسة الاحتلال واحدة والعقاب الجماعي وتركيع الفلسطينيين هو الهدف الواضح والحقيقي لجرائمهم بحق المدنيين.

وكانت الهيئة الدولية للصليب الأحمر وزعت الاسبوع الجاري الخيام البيضاء والأثاث المنزلي على الأسر التي دمر الاحتلال منازلهم في الحملة الأخيرة في حي قشطة جنوب رفح، وذلك ضمن حملاتها ومساعداتها لاغاثة المتكوبين، وطالب العديد من اللاجئين المشردين من الأمم المتحدة والرأي العام الدولي عدم الاكتفاء بالمساعدات البسيطة والوقوف عند هذا الحد مشيرين الى أن الأمان هو المطلب الاساسي لهم وانتهاء مرحلة اللجوء والتشرد حق مكتسب ونصوص نصت عليه المواثيق الدولية والانسانية.

وقال عبد الحكيم عيسى الناطق باسم أصحاب المنازل المدمرة أن اللاجئين الفلسطينيين الى جانب أخوانهم من سكان رفح الأصليين «المواطنين» عانوا من جديد التشرد واللجوء وبياتوا يفترشون الأرض ويلتحفون السماء في قرن يتطلع فيه العالم لحقوق الانسان ونصرتة.

وقال عزات أبو الخير عضو المجلس البلدي ومدير الأنشطة والبرامج في محافظة رفح أن اللاجئين الفلسطينيين في رفح

تتمة / نحو دراسة الحل

(من صفحة ١١)

فئات معينة داخل المجتمع الجنوب أفريقي لكن المصالحة الحقيقية تعاني من عديد المظاهر وخصوصاً الانفصال الكبير بالسكن بين الألوان المختلفة فلا تزال هناك تجمعات خاصة بالبيض والهنود والملونين والسود، ولا تزال البلاد بحاجة الى العمل من أجل خلق تعايش حقيقي على الأرض بين فئاته المختلفة، وعملية المصالحة التاريخية في جنوب أفريقيا يجب أن تتوج باعتذار تاريخي من قبل البيض لما مارسوه من قسوة وتوحشية في ظل النظام السابق، ولا يمكن القول بوجود مصالحة حقيقية حيث البيض هم الذين يسيطرون على مجمل النواحي الاقتصادية، يمتلكون ٨٦٪ من الأرض، ويمتلكون معظم الشركات والمصانع الكبرى والوظائف العليا كالقضاء والدعاية والاعلام والاتصالات والاستيراد والتصدير ، ومما زاد الوضع سوءاً أن فئة سياسية ضيقة قد استغادت اقتصادياً بحكم مواقعها السياسية وأقاموا شراكه مع رأس المال الأبيض، ليصبحوا أكثر ارتباطاً بمصالحهم الاقتصادية وأكثر ابتعاداً عن مطالبات الجماهير وخصوصاً مطالبات الأراضي وإحداث تنمية حقيقية تشمل كافة الفئات والطبقات .

كيف يمكن الاستفادة فلسطينيا من تجربة جنوب أفريقيا؟

تحتاج التجربة الجنوب أفريقية بكليتها لدراسة وافية ومعقدة للاستفادة من هذه التجربة وكيفية نجاحها في

كما نشاهده في جنوب أفريقيا من أدوار فاعلة لهذه المؤسسات في مساعدة فائدي الأرض، وأيضا التفكير بالقدرة الفلسطينية على إحداث تنمية حقيقية في حال تم تبادل أراضي مثلا، وجدوى أي حل لا يقوم على أساس الحقوق وعلى اعتراف واعتذار وما يعنيه من تبعات قانونية وسياسية واقتصادية من قبل إسرائيل، وكذلك عملية تثقيف اللاجئين حول حقوقهم يجب أن تكون عملية مستمرة ليس فقط على مستوى الشعار بل حول تفصيلات بخصوص الحقوق وأبعادها، يجب أن يعطى أصحاب الحقوق الوقت الكافي لتقديم طلباتهم، الأمر يتطلب التفكير ودراسة الخيارات، فإسرائيل وحدها تريد أن تنهي قضية اللاجئين بسرعة وبدون أي تفكير من قبل الفلسطيني، فمثلا في التجربة الجنوب إفريقية كان التوجه أكبر نحو التعويض ولكن هذا التعويض لم يحدث أي حراك في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

* للإطلاع على المزيد حول بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق إلى جنوب أفريقيا باللغتين العربية والإنجليزية، راجع صفحة مركز بديل الالكترونية، www.badil.org . وصفحة مجلة «المجدل» (باللغة الإنجليزية) http://www.badil.org/Majdal/al_majdal.htm .

** باحث بسوسولوجيا اللاجئين، وعضو في بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق حول استعادة الأراضي الى جنوب أفريقيا.

المنفى المتدرج

بقلم: محمود درويش

لم تنته الطريق لأقول، مجازاً، أن الرحلة ابتدأت. فقد نفضي بي نهاية الطريق الى بداية طريق آخر. وهكذا تبقى ثنائية الخروج والدخول مفتوحة على المجهول.

كنت في السادسة من عمري حين خرجت إلى ما لا اعرف، حين انتصر جيش حديث على الطفولة لم يكن يأتيها من جهة الغرب إلا رائحة البحر المالحة، وغروب شمس الذهب على حقول القمح والذرة. لم تتحول السيوف إلى محارٍيث إلا في وصايا الأنبياء. وانكسرت محارٍيثنا في الدفاع عن طمأنينة العلاقة الأبدية بين ريفيين طبيين وارض لم يعرفوا غيرها ولم يولدوا خارجها، أمام حرب الغرباء المدججين بطائرات ودبابات وفرت لرواية حنينهم البعيد إلى «ارض الميعاد» شرعية القوة. كان الكتاب يتغذى من القوة، وكانت القوة في حاجة أتلى كتاب.

منذ البداية، صاحب الصراع على الأرض صراع على الماضي والرموز. ومنذ البداية، كانت صورة داود هي التي ترتدي دروع جوليات، وكانت صورة جوليات هي التي تحمل حجر داود.

ولكن ابن السادسة لم يكن في حاجة الى من يؤرخ له، ليعرف طريق المصائر الغامضة التي يفتحها هذا الليل الواسع الممتد من قرية على احد تلال الجليل، الى شمال يضيئه قمر بدوي معلق فوق الجبال: كان شعب باسره يفتل من خبزه الساخن، ومن حاضره الطازج ليزج به في ماضٍ قادم. هناك ؟ في جنوب لبنان، نصبت خيام سريعة العطب لنا. ومنذ الآن، ستتغير أسماؤنا. منذ الآن سنصير شيئاً واحداً، بلا فروق. منذ الآن، سندمغ بختم واحد، لاجئون.

– ما اللاجئ يا أبي؟

– لا شيء، لا شيء لن تفهم.

– ما اللاجئ يا جدي، أريد أن افهم.

– أن لا تكون طفلاً منذ الآن!

لم اعد طفلاً، منذ صرت أميز بين الواقع والخيال، بين ما أنا فيه الآن وما كان قبل ساعات. فهل ينكسر الزمان كل الزواج؟ لم اعد طفلاً منذ أدركت أن مخيمات لبنان هي الواقع وأن فلسطين هي الخيال. لم اعد طفلاً، منذ مسني ناي الحنين. فكلما كبر القمر على أغصان الشجر حضرت في رسائل مبهمة الى: دار مربعة الشكل، تتوسطها نوتة عالية، وحصان متوتر، وبرج حمام، وبئر. على سياجها فقير نحل يجرحني مذاق عسله، وطريقان معشوشبان الى مدرسة وكنيسة، واسترسال يفيض عن لغتي ...

هل سيطول هذا الأمر يا جدي؟

إنها رحلة قصيرة. وعما قليل نعود.

لم اعرف كلمة «المنفى» الا عندما ازدادت مفرداتي. كانت كلمة «العودة» هي خبزنا اللغوي الجاف. العودة الى المكان، العودة الى الزمان، العودة من المؤقت الى الدائم، العودة من الحاضر الى الماضي والغد معاً، العودة من الشاذ الى الطبيعي، العودة من علب الصفيح الى بيت من حجر. وهكذا صارت فلسطين هي عكس ما عداها. وصارت هي الفردوس المفقود الى حين..

حين تسللنا، عبر الحدود، لم نجد شيئاً من آثارنا وعالمنا السابق. كانت الجرافات الإسرائيلية قد أعادت تشكيل المكان، بما يوحي بأن وجودنا كان جزءاً من آثار رومانية، لا يسمح لنا بزيارتهم. وهكذا لم يجد العائد الصغير الى «الفردوس المفقود» غير ما بسر الى أدوات الغياب الصلبة، والطريق المفتوحة الى باب الجحيم.

لم أكن بحاجة الى من يؤرخني، أنا الحاضر الغائب. ولكن المخرجة السينمائية سيمون بيطون ستذهب بعد خمسين عاماً الى مسقط رأسي لتصوير بئري الأولى وماء لغتي الأولى، وستصطدم بمقاومة من سكان المكان الجدد، وتسجل هذا الحوار مع المسؤول عن المستوطنة الإسرائيلية:

– لقد ولد الشاعر هنا

– وأنا أيضاً. حين وصل أبي الى هنا لم يلق سوى الأطلال. أعطونا خياماً ثم أكواخاً. أنفقت عشرين عاماً في بناء بيت لي، وتريدني أن أعطيه إياه؟

– ما أريده هو أن أصور هذه الأطلال، أطلال ما تبقى من بيته. انه في عمر والدك ألا تخجل؟

– لا تكوني ساذجة، إنهم يريدون حق العودة.

– أتخاف من أن يحصلوا عليه؟

– نعم.

– وان يطردوك كما طردناهم؟

– أنا لم اطرد أحداً. أنزلونا من الشاحنات وقالوا لنا: ههنا تدبروا أمركم. لكن من هو درويش هذا؟

– انه يكتب عن هذا المكان، عن شجرات الصبار هذه. عن هذه الأشجار، وعن البئر.

– أية بئر. هنالك ثمانى أبار. كم كان عمره؟

– ست سنوات.

– وعن الكنيسة؟ هل يكتب عن الكنيسة.

– كانت هناك كنيسة لكن دمرت. ابقوا على المدرسة من اجل البقرات الحلويات والعجول.

– حولتم المدرسة الى إسطنبول؟

– لم لا؟

– صحيح لما لا بالنهاية؟ هم كان عندهم حصان؟ هل ما زال هنالك بعض أشجار الفاكهة؟

– طبعاً، حين كنا لا نزال أولاداً اعتشنا على ثمارها: تين وتوت وكل ما خلق الله. إنها كل طفولتي تلك الأشجار.

– وطفولته أيضاً.

لم تكن صحراء اذاً، ولا خالية من السكان. يولد طفل في سرير طفل آخر. يشرب حليبهِ. يأكل توته وتينه، ويواصل عمره، بلا منه، خائفاً من عودته، وخالياً أيضاً من الإحساس بالإنتم، لأن الجريمة من صنع أيدٍ أخرى ومن صناعة القدر. فهل يتسع المكان الواحد لحياة مشتركة؟ وهل يقوى حلمان على الحركة الحرة تحت سماء واحدة، أم أن على الطفل الأول أن يكبر بعيداً وحيداً بلا وطن وبلا منفى، لا هو هنا وهو هنالك.

سيموت جدي كمداً، وهو يطل على حياته التي يعيشها الآخرون، وعلى أرضه التي سقاها بدموع جلده ليورثها أبنائه. ستقتله راحة الجغرافيا المنكسرة على أطلال الزمان. لا حق العودة من رصيف الشارع الى الرصيف الآخر، لا يتحقق إلا مع مرور إلفي عام على غياب يكفي لتطابق الخرافة مع الحداثة. أما أنا، فسأبحث عن «أخوة الشعوب» في حوار لا ينتهي، عبر باب الزنزانة، مع سجان لا يكف عن الإيمان باني غائب.

– من تحرس إذا؟

– نفسي القلقة

– مم أنت قلق يا سيدي؟

– من شبّح يطاردني. كلما انتصرت عليه ازداد ظهوراً.

– ربما لأن الشبّح هو اثر الضحية على الأرض؟

– لا ضحية سواي. أنا الضحية.

– ولكنك القوي، القادر، السجان، فلماذا تنازع الضحية على مكانتها؟

– لأبرر أفعالي، لأكون على حق دائماً، لأصل الى مرتبة القداسة، ولأنجو من داء الندم.

– ولماذا تحتجزني هنا. هل تظنني شبّحاً.

– ليس تماماً. بيد انك تحفظ اسم الشبّح.

لعل الشعر هو حافظ الاسم بجنوحه الدائم الى تسمية العناصر والأشياء الأولى في لعبة لا تبدو بريئة لمن نسيج وجوده بالاستحواذ المطلق على المكان وذاكرته، على التاريخي والغيبى معاً. لعل الشعر لا يكذب ولا يقول الحقيقة أيضاً شأنه شأن الحلم. ولكن تجربة الاعتقال المتكررة أضاعت لي الوعي بجمالية الشعر وجدواه أو فاعليته. لا، لم يكن الشعر لعبة بريئة ما دام يدل على كائن كان ينبغي له ألا يكون.

لكن المنفى مرة أخرى كالحشائش البرية تحت ظلال الزيتون. وعلى الطائر وحده أن يوفر للسماء البعيدة نقطة العلاقة بأرض أخرجت من خصالها السماوية. لا تتمتع جغرافيات كثيرة بوفرة التعدد الجمالي الذي تمتاز به أرضنا العاجزة عن إجراء الانفصال الضروري عليها بين الواقع والأسطورة. كل حجر هنا يروي، وكل شجرة تحكي عن الصراع بين المكان والزمان. كلما ازدادت وطأة الجمال ازداد إحساسي بخفة الغريب: أنا حاضر وغائب وسجين. نصف مواطن لاجئ كامل الحرمان. اذرع شوارع حيفا، على سفح الكرمل الموزع بين البحر والبر، وببي عطش الى توسيع رقعة الأرض بحرية لا أجدها إلا في قصيدة تأخذني الى الزنزانة. منذ عشر سنين لا يؤذن لي بمغادرة غرفتي منذ غروب الشمس حتى شروقها. وعلى أيضاً أن اثبت وجودي في مركز الشرطة في الساعة الرابعة من بعد ظهر كل يوم. أما ليلي الخاص، ليلي الشخصي فلم يعد لي: من حق رجال الأمن أن يتركوا بابي في أي ساعة شاعوا، للتأكد من أنني موجوداً!

لم أكن موجوداً، كنت أرغم على العودة الى المنفى التدريجي تدريجياً، منذ اختلطت حدود الوطن والمنفى في ضباب المعنى. وكنت أحس أن في وسع اللغة أن ترمم ما انكسر، وأن توحد ما تشتت. ولعل «هنا» هي الشعرية، المتحولة من أفق الى قيد، كانت في حاجة الى توسيع منطق البعيد.

لكن المسافة بين المنفى الداخلي والخارجي لم تكن مرئية تماماً. كانت مجازية ما دامت هذه البلاد، معنى، اصغر من مكانها. وفي المنفى الخارجي أدركت كم أنا قريب من بعيد معاكس، كم أن هنالك كانت هنا. لم يعد أي شيء شخصياً من فرط ما يحيل الى العالم. ولم يعد أي شيء شخصياً من فرط ما يحيل الى العالم. ولم يعد أي شيء عاماً من فرط ما يسمى الشخصي. ستطول الرحلة على أكثر من طريق غالباً ما يحمل على كتفين. ستتأزم هوية محرمة تستعصي على التلخيص ب:هجرة وعودة. ولا نعرف ايناً هو المهاجر: نحن، ام الوطن. والوطن فينا بتفاصيل مشهده الطبيعي، تتطور صورته بمفهوم نقبضه. وسيفسر كل شيء بضده. سينمو كثير من النرجس الجريح على ارض الهامش المؤقت. ستحل اللغة محل الواقع، وتبحث القصيدة عن أسطورتها في مجمل التجربة الإنسانية، وسيصدر المنفى أدباً، أو جزءاً من أدب الضياع الإنساني، لا تبرد نار التراجيديا الخاصة بل

لتدخل في تاريخها البشر العام. لكن الإسرائيليين سيطاردون هذه المكانة. سيقولون إنهم المنفيون. هم المنفيون الذين عادوا، وأن الفلسطينيين ليسوا منفيين، بعدما عادوا الى العيش في مجالهم العربي! ستجرد الضحية مرة أخرى من اسمها. فكما أن من حق الضحية الخاصة أن تخلق ضحيتها، كذلك من حق المنفي الخاص أن يخلق منفيها!

سيتاح لي، بعدما يزيد عن ربع قرن، أن أرى جزءاً من بلادي، غزة التي لم أرها من قبل إلا في قصائد شاعرها الراحل معين بسيسو التي جعلها جنته الخاصة. الطريق إليها عبر صحراء سيناء موحش، يسامره نبت صحراوي هنا وهناك، نخيل حار ودباباة تذكارية، وبحر على الشمال. أما مشاعري فقد كانت مرتبة بعقلانية باردة حيناً، ونهباً لحيرة من يعرف الفارق بين الطريق والهدف حيناً آخر. تكاثر النخيل فجأة العريش. ها انذا اقترب من المجهول الذي تمنيت لو يطول. ولكن سلطة الوعي على القلب تتراخى تدريجياً: هيا بنا قبل أن يهبط المساء. انتظر، قال لي صاحبي وزير الثقافة، فالوطن في متناول اليد. والوطن هو ما تحس به الآن. هو هذا التوجس وهذا الاضطراب. قلت: لعله هو هذا المساء الذي يتأهب فيه الحلم ليصبح أكثر واقعية.

لا احلم الآن بشيء. من هنا تبدأ فلسطين الجديدة: من هذا الحاجز الإسرائيلي. سيارة جيب عسكرية، علم وجندي يسال المرافق بعربية رخوة: شو معك؟ فيقول له: معي وزير، وشاعر. أتحاشى النظر الى الكاميرات المصورين الباحثة عن فرح العائدين الى الجنة. وتلسعني أضواء المستوطنات وحواجز الجيش الإسرائيلي على جانب الطريق. ولعل أول ما يفاجئني هو انكسار القوائم الجغرافي وتشوشه الخارطة. ولكن للمفاجأة جوابها الجاهز هذه هي البداية. غزة وأريحا أولاً، فنحن في أول الطريق، في أول الأمل. لم أتمكن من الوصول الى أريحا. فكيف اصل الى الجليل، وطني الشخصي؟ كان ذلك مشروط بشروط قال لي إميل حبيبي أنها يخجل من نقلها. ولكنه لم يكن يعرف انه سيرحل بعد عامين، وأن جنازته ستوفر لي فرصة لأفرح بعودة قصيرة الى الجليل، اذ حصلت على تصريح لمدة ثلاثة أيام للمشاركة في تابين إميل حبيبي ولزيارة بيت أمي. وهناك احترقت بلهفة العودة، فمن هنا خرجت والى هنا أعود. ورأيت كيف يستطيع المرء أن يولد من جديد: كان المكان قصيدتي.

لم ينقصني شيء لأحقق موتي المشتبه في ذروة هذه الولادة. وأنا احرم من اكتمال الدائرة، كنت أدرك أن انسلاخ الاسطورة عن الواقع ما زال في حاجة الى مزيد من الماضي، وأن تحرر الواقع من الاسطورة ما زال في حاجة الى المستقبل. وإما الحاضر فلم يكن أكثر من زيارة يعود الزائرة بعدها الى توازنه الصعب بين منفى لا بد منه وبين وطن لا بد منه. فلا يعرف هذا العكس ذاك، ولا ذاك بنقيض هذا. ففي كل وطن منفى، وفي منفى بيت من الشعر.

ولم اعد بعد. لم تنته الطريق لأقول مجازاً أن الرحلة ابتدأت.

عن «الكرمل»، عدد ٦٠، صيف ١٩٩٩.

قصة قصيرة

داخل الحمام

بقلم: عيسى قراقع

عندي جرب سياسي... الصابون كثير، والحمام رائع مجهز بالعمود والموسيقى وباللون السماوية المضيئة... وعليّ أن اخلع واستحم لأن الجرب ازداد على جسمي، صرت احك والحكة تسبب لي الرقص والاحراج خاصة انني من المسؤولين المرموقين في هذا البلد...

شلحت كل شيء حتى الجرابين السوداء وصرت عارياً... ولكن هذه المرأة المثبتة امامي فضحتني ليس هذا انا... تضاريسي مختلفة عما اعتقدت... من اين جاءت هذه الهضاب والسهول والنتوءات ويبدو ان حدود جسدي قد تغيرت... شيء كبير حدث خلال العمر المديد... تجاعيد وسخة بشعة ومستوطنات غير قانونية هنا وهناك... هذا ليس أنا... ليس لي حدوداً، كل شيء قلع من جسدي حتى الجمال الأبيض الخلاب الجذاب الأسطوري قد اختفى تماماً... حلّ محلها الهزال والهزيمة والنفور... فماذا أفعل... كنت أحلى وأنا مرتديا ملابسني، هذا العري فضيحة... أسرع وأحكمت اغلاق الباب... حتى لا يراني أحداً... تفحصت حالي... بحثت عن التينة وشجرة الصنوبر والبلوطة فقد اخفقت، كل شيء قيعان وسخة وقذرة...

يا ويلي ذهب جسدي الى الخردة... ليس فيه ذكرى، لا بقايا لقبله ولا قصة حلوة كأنه مات في النسيان أو كأن دبابه مصفحة صعدت عليه فغيرت ملامحه... عيناى فيهما هذيان بعيد... قلق واصفرار كأنني خارج من قبر أو سجن.

يا ويلي... رائحة صدئة تخرج من مسام جسدي الذي يميل الى السواد... ديدان صغيرة بيضاء تخرج منه هذا ليس أنا... لست سيدا على جسدي... كيف انفصل عنه وعلن أنه ليس لي... انه غريب مستعمر احتل كياني... لم أكن هكذا... كنت جميلاً متألّفا متكبّرا افتخر بكل شيء في داخلي... لكن الوضع الآن مأساوي... فهل الماء يغير الحال... على حد قول محمود درويش «ثّقوا بالماء يا سكان أغنيّتي»... وهل الصابون يزيل هذا الواقع المرير البائس... أين الهوى والغناء ورياح الغزل... خريطتي لم تعد كما كانت... والطريق في جسدي وعر ومغلق وملّى بالحواجز والضياغ... كأنني فقدت هويتي ولغتي... صوتي فيه لكنه تشبه العبرية وأحيانا اوروبية مخلوطة... رقبتى أصبحت طويلة منسجمة مع العولة ومناخيري مفلحة تميل الى الأسفل كمناخير الأمريكان... اذاً فقد أصبحت كائنا آخراً... قوة أخرى تحولني، زلزال دخل لحمي وعظمي فأسقط معالي التاريخية وشوه جغرافية جسدي، وعليّ أن اعترف انني لست طبيعيا في هذا المكان... وانني عابر في الزمان... واحتاج الى ترميم دولي وثقافة تجميلية وديمقراطية تعيد القليل الى كياني... وعليّ أن اثبت بنضالي منذ الآن كيف أكون انسانا سويا مثل كل الناس... شيء مفقود عندي... سأطرق كل المحافل الدولية، مجلس الأمن، وهيئة الأمم المتحدة لأحصل على اعتراف بوجودي، سأحاول أن أشرح لهم أسباب الخراب والتدمير الذي لحق بي... واطلعههم على صوتي الأول... على البيت الأول، والشكل الأول، على الحنين المقدس الذي كان يجلب النحل ويعطي العسل لكل الدنيا... سأتكلم على كل المنابر الممكنة ربما يشمّون رائحة دمي، رائحة مسفوكة ومقتولة ومتعفنة منذ القديم... وربما يتمتعون في قيعان جسدي ليكتشفوا آثار المدينة والحارة والحياة... وربما بعد كل ذلك سيجدون القاتل الذي اغتصبني وحولني من نشيد الى وجع اسودّ بئس... وفجأة... دوى صوت يشبه خريير الماء الساخن في الحمام... قال لي... وجدنا الحل ايها المجنون... سنأخذك الى لندن وجنيف... والى قاع البحر الميت... هناك مصنع يعيدون فيه ترميم اللحم والعظم، يستسخنوك كي تلائم الواقع الجديد... شعرك سيصبح اشقرأ وساقاك يصيران ملفوفان كساقى رجل الكابوي... ستجيد اللغة الانجليزية المعبرنة بطلاقة ومن هناك ستنتقل... ستلقي كلمة حق تاريخية لأنك التاريخي هنا، وقال المنادي... عليك ان تحرص كل الحرص ان تتحدث بكبرياء وفخر ومكابرة... لا تظهر كضحية تعيسة تحتاج الى شفقة، قل كل شيء عن المستقبل والتعايش والحوار والعالم الجديد... تنازل عن آمالك الاولى... تصالح مع احلامك وابدأ من نقطة النسيان حتى يبدأوا معك صفحة جديدة... واذا لم تفعل ذلك ستظل حطاماً قذراً مسجوناً في عتمة بشاعتك الى ابد الأبدين...

واعلم ايها العابر المسكين ان كلمتك يجب ان تبدأ باعتذار الى العالم والاحتلال... لم تكن جديراً في الماضي لتستحق الانسانية... فالحياة للأقوى وللجدارة وللمال والابادة... احمد الله انك حي... لا تذكر الاولين من اجدادك لا تتحدث عن الذين ماتوا وقتلوا واغتصبوا وتشردوا... لا تفتح وجع التاريخ لأن الحاضرين في المهرجان لا يحبون ذلك... ليكن مزاجك كمزاج السارق او السكران او المتربع على عرش السلطة بالسيف والفهلوة والسرقة والنساء والشعار الجميل... عليك ان تتكيف تماماً مع الاضواء الحمراء والخضراء وتبتسم لكل النساء والمتقنين والياقات الملونة...

صرخت... من انت... قال انا الوحي القادم من خريطة الطريق ومن وثيقة جنيف... انا الوحي الاممي الحريص على وحدة الارض والسكان جئت كي اعطيك آخر فرصة لتعود انساناً متكاملأ... ومعى قرارين لا ثالث لهما... قلت ما هما: قال: اما ان تطيع ارادتي او ان ارسلك الى القبر لتكتب مذكراتك هناك مع صمت الموتى، قلت... لكنني اعرف اسمي واسم وطني واصدقائي ولي احلام وذكرى، ولي بيت وشجرة ونشيد قال... انت مولود الان... ولادة قيصرية شارك فيها اطباء من اوروبا وامريكا واليابان والسلطة الفلسطينية... يجب ان تتغير ايها المجنون فهل يعجبك ان تظل عاقراً... مغلقاً... جامداً لا يتحرك فيك شيء... قديم مثل عملة بالية لا قيمة لها سوى انها موجودة في احدى المتاحف.

...اختفى المنادي... نظرت الى المرأة... جسدي مدمر وروحي تنزف... صرخت بأعلى صوتي... واذا بزوجتي توقظني... كنت فزعاً وهلعاً ارتجف... سماء تتحرك بين عيني... وابنتي الصغيرة «حلا» تبتسم... تبتسم...

سنرجع يوماً

شعر: هارون هاشم رشيد

سنرجع يوماً إلى حينا

ونغرق في دافئات المنى

سنرجع مهما يمر الزمان

وتتأى المسافات ما بيننا

فيا قلب مهلاً

ولا ترتمي على درب عودتنا

يعز علينا غداً

أن تعود رفوف الطيور ونحن هنا .

هنالك عند التلال تلال

تنام وتصحو على عهدنا

وناس هم الحب أيامهم

هدوء انتظار شجي الغنا .

ربوع مدى العين صفصافها

على كل ماء وها فانحنى

تعب الزهيرات في ظله

عبير الهدوء وصفو الهنا .

سنرجع خبرني العندليب

غداة التقينا على منحنى

بأن البلال لما تزل

هناك تعيش بأشعارنا

وما زال بين تلال الحنين

وناس الحنين، مكان لنا

فيا قلب كم شردتنا الريح

سنرجع يوماً إلى حينا ...

البلد

شعر: سالم جبران

تعبر الشمس الحدود

دون أن يطلق في جبهتها النارَ الجنود

ويغني بلبل الدوح، ضحى، في طولكرم

ومساء

يتعش وينام

بسلام

مع أطيّار كبوتسات اليهود

... وحمار ضائع

يرعى بخط النار

يرعى في سلام

دون أن يطلق في جبهته النار الجنود

وأنا: إنسانك اللاجئ

- يا أرض بلادي -

بين عيني وآفاقك: أسوار الحدود!

فلسطين

شعر: عبلة درويش

ابشري فلسطين.

على دربك سائرين

لترابك مخلصين

نحمل رسالتك للعالمين

ابشري فلسطين

لاشجارك نحن حراس

لاسوارك سنقرع الاجراس

ونعيد الى قلبنا الاحساس

ابشري فلسطين.

كلنا ذاهبون لاعادتك و لارض ال ٤٨

اين نحن ذاهبون؟

كلنا حائرون

أبداً من شمالك أم جنوبك فلسطين

وهل ننسى صفد الجمال

وكيف لي الا اذكرك اسدود

وقيسارية وبيت جبرين

متى ساعدو لقررتي التي اغتصبت حقها

و منعت من شعبها لحين.

لأبد انها فترة قصيرة وسنسكنك باذن رب العالمين

من اين نحن يادئوّن

و الى اين سنستمر و اين سنمل و متى سنعيد حقوقك فلسطين

ابشري فلسطين.

عن ديارنا لن نتخلي و لن نبيع قرانا للمغتصبين

سنعيد ترابنا و تراب أجدادنا الاولين

سنشعر يوما اننا امدّين

ابشري فلسطين.

لن نشكي يوما للزمن و لن نقول اننا منهكين

لن نرقد يوما سالمين

قبل اعادتك فلسطين

لنصرتك نحن مصريين

ابشري فلسطين.

سنرسم في اذهان اطفالنا حلم اللاجئين

سأترك يوما خيمتي

وخيمة جدي في مخيم جدين

سأعود الى قررتي

ليل اللاجئين طويل و حلم يقتصر على قتل الشعبين

احلامنا ترسم خارطة فلسطين

لنعود لحدودك و نحن منتصرين

ابشري فلسطين

ببتي و اشجار قررتي منتظرين

لنصلي في قدسك دون سؤال الصهيونيين

لنركع على ترابك و نحن عائدّين

ابشري فلسطين.

سارسل رسائلتي للمحبين

لاخبرهم بعودتك فلسطين

ليت هذه الايام تكون بعد حين

ليتها تمر من فوق الجبين

لترى العين حقها قبل أن تدفن في تراب مهين

ليتني ادفن في قررتي و اشم غير رائحة مخيمات اللاجئين

ابشري فلسطين.

فلسطين... حلمي عجيب و لا يرى بالاعين

قدري غريب و لن يخفني

و رغم الاسى لن انحنى

لعودتك و غير ذلك لن اكتفي

ابشري فلسطين

سوف ازرع الفرح في موطني

سأطرد المحتل من قررتي

و ساعدو يوما لها و اسكن بيت جدي و بيتي

لاتذوق ترابك و اتحسس فرحتي

سأحفظ اطفالي ابطال نصره قدسي

سيكمن دوري في حماية جبهتي

سنعيد اليك الحياة و لن ننجلي

ابشري فلسطين.

أبشري فلسطين.

سنرسم حدودك بدموعنا و لن ننظفي

سنلون ديارك بدماننا و لن ننتهي

لنعيد اليك كل شبر هو من حقك

ابشري فلسطين.

وثيقة جنيف:

ضجة إعلامية كبيرة وثمان وطني غال

بقلم: نهاد بقاعي

شخصيات في مراكز صنع القرار الفلسطيني، لا يقتصر تمثيلهم على صفتهم الشخصية أو تجربتهم الماضية فحسب، بل على التوجه الذين يمثلونه في النظام السياسي المنبثقين عنه وهو السلطة الوطنية.

من هنا، نجد انفسنا مرة أخرى، مضطرون للتعامل مع العلاقة التي تربط القيادة الفلسطينية وخاصة المسؤولين في السلطة الوطنية وبين اليسار الصهيوني. لقد طور واقع اوسلو تبعية من طرف واحد، من السلطة الوطنية الى اليسار الصهيوني، وأضحت السياسة التي تنتهجها القيادة الفلسطينية قائمة على معادلة أن اليسار وحده القادر على «انقاذ ما يمكن انقاذه» فلسطينيا، بدون اية سيناريوهات بديلة. وبالرغم من عشرات العثرات والكبوات و«الخيانات» التي ارتكبها هذا اليسار بحق القيادة الفلسطينية، فإن الأخيرة تقنع نفسها من جديد بضرورة عودة اليسار بزي جديد. وبعد عشر سنوات على أوسلو، يبدو المشهد الفلسطيني أكثر تعقيدا وتركيبا، وبدون الخوض في تفاصيل اضافية، فقد لعب اليسار الصهيوني دور البطولة في تعقيد المشهد وتأزيمه. على أي حال، فإن خجل اليسار الاسرائيلي اليوم وسباته وابتعاده عن السلطة أقوى من محاولات السلطة لانقاذه (حتى اذا كانت عن طريق بث الرسائل، وتقديم التنازلات ضمن ثوابت المشروع الوطني) لأن المشكل داخلي، معسكرا ومجتمعا وطريقا.

وتعلو في هذا السياق، مسألة العلاقة بين فئة اليسار الصهيوني المبادرة الى الوثيقة والوثيقة نفسها. وطالما يشير واقع اليسار ككل (والحديث هو عن قطاع منه فقط) الى عدم قدرته على تمرير مشروع مبادرة لا من داخل الحكومة ولا من خارجها، فما هي منطلقات اليسار من وراء المبادرة اذن؟ يبدو أن اليسار لم يقطع بعد من عقدة «كامب ديفيد» حتى يومنا هذا، وهي في البحث عن الحل السريع الذي يقدم لجموع الاسرائيليين على طريقة الوجبة السريعة «ماكدونالدز» الأمريكية، تكون اشبه بالوصفة السحرية للواقع الأمني، الاجتماعي والاقتصادي المتردي في اسرائيل. ما زال حلم الانتقال من مرحلة «الضياغ» الى كتب التاريخ والمجد تحوم فوق رؤوس اليسار بالرغم من نكساته العديدة. هكذا ظل اليسار الاسرائيلي يحاول من جديد اقناع جموع الاسرائيليين بصدق صورته «ورداء المرأة». ان جملة المشاريع المقترحة في السنة الأخيرة كمشروع نسبية أيلون، ومشروع حزب العمل وانتهاء بوثيقة جنيف تدخل في سياق الحلول الأسهل، ولكن هذه المشاريع والمبادرات لن تحقق لهم السلطة، ما لم يتعاملوا مع سؤال أكثر جذرية بالنسبة لهم: لماذا فشل اليسار؟ ومن هو المسؤول عن هذا الفشل. ومرة أخرى، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية، وإن كان لها من المصالح مع اليسار الصهيوني ما لا يخفى، لا يجب أن ترى نفسها مسؤولة عن فشل اليسار أو نجاحه. ان هذا من شأنه خلط أوراق معركة التحرير ونضال الشارع، فاليسار الاسرائيلي لن يكف عن كونه مشبعا بالنظرية الفوقية العنصرية ومسلحا بالاحتلال، ولن يكف عن كونه صاحب الباع الطويل في معاناة الشعب الفلسطيني وحصاره، على الجبهة الاخرى، فإن للميمن الاسرائيلي من الخطوط ما يمكن حركة التحرير الفلسطينية من استثمارها وطنيا، اقليميا ودوليا.

ان الهرولة باتجاه اليسار الصهيوني، تضيف الانطباع بأن الحالة هي معركة يحكمها مزاج اريئيل شارون الشخصي أو تحكمها «ايدولوجية» مجموعة منفردة من اليمين المتطرف التي تسيطر «مؤقتا» على سدة الحكم، تزول المعركة بمجرد زوال المجموعة. كثيرة مثلا هي التحليلات الصيبانية التي تنشرها وسائل الاعلام المختلفة، تذهب الى حد وصف الانتفاضة معركة شخصية قديمة بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الحكومة الاسرائيلية أريئيل شارون على طريقة «تصفية الحسابات». ومن تابع تطورات مبادرة جنيف ووثيقتها، فإن جو المبادرة ومضمونها تمحي تماما صورة قائمة على الأرض لأن صانعها هو شارون المتطرف وليس شارون رئيس الحكومة الاسرائيلية، هكذا «زال» الاحتلال من محيط الوثيقة لأن المبادرين الاسرائيليين أضحوأ أبرياء من النواحي القانونية والاخلاقية من عنف الاحتلال وقمعه. في الوقت نفسه، كانت الدبابات الاسرائيلية تعبث من جديد في الاراضي المحتلة، وكانت المعاناة الفلسطينية تتفاقم.

كثير هو الحبر الفلسطيني الذي انسكب في التداول بوثيقة جنيف، وعالية هي أصوات الحناجر التي نددت بها، وربما تكون هذه احدى تجليات الأزمة ومؤشراتها، ليس بسبب طبيعة التنديد على الاطلاق، بل بسبب طبيعة ما قاد الى هذا التنديد.

إننا في الحقيقة شهود عيان على تطور الأزمة الفلسطينية وتجليها، بعد أن قادت الانتفاضة والمقاومة الى تقليصها لفترة. أزمة تتمثل بهوة أخذة في الازدياد بين الحركة الشعبية ونخبة من صناع القرار نتاج لعملية اوسلو ولرحلتها، وتربط مصيرها الشخصي والمصير الجماعي بمصير اليسار الصهيوني المتردد. لقد قاد اوسلو، بعمليته ومرحلته وظروفه الى نخبة نافذة في مركز صنع القرار لها من الاعتبارات السياسية ما يبتعد بها عن مزاج الشارع ويقترب وفقا للضرورة.

يجمع الفلسطينيون ذوو الصلة بوثيقة جنيف على أن الهدف الرئيس من الوثيقة هو ليس صياغة اتفاق نهائي مبرم، بل الدفع باتجاه نموذج غير رسمي يؤكد وجود شريك فلسطيني محتمل للتفاوض، والعمل على دفع اليسار الصهيوني نحو مركز صنع القرار السياسي في ظل انعدام احتمال حدوث انفراج سياسي مع حكومة اليمين الحالية وارباكها. واذا تغاضينا عمدا وبشكل مؤقت فقط عن كون الوثيقة لها من الدلالات الاستراتيجية ما يهدد سقف المطالب في المشروع التفاوضي، وما يهدد استراتيجية المشروع الوطني الفلسطيني على وجه العموم، واذا تعاملنا مع نية المبادرين الفلسطينيين من باب الخطوات التكتيكية في التأثير والمناورة، بناءا عل حجبتهم المعتمدة، فإن كثير من التساؤلات تفرض نفسها بدون أن تجد لها اجابات واضحة وهو ما يثير القلق.

كيف يمكن لقيادة تاريخية في مركز صنع القرار الفلسطيني ماضيا، حاضرا ومستقبلا أن تقدم ثوابت المشروع الوطني القائم على العودة، تقرير المصير والاستقلال قربانا على مذبح المناورات التكتيكية ومحاولات اختراق الرأي العام الاسرائيلي؟ وماذا لو اخترقته بالفعل، فهل ستنتهي اللعبة؟ لن يكون الفلسطينيون عندئذ مطالبون ومضطرون لتقديم المزيد من «الهبات» الى المزاج الاسرائيلي في كل مرة من جديد؟

والنتيجة عكسية تماما ومتوقعة في السياقات التي أتت بها. ان محاولة اختراق الشارع الاسرائيلي بكل ثمن أدت الى اختراق الشارع الفلسطيني. لقد فهم الفلسطينيون بحق أو بغيره، أن القيادة الفلسطينية هي التي تقف من وراء وثيقة جنيف، الأمر الذي أدى الى حراك شعبي داخلي غير مسبوق يندد بالمبادرة نصا وروحا. بكثير من المفارقة، فإن الصوت التي بثته القيادة الفلسطينية ليصل الى الشارع الاسرائيلي، قد وصل «عن طريق الخطأ» الى نظيره الفلسطيني. عشرات التظاهرات والمسيرات، مئات المقالات، مئات البيانات التي أصدرتها الفعاليات الوطنية، المؤسسات، والفصائل، تعمها روح الوعيد والتهديد والخراب «لكل من تسول له نفسه». ثارت المخيمات، وتحرك الشارع الى الداخل هذه المرة.

لقد قادت وثيقة جنيف أو تفاهماتها باختصار الى خرق ما تبقى من «تفاهات» فلسطينية. واذا كانت ردة فعل الشارع حتمية وضرورية للمواجهة، فإن الوثيقة قد نجحت في ارباك الفلسطينيين، وتحويل انظارهم وجهودهم وطاقاتهم الى الانشغال مرة أخرى في الشأن الداخلي، في وقت تشتد فيه حملة الاحتلال، وتحكم سيطرته على الجغرافيا المتبقية، وتستمر فيه معاناة الفلسطيني العادي.

وفي الوقت الذي لم يخرج الرأي العام الاسرائيلي عن طوعه بسبب الوثيقة، وظلت التساؤلات مقتصرة على شرعية المبادرين اليها لا في جوهرها، كان الفلسطينيون مضطرون من جديد الى التعامل مع محاولات نخبوية وفوقية لا تتلائم وروح كفاحهم، ولا تأخذ برأيهم ومضطرون مرة أخرى الى الدفاع عن ثوابت مشروعهم. ويبدو أن وجه الاختلاف الأساس بين ردود الفعل تنبع أولا من طبيعة المبادرين الى الوثيقة في الجانبين، ففي الوقت الذي ضم الجانب الاسرائيلي مجموعة بائسة من اليساريين الذين «تلفذوا» بشتى أنواع الفشل والنبد من قبل مجتمعهم، ضم الجانب الفلسطيني

مضمونا، تضرب وثيقة جنيف ثوابت المشروع الوطني بشكل لا لبس فيه، بالنسبة للعودة وتقرير المصير والاستقلال والسيادة، وحتى في قضية التواصل بين المركز-الوطن والشتات. ان التعامل مع الدولة الفلسطينية المستقلة يثير الكثير من الضحك والبكاء في أن معا، فهل من الممكن ان نعتبر هكذا كيان دولة ويلي مواصفاتها؟ تبدو الدولة الفلسطينية ضمن اطار وثيقة جنيف ذات سيادة مؤجلة الى أجل غير مسمى، فيما تضم المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية الى الدولة العبرية، وكذلك الكتل الاستيطانية ذات المواقع الاستراتيجية كغوش عصيون، وهو ما سيقسّم الضفة الغربية الى كانتونات. بالاضافة الى ان «الممر الأمن» بين الضفة الغربية وقطاع غزة سيبقى تحت السيطرة الأمنية الاسرائيلية، وستكون الدولة الفلسطينية غير مسلحة وبلا جيش، تحرسها قوات متعددة الجنسيات على الحدود والمعابر، فيما سيسمح لاسرائيل باختراق المجال الجوي الفلسطيني لأغراض «التدريب»، وستكون الدولة الفلسطينية غير مخولة لتوقيع اتفاقيات ومعاهدات مع الدول العربية أو الاجنبية بدون موافقة اسرائيل أولا، تواجد عسكري في غور الاردن، وتواجد عسكري «غير مرئي» في المعابر ونقاط الحدود، وفيما ستضم قسم من الكتل الاستيطانية الى اسرائيل من مناطق غاية في الاهمية كالقدس، فإن الدولة الفلسطينية ستنال أراضي بديلة في الصحراء أي مبادلة أراضي بنسبة ١:١ ولكن ليس نوعا وكيفا. من غير الممكن الادعاء ان كيانا كهذا يملك حق تسميته «دولة مستقلة» اذ تعود هذه الشروط والاعتبارات الى نظم الاستعمار القديم في أفريقيا وآسيا عبر القرون الغابرة.

في التعامل مع العودة، وحق الشعب الفلسطيني فيها، تضع الوثيقة خمسة خيارات مصطنعة لها معنى واحدا لا غير، هو التنازل الصريح عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي هجروا منها في العام ١٩٤٨. فبعد تقديم خمسة خيارات هي العودة الى الدولة الفلسطينية المستقبلية، والعودة الى أراضي اسرائيلية سيتم ضمها الى الدولة الفلسطينية، والتوطن في البلد المضيف، او في بلد ثالث، والعودة الى اسرائيل بشرط قبول الطرفين بذلك، تصبح عودة اللاجئين الى ديارهم لاغية، ويذهب بيلين الى التقدير ان عدد اللاجئين الذين سيتمكنون من ذلك لن يتجاوز الـ ٣٠ ألفا.

هل يظن الموقعون على الوثيقة، ان حل قضية أكثر من خمسة ملايين لاجئ يشكلون نحو ثلثي الشعب الفلسطيني ومحور ثورته المعاصرة تتم هكذا بمجرد جرة قلم؟ هل من الممكن تطبيق حل كهذا؟ وهل الضفة الغربية وقطاع غزة لها من القدرة الاستيعابية ما يمكنها من استيعاب ملايين اللاجئين؟ هل فكر المبادرون الى الوثيقة الى أن نحو نصف عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة من اللاجئين وماذا سيكون مصيرهم؟ والأهم من هذا كله، هل يحمل أي من هؤلاء المبادرين صفة تمثيلية تمكنهم من التنازل باسم اللاجئين؟ وهل تمت مشاورة اللاجئين ذوي الشأن أولا واخيرا قبل الخوض بهكذا مبادرات؟ كيف من الممكن الحديث عن حل مشكلة اللاجئين بدون الخوض في المسؤولية التاريخية والاخلاقية لاسرائيل في نشوء هذه القضية؟

مسألة أخرى اود التطرق لها، وهي دور المجتمع الدولي. ففي ظل عجزه في تطبيق حل مسند الى القانون الدولي وقرار الشرعية الدولية، وبلغ عجزه درجة حالت دون ارسال بعثة تقصي حقائق دولية الى مخيم جنين في نيسان-أيار من العام ٢٠٠٢، يتدخل المجتمع الدولي مرة أخرى ويطلب التنازل من الضحية نفسها. هل للمجتمع الدولي الحق في التدخل لانتهاك حقوق كان قد صاغها بنفسه ضمن موثاق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة؟ لماذا يطلب دائما من الضحية تخفيض سقف مطالبها للحيلولة دون الاشتباك مع نظام الاحتلال؟

أخيرا، فإن وثيقة جنيف قد تنجح في احداث ضجة اعلامية دولية مفتعلة بفعل حاجة المجتمع الدولي الى هكذا مبادرات مع تعثر كل مبادرة سابقة، ولكن الوثيقة سينتهي المطاف بها الى ارشيفات المبادرات الطويل، بانجازات تكتيكية قليلة، وثمان وطني غال.

اعلان غزة الصادر عن المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة

فيما يتواصل العدوان الاسرائيلي وتتصاعد وتأثره السياسية والميدانية لفرض منطق حكومة شارون ورؤيتها السياسية كبديل عن حقوقنا الوطنية الثابتة، والتي اقرها المجتمع الدولي كحقوق غير قابلة للتصرف؟ وفيما يتواصل نهب الاراضي عبر جدار الفصل العنصري، وتوسيع المستوطنات واقامة الجديد منها، وفي الوقت الذي يجري فيه استباحة المدن والقرى الفلسطينية وتدير البيوت الامنة، واستخدام كل وسائل الارهاب البطش وقمع.

في هذا الوقت الذي يشتد فيه الصراع على الارض والحقوق، وتتكسر فيه ارادة الاحتلال امام صمود شعبنا، تخرج مجموعة من الفلسطينيين لطعن هذا الصمود، وعقد الصفقات التي تتنازل فيها عن بعض حقوقنا وبشكل خاص حق اللاجئين في العودة الى الديار التي شردوا منها.

فاننا نحن ابناء الشعب الفلسطيني المشاركين في المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة المنعقد في مدينة غزة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١م، وباعتبارنا ممثلين للفعاليات والشخصيات الوطنية والاتحادات الشعبية والمهنية واللجان الشعبية للاجئين وجمعيات مدن وقرى فلسطين وممثلي العشائر ومخاتير ووجهاء المجتمع الفلسطيني والفصائل والقوى السياسية الفلسطينية.

وبعد ان استعرضنا الاخطار المحدقة بقضيتنا الوطنية المترتبة على ما يسمى بوثيقة جنيف ومن قبلها وثيقة-نسبية ايلون نؤكد ما يلي:

- ان حق العودة هو احد الاسس المكونة لبرنامج الاجماع الوطني، بل هو جوهر هذا البرنامج، ولطالما حاضرا وبشكل دائم بل وبقوة في المجالس الوطنية والمركزية الفلسطينية، وفي كل مؤتمرات الاتحاد والمنظمات الشعبية الفلسطينية.

والمفارقة ان هذا الاجماع الوطني على حق العودة الذي يفترض ان يشكل اساس أي تحرك سياسي، نجده على غير ذلك عند اهل وثيقة جنيف، الذين استجابوا للاجماع الاسرائيلي الرافض لهذا الحق تحقيقا لاهداف الصهيونية.

- ان هذا الحق عدا عن كونه احد مكونات البرنامج الوطني، فهو حق فردي وشخصي لكل لاجئ لا يسقط بالتقادم الزمني او بالاحتلال، ولا يملك كائن من كان حق التنازل عنه.

- ان ما يجري من تحويل وتزوير لحق العودة في وثيقة جنيف يتناقض مع منطوق القرار الدولي ١٩٤ ومع التفسير السياسي والقانوني له، كما انه يحمل دعوة صريحة الى اعتماد التوطن والتهجير من جديد كوسيلة لانهاء القضية العادلة للاجئين، وفي خلق اشكالات لتجمعات شعبنا فيها.

ان سيف التوطن الذي استخدم سابقا من قبل بعض حكومات الدول المضيفة، بحرمان تجمعات شعبنا من حقوق العمل ومن الحياة الكريمة سيبقى مسلطا وبشكل اشد في ظل الدعوات الجديدة للتوطن.

وبناء عليه فاننا نعلن:

- رفضنا وادانتنا لما ورد في وثيقة جنيف من تنازل عن حق العودة ومن انخفاض لحقوق وطنية اخرى تتصل بالقدس وبسيادة الدولة الفلسطينية على اراضيها وحدودها ومقدراتها.

- تأكيد وحدة شعبنا بكل قواه السياسية ومنظماته الجماهيرية والاجتماعية في مواجهة المخاطر التي قد تشكلها وثيقة جنيف على وحدتها الوطنية وعلى وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني.

- وندعو مؤسسات (م.ت.ف) وخصوصا اللجنة التنفيذية كما ندعو السلطة الوطنية الى وقف هذه المبادرات العنصرية والضارة والى محاسبة كل من تورط بها ورفع الغطاء السياسي عنها، خاص ان بعض من يشارك في هذه المبادرات يحملون صفات رسمية تمثيلية.

- وندعو القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والاتحادات والمنظمات الشعبية الى تحمل مسؤولياتها في الدفاع عن العودة وسائر حقوق الوطنية الاخرى وفي رفض وادانة وثيقة جنيف ووثيقة نسبية-ايلون وعزل ومحاصرة القائمين عليها.

- وندعو الدول العربية وخاصة الدول المضيفة لاحترام ارادة اللاجئين ودعم نضالهم لحماية هويتهم الوطنية وضمان حقوقهم الوطنية والسياسية في التعبير عن الانتماء والهوية والتمتع بالحقوق الاجتماعية والمدنية، والتأكيد على بروتوكول جامعة الدول العربية بشأن اللاجئين في ايلول ١٩٦٥.

- نتوجه للمجتمع الدولي وعلى رأسه مجلس الامن بالوقوف عند مسؤولياته في تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية وعدم السماح لاسرائيل بان تكون فوق القانون وفوق الشرعية الدولية وندعوهم، الى تطبيق القرارات القائمة والمتكررة بشأن القضية الفلسطينية خصوصا القرار ١٩٤.

- وندعو الى ضرورة استمرار وكالة الغوث (الانروا) وفقا لتفويض الامم المتحدة والتصدي لمحاولات تقليص خدماتها او احوالها الى الدول المضيفة او تحويلها الى مشاريع، ونؤكد على ضرورة تعزيز مسؤولياتها وتمويلها للقيام بدورها في اعادة اعمار المخيمات والبنى التحتية التي دمرها الاحتلال الاسرائيلي.

ويرى المؤتمر ضرورة التواصل في تنظيم الانشطة والفعاليات للدفاع عن حق العودة بالطرق والوسائل التالية:

١. استمرار الحملة الشعبية ضد التنازلات الواردة في وثيقة جنيف فيما يتعلق في حق العودة.
٢. اقامة مهرجانات ومسيرات في المدن والمخيمات خلال الفترة المقبلة واحياء كل مناسبة ذات علاقة باللاجئين.
٣. تفعيل حملة جمع التوقيعات على المذكرات الراضية للحول التصفوية التي تستهدف حق العودة واعتبار العمل فيها مهمة لكل فرد من اعضاء المؤتمر.

٤. تكثيف النشاط الاعلامي والبحثي والكتابة في كل المنابر الاعلامية لتأكيد حق العودة والدفاع عنه.
٥. الدعوة لمقاطعة الموقعين على وثيقة جنيف والمروجين لها وكشف نواياهم للجمهور.

وفي الختام نتوجه الى سيادة الرئيس ياسر عرفات بوصفه رئيسا لمنظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية ومن خلاله الى المؤسسات الشرعية في المنظمات والسلطة لوقف هذه التحركات والمبادرات اللامسؤولة والمسيسة لنضال شعبنا وتضحياته وللمؤسسات التمثيلية الفلسطينية التي ينتمون اليها وندعوها الى محاسبة القائمين على هذه المبادرة أي كانت مواقعهم ومسمياتهم، ونقل ان شعبنا الذي منكم ثقته على مدى اربعة عقود من الزمن، ائتمنكم على ثوابته الوطنية، يتطلع الى موقف مسؤول يضع حدا لمثل هذه التجاوزات على حقوقه الوطنية، ويردع كل من يحاول المساس بها او المساومة عليها.

المؤتمر الشعبي للدفاع عن العودة للاجئين - غزة
١ كانون اول ٢٠٠٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان الختامي للمؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة المنعقد بتاريخ ١ كانون أول ٢٠٠٣ في محافظة نابلس

ردا على كافة الاطروحات الزائفة التي ساقها بعض الهامشين في الحياة السياسية الفلسطينية، وتمسكا بحق العودة كاداة حقيقية وعملية لحل الصراع الدائر على ارض فلسطين التاريخية، انعقد في محافظة نابلس يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٣/١٢/١ في مدرجات الشهيد ظافر المصري- جامعة النجاح الوطنية، المؤتمر الشعبي للدفاع عن حق العودة بدعوة من اللجنة التحضيرية المكونة من فعاليات اللاجئين المختلفة والمؤسسات والقوى السياسية والثقافية والاجتماعية في المحافظة، من اجل البحث في تفعيل النضال والفعل الشعبي الفلسطيني ازاء ما يتهدد هذا الحق الذي هو الموضوع الاساس في اية معالجة جادة وحقيقية للقضية الفلسطينية، ومن اجل تشكيل لجنة شعبية للدفاع عن هذا الحق والحفاظ عليه.

وقد تدارس المجتمعون كافة التطورات السياسية الحالية، وما يطرح من مبادرات ووثائق ومشاريع، تهدف بشكل اساسي للقفز عن حق العودة ومقايضته بحلول جزئية لا تمت بالواقع والمنطق والقانون والحقوق باي صلة، ومن هنا فقد اكد اعضاء المؤتمر على ما يلي:

- التأكيد على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في مختلف اماكن تواجد، مع ضرورة التشديد على ان منظمة التحرير الفلسطينية انشأت من اجل المطالبة بحق العودة وحل قضية اللاجئين بالدرجة الاساس، وبالتالي فانه لا يجوز على الاطلاق الخلط ما بين دور منظمة التحرير الفلسطينية وما بين السلطة الفلسطينية، على اعتبار ان منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية العليا للشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده.

- رفض ما جاء في وثيقة جنيف حول رؤيتها لحل قضية اللاجئين، فهذه الوثيقة لا تعبير عن مواقف اللاجئين ولا رؤيتهم لمستقبلهم بل هي محاولة بائسة للتماشي مع الطرح الاسرائيلي الهادف للاجهاز على حق العودة، وبالتالي رفض منطق اعتبار العودة بمثابة العودة للدولة الفلسطينية، وايضا رفض منطق تبادلية الاراضي والذي يعني فيما يعني تحويل اعداد جديدة من الفلسطينيين الى فلاحين بدون اراض ومقايضة اراضي بمنتهى الافضلية والاهمية التاريخية والاقتصادية باراضي صحراوية.

- رفض التنازل عن أي شبر من اراضي القدس بحجة ان هنالك مستوطنات اسرائيلية اصبحت امرا واقعا لا يمكن غض الطرف عنه، بل ان القدس جميعها هي ملك للفلسطينيين ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها - الدعوة الى الحذر من الاستطلاعات والرأي والدراسات المغلفة بغلاف علمي بحثي، والتي تسعى لتشويه حق العودة والنظر بجدية لاصحاب هذه الدراسات ومواقفهم وارتباطاتهم ومصادر التمويل التي تسيرهم. - العمل بكل جدية من اجل تعرية الحملة المسماة «الحملة الشعبية للسلام والديمقراطية» التي يتزعمها نسبية- ايلون والتي تحاول تشويه حق العودة باعتباره عودة للدولة الفلسطينية وهذا مخالف للقرار ١٩٤ الذي ينادي بضرورة العودة والتعويض كحقين متلازمين، ومخالف لاسبق قواعد الديمقراطية وحقوق الانسان على اعتبار ان حق العودة للاجئ حق من حقوق الانسان.

- وبخصوص مسودة مشروع الدستور الفلسطيني المقترح اكد المشاركون على: الغاء الفقرة ١٣ من مشروع مسودة الدستور والتي ليس هنالك مبرر لوجودها بل على العكس تثير تحفظات وحساسيات من انها تهدف لارضاء اطراف والتحايل على حقوق اللاجئين، واعادة صياغة الفقرة ١٢ بشكل يتسجم مع تعريف الشعب الفلسطيني ومكوناته وثقافته، وعدم الهروب من المشكلة باقتراح مسالة الجنسية فقط، وهنا يمكن الاستفادة من الوثائق السابقة الواردة في الميثاق الوطني او اعلان الاستقلال، واشراك اللاجئين انفسهم بالحوار الدائر حول الدستور، والاستماع الى رأي اللاجئين في المخيمات حول رؤيتهم لكافة القواعد الدستورية الواردة، وحالة الحوار هذه سوف تحفف من حجم الضغوط الممارسة من الخارج لاقرار الدستور بالطريقة التي يريدها من يمارس الضغط، وايضا الحوار يعني عدم طغيان موقف على اخر او فئة على اخرى، اعادة قراءة الدستور وبالتالي عدم الخلط بين ما هو برنامج سياسي وبين ما هو قاعدة دستورية، وعدم اقرار العودة للدولة الفلسطينية وكأنه حق العودة للاجئ بمعناه الكلاسيكي وبالتالي من الممكن الحديث عن انتقال للدولة الفلسطينية وليس عودة والتي تنطوي على حق، والحق ينطوي على مسؤولية في من سيتحمل الظلم التاريخي الذي وقع على كاهل اللاجئين.

- اكد المؤتمر على ضرورة النظر لحقوق اللاجئين من عودة وتعويض كحقين متلازمين لا يمكن تجزئتهما، وبالتالي لا يمكن النظر للتعويض كبديل عن حق العودة، ورفض كافة اشكال التوطن والتزويب والادماج التي تحرم اللاجئ من ممارسة حقه بالعودة الى المناطق التي اقتلع منها عام ١٩٤٨، مشددا على ان حقوق اللاجئين في العودة واستعادة الاملاك والتعويض عن كل ضرر او مصاب وعن المعاناة جراء اللجوء والتشرد طوال السنوات السابقة هي حقوق متكاملة لا يمكن الانتقاص منها، وان حق العودة هو اساسها وهو حق مطلق فردي وجماعي، غير قابل للتصرف ولا يسقط بالتقادم ومرور الزمن، ويرتبط بحزمة الملكية الخاصة التي لا تزول بالاحتلال وتغير الحكومات والدول، ولا تجوز فيه الانابة او التنازل لأي سبب في اطار أي اتفاقية او معاهدة، كما انه لا ينتقص منه، ولا يتأثر باقامة دولة فلسطينية على أي جزء من ارض فلسطين التاريخية، فضلا عن انه حق متوارث من الاباء والاجداد الى الابناء والاحفاد.

- شدد المؤتمر على ضرورة الإبقاء على دور وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين «الانروا» ودعوا الى ضرورة استمرار عملها ورفض تقليص خدماتها او نقل صلاحياتها لاية جهة كانت، باعتبارها الشاهد الدولي على وجود واستمرارية قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومطالبة الدول الممولة لها التقيد وتنفيذ التزاماتها المالية لسد العجز المالي في مبادراتها لحين الحل العادل والشامل لقضية اللاجئين.

- الترحيب بكافة مبادرات اللاجئين الهادفة الى توحيد عمل اللاجئين وفعاليتهم ومؤسساتهم ولجان الدفاع عنهم وعن حق العودة، وخصوصا المؤتمر الرابع للائتلاف الفلسطيني لحق العودة الذي عقد في لندن الشهر الماضي وكافة المبادرات الهادفة لتفعيل المطالبة بحق العودة.

- ارسال تحية اجلال واكبار للشهداء والجرحى والمعتقلين وعلى رأسهم رئيس لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطيني حسام خضر ومروان البرغوثي واحمد سعادات وعبد الرحيم ملوح وحسن يوسف وركاد سالم.

- وحرصا من المؤتمر على تعزيز الموقف الوطني المتمسك بحق العودة والدفاع عنه وخدمة للاجئين على كافة المستويات فقد تقرر تشكيل اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة «عائدون» في محافظة نابلس من اجل توحيد الجهود والطاقت في تثقيف وتوعية وتعبئة وتنظيم عموم ابناء المحافظة واللاجئين بخاصة للمتمسك بحق العودة والدفاع عنه، وتحشيد الرأي العام للضغط بهذا الاتجاه وصولا لمشاركة جماهير اللاجئين بالقرار فيما يخص تحديد مستقبلهم ومستقبل قضيتهم وحقوقهم، وبالتالي يدعو المؤتمر كافة القوى والمؤسسات والفعاليات الوطنية والاسلامية في المحافظة للتعاون مع اللجنة ومؤازراتها وانجاح اهدافها .

عاش حق العودة حقا مقدس - المجد والخلود لشهدائنا الابرار
والحرية لاسرى الحرية الابطال - والتحية لجرحانا البواسل
واننا عائدون باذن الله

اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة
محافظة نابلس
١ كانون أول ٢٠٠٣

هل وصلت الرسالة؟ ...

بيان صادر عن النقابات والمؤسسات الوطنية

والمنظمات الشعبية بقطاع غزة

تنظر النقابات والمؤسسات الشعبية بخطرورة بالغة الى التحرك من اجل التوقيع على وثيقة جنيف والتي تمثل مساسا خطيرا بالثوابت الوطنية الفلسطينية في ظل هجمة إسرائيلية شرسة ضد أبناء شعبنا الفلسطيني من قتل واغتيالات واعتقالات وتدمير المنازل وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار ومصادرة آلاف الدونمات من اجل إقامة الجدار العازل العنصري.

إننا في النقابات والمؤسسات الوطنية نؤكد على ما يلي:

- * رفض وثيقة جنيف شكلا ومضمونا وموضوعا وكذلك جملة وتفصيلا لما بها من مساس خطير بالثوابت الوطنية.
- * ان الثوابت الوطنية المتمثلة في حق العودة واقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة وحق تقرير المصير ليست محل اجتهد بل هي اهداف يجب العمل من اجل تحقيقها فهذه كانت رسالة الشهداء ومبادئ م.ت.ف.
- * ان حق العودة هو حق مقدس لا يجوز لكائن من كان ان يتنازل عن هذا الحق فهو حق فردي وحق جماعي لان هذا الحق قد جسدهته الشرعية الدولية المتمثلة في قرار الجمعية العامة ١٩٤/٤٨ والذي قبلته اسرائيل وتعهدت بتنفيذه وكان شرطا لقبولها عضوا في الامم المتحدة.
- * ان المشاركة في التوقيع على وثيقة جنيف او المشاركة في الاتحادات والنقابات في هذا الصدد وعلى جميع اعضاء النقابات والمؤسسات ان يتحملوا مسؤولياتهم القانونية في هذا الصدد.

* إننا في النقابات والمؤسسات الوطنية ولتنفيذ قرارات الامم المتحدة. أسس الشرعية الدولية ولتنفيذ قرارات الامم المتحدة. إننا في النقابات والمؤسسات الوطنية والمنظمات الشعبية في قطاع غزة نعاهد جميع أبناء شعبنا الفلسطيني ودماء شهدائنا الأبرار وجرحانا البواسل واسرانا الإبطال ان نبقي محافظين على ثوابتنا الوطنية الفلسطينية واوفياء لقضيتنا حتى التحرير الكامل.

رابطة الصحفيين الفلسطينيين	الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين
اتحاد الكتاب	اتحاد المقاومين الفلسطينيين
جمعية الأخصائيين الفلسطينيين	نقابة محامي فلسطين
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	نقابة اطباء الأسنان فلسطين
الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين	نقابة المهندسين الزراعيين فلسطين
نقابة التمريض الفلسطينية	نقابة الأطباء البيطريين
جمعية الفنانين التشكيليين	جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين
نقابة المهندسين فلسطين	نقابة المهن الهندسية المساعدة
نقابة الأطباء البشريين فلسطين	نقابة الصيادلة
	نقابة المهن الطبية المساعدة
	جمعية الخريجين الجامعيين

٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان للرأي العام

يا أبناء شعبنا المجاهد ، يا اهلنا في الوطن والشتات
تطل علينا بين الفينة والأخرى مبادرات واقتراحات لإيجاد حل سياسي للصراع العربي الاسرائيلي ، وسواء كانت تلك المبادرات والاقتراحات اسرائيلية او اسرائيلية فلسطينية او اقليمية او دولية فانها في مجملها ترتكز في التعاطي مع قضية اللاجئين على انها القضية الممكن تجاوزها في اطار البحث عن دولة فلسطينية مستقلة ، والخطر من هذا ان النظام السياسي الفلسطيني يفتح الباب على مصراعيه لكل تلك المبادرات والاقتراحات دونما ان يكون له رؤيا واضحة منسجمة مع تطلعات شعبنا ، لا بل انه يشجع تلك المبادرات ويشارك فيها معللا موقفه بالبحث عن آلية عمل سياسي وتحقيق اختراق للمجتمع الاسرائيلي والدولي ، وامعانا في تفتيت وحدة الموقف فان هذا النظام يحتوي في داخله على القائمين على تلك المبادرات والرافضين لها وهذا ما يقود المجتمع الفلسطيني الى فتنة داخلية قد تصل حد الاقتتال من اجل الحفاظ على مصالح النخبة الفلسطينية المتنفذة والتي -على قاعدة مصالحها الضيقة - تهدد وحدة وصلاية المجتمع الفلسطيني وتندثر بتهديد حق العودة الثابت الفلسطيني الوحيد وجوهر القضية الفلسطينية . وإننا ونحن نتطلع الى موقف فلسطيني موحد منسجم مع الثوابت الوطنية نؤكد على ما يلي :

اولا : - باعتبار ان حق العودة هو الثابت الفلسطيني الاساسي وجوهر النضال الفلسطيني وميراثه المعاصرة ويمس مصالح واحلام ثلثي الشعب الفلسطيني فاننا نرفض كافة المبادرات والاتفاقيات والاقتراحات سواء كانت رسمية او غير رسمية والتي تتجاوز هذا الحق ، ابتداء من وثيقة بيلين ابو مازن مروراً باتفاقية سري ايلون وصولاً الى اتفاقية جنيف . ونرى في تلك المبادرات والاتفاقيات تحولا خطيرا يحول حق العودة من ثابت وطني جوهري الى ورقة تفاوضية استخدامية وورقة مساومة.

ثانيا : - اننا لا نحمل المسؤولية عن تلك التنازلات للمشاركين فيها فقط بل للنظام السياسي الفلسطيني والذي يعبث بمصير الشعب الفلسطيني ويساهم في تحطيم طموحه ، هذا النظام الذي اشغل عن هموم شعبنا وقضاياهم المصرية بصراع عبثي لا مسئول حول التشكيلات الوزارية لاكثر من ثلاثة اشهر ، واعاد الى دفة المسؤولية في الوزارات والاجهزة الامنية والمدنية اسوأ الشخوص الفاسدين ، وسكت عن سرقة الملايين من اموال الشعب الفلسطيني من قبل اباطرة المال في السلطة الفلسطينية ، يذهب هذا النظام في العتث لممس وبشكل غير مسبوق وحدة شعبنا خلف ثوابته الوطنية واهمها حق العودة وذلك على قاعدة الحفاظ على وجوده متربعا على عرش السلطة.

ثالثا : اننا نذكر العابثين بمستقبل شعبنا ان الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧ هي ليست من الثوابت الاستراتيجية بل هي جزءا من البرنامج المرحلي الذي اقرته منظمة التحرير الفلسطينية في دورة المجلس الوطني المنعقدة سنة ١٩٧٤ بينما حق العودة هو احد بنود الميثاق وميراث انطلاق هذه الثورة والثابت الاستراتيجي الاهم واذا ما كان من الضرورة ان نستخدم ما هو مرحلي لخدمة ما هو استراتيجي فالأولى ان نستخدم الدولة المستقلة كورقة تفاوضية للوصول الى العودة على اعتبار ان العودة هي الثابت الاستراتيجي بينما الدولة هي خطوة في الاتجاه للوصول الى ما هو استراتيجي ، والاهم ان الدولة الفلسطينية المستقلة لم تعد مصلحة فلسطينية شعبية بالدرجة الأولى بل هي مصلحة أمنية اسرائيلية تلتقي معها مصالح نخبة سياسية اقتصادية متنفذة ترى في الدولة الفلسطينية مشروعا لزيادة الكسب غير المشروع . لذلك فان التضحية بالدولة المستقلة على قاعدة الوصول الى العودة يأتي في سياق خدمة الاستراتيجية الفلسطينية الشاملة لتحقيق طموح الشعب الفلسطيني بينما التنازل عن العودة من أجل دولة منقوصة السيادة هو تضحية باحلام وطموح وحقوق شعبنا .

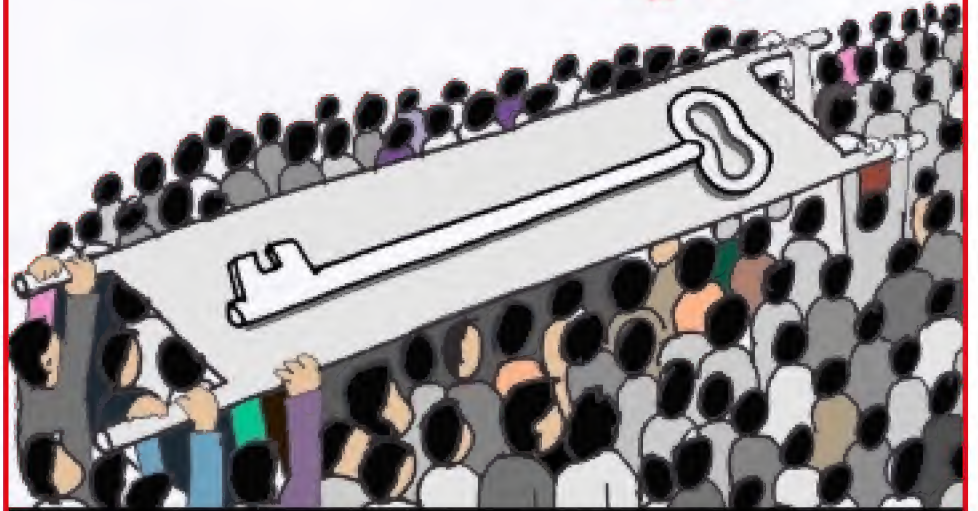
رابعا : اننا نؤمن انه بالإمكان الوصول الى سلام عادل وشامل ، سلام تنسج فيه هذه المنطقة للشعبين وفي ظل نظام ديمقراطي تعددي يحترم حق الجميع في الحياة يقوم فيه الجميع فلسطينيين وإسرائيليين بواجبهم ويأخذ الجميع حقوقهم ، سلام كهذا فقط يعيش في الاسرائيليين كجزء من مشهد الشرق الأوسط وتفتح امامهم الأبواب على مصراعيها ، سلام كهذا يلغي الحدود والأسوار والحواجر ، لا يقوم على الترحيل ولا على تقسيم المدن ويعود فيه للاجئين الفلسطينيون ، ويشعر فيه الجميع ان السلام اعطاهم المزيد ولم يفرض عليهم التنازل عن شيء ، سلام ينتصر فيه الطرفان ولا يهزم أحد . خامسا : من منطلق الحفاظ على وحدة شعبنا وبناء المؤسسة الفلسطينية الديمقراطية، واعطاء الحق للجميع في المشاركة لبناء مجتمعنا وفي رسم السياسات فاننا ندعو الى انتخابات ديمقراطية شفافة على مختلف المستويات ابتداء من اللجنة المركزية لحركة فتح مروراً بالهيئات المحلية وصولاً الى انتخابات البرلمان الفلسطيني والرئاسة . ان الانتخابات تعد ترتيب البيت الفلسطيني وتحميه من استمرار الفساد الاداري والمالي والسياسي وتوقف حالة الانهيار والعبث والانقسام . اننا ومن تلك المنطلقات المذكورة ، وبعيدا عن المهاترات ، سنبدأ حملة شعبية على مستوى الوطن والشتات تحت شعار « حق العودة أولا ، و سلام لشعبين في دولة واحدة »

اننا بهذا الشعار نكون انماء لطموح واحلام شعبنا ، نكون اوفياء لدماء الشهداء ، ونكون حريصين على سلام دائم وشامل وعادل ، سلام لا يفرض على أحد فيه تنازلات مؤلمة ، بينما أي سلام يقوم على تجاهل مصالح ثلثي الشعب الفلسطيني لا يعدوا كونه هدنة بين حربيين .

ومعا وسويا حتى العودة والتحرر والسلام

حركة التحرير الوطني الفلسطيني / فتح
فلسطين ١-١٢-٢٠٠٣

في جنيف



في جنين

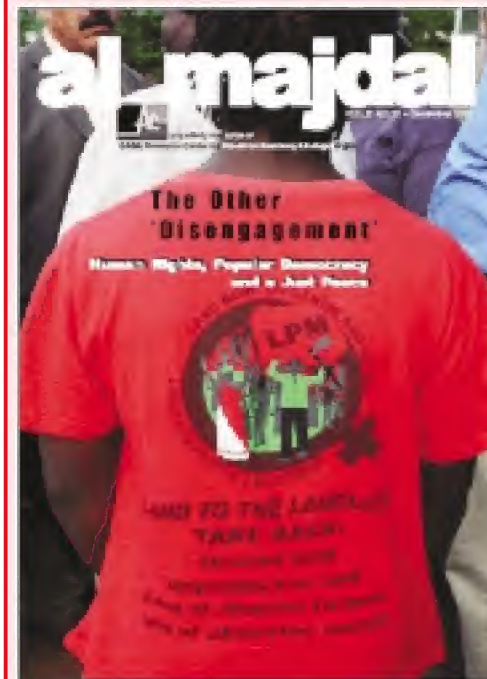


مجلة «المجدل»

فصلية تصدر عن مركز بديل

باللغة الانكليزية

يتوفر الآن العدد 20



تهدف مجلة «المجدل» الى رفع مستوى التوعية حول مجمل قضايا اللاجئين الفلسطينيين نحو تطبيق الحل الدائم والشامل لقضيتهم. وتتضمن المجلة العديد من التحليلات حول قضايا اللاجئين وحقوقهم في سياق التطورات السياسية، متطرفة الى آخر المستجدات الدولية والإقليمية والمحلية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الحماية والمساعدة الدوليتين. كما وتعالج «المجدل» أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات، وتسلط الضوء على مواقفهم ونشاطاتهم في اطار حملتهم المتنامية للدفاع عن حقوقهم.

يمكنك الاطلاع على الأعداد السابقة

من مجلة المجدل، على العنوان التالي:

www.badil.org/Majdal/al-majdal.htm

سعر الإشتراك السنوي (٤ أعداد)

(ويتضمن رسوم البريد): ٢٠ دولار أمريكي.

من أجل التسجيل والاستفسار، يرجى الاتصال

على العنوان التالي: admin@badil.org

تلفاكس: ٢٧٤٧٣٤٦-٢٠٠٩٧٢



نشرة حق العودة

تصدر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، سعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. 728

تلفاكس: ٢٧٤٧٣٤٦-٠٢ ، هاتف ٢٧٧٧٠٨٦-٠٢
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org